

ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010

مقارنة الإجراءات الحكومية للنظمة لأنشطة الأعمال في 20 بلداً



ممارسة أنشطة

الأعمال في العالم العربي 2010

مقارنة الإجراءات الحكومية للنظمة لأنشطة الأعمال في 20 بلداً



بالشراكة مع دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي، وصندوق النقد العربي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية



دائرة التنمية الاقتصادية

ABU DHABI DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

© 2009 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW

Washington, DC 20433

هاتف: 202-473-1000

موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بريد إلكتروني: feedback@worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة.

1 2 3 4 08 07 06 05

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي مجموعة البنك الدولي. النتائج والتأويلات والاستنتاجات التي جرى التعبير عنها في هذه المطبوعة تخص المؤلفين، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

المعلومات في هذه المطبوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. وقد تُعتبر عملية طبع ونشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كاملها بدون تصريح مخالفة للقوانين المرعية. علماً بأن البنك الدولي يشجع نشر أعماله وعادة ما يأذن بإعادة إنتاج أجزاء من العمل على الفور.

لطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب وكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: (Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA)، هاتف: 978-750-8400، فاكس: 978-750-4470، موقع الإنترنت: www.copyright.com.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: H 1818 Street, N.W., Washington, D.C. 20433، فاكس: 202-522-2422، بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

يمكن شراء أعداد من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010: الإصلاح خلال الأوقات الصعبة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007: سبل الإصلاح، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006: خلق فرص عمل جديدة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005: إزالة العقبات التي تعوق النمو، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004: فهم اللوائح التنظيمية عن طريق الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.doingbusiness.org.

المحتويات

v	معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
1	عرض عام
9	بدء النشاط التجاري
10	بدء النشاط التجاري
13	استخراج تراخيص البناء
17	توظيف العاملين
20	تسجيل الملكية
23	الحصول على الائتمان
26	حماية المستثمرين
29	دفع الضرائب
32	التجارة عبر الحدود
36	إنفاذ العقود
39	تصفية النشاط التجاري
42	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
43	ثبت المراجع
45	ملاحظات على البيانات
49	جداول البلدان
70	شكر وتقدير

من حياة منشأة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، هي: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري. وتستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات التي لُححت ومكان نجاحها وأسباب هذا النجاح. ومن الضروري التوضيح أن هذا التقرير لا يتناول بالدراسة بصورة مباشرة مجالات أخرى مهمة لأنشطة الأعمال، مثل مدى قرب البلد من الأسواق الكبيرة، ونوعية خدمات البنية الأساسية (بخلاف البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة عبر الحدود)، وتأمين الممتلكات ضد السرقة والسلب والنهب، وشفافية التوريدات الحكومية، وأوضاع الاقتصاد الكلي، أو القوة الكامنة للمؤسسات. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن المحددات الأخرى الواردة في منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، يرجى زيارة موقع التقرير (<http://doingbusiness.org>).
علماً بأن البيانات المستخدمة في تقرير أنشطة الأعمال 2010 هي حتى 1 يونيو/حزيران 2009.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010 هو عبارة عن تقرير إقليمي يستند إلى المشروع العالمي لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال وقاعدة بياناته، وإلى النتائج التي خلص إليها تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2010: الإصلاح خلال الأوقات الصعبة"، وهو السابع في سلسلة من التقارير السنوية المعنية ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز ممارسة أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها.
يعرض هذا التقرير مؤشرات كمية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن المقارنة فيما بينها في 183 بلداً - من أفغانستان إلى زيمبابوي- عبر الوقت. ويقدم هذا التقرير عرضاً موجزاً عن مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بالعالم العربي عبر التركيز على 20 بلداً عربياً، وهي: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، وجمهورية مصر العربية، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والضفة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية.
يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 10 مراحل

الموقع الإلكتروني لمشروع ممارسة أنشطة الأعمال

الموضوعات الحالية

أخبار عن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org>

الترتيب

كيفية ترتيب البلدان - 1 إلى 183

<http://www.doingbusiness.org/economyrankings>

البلدان القائمة بالإصلاح

ملخصات مختصرة عن الإصلاحات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، وقوائم البلدان القائمة بالإصلاح منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004، وأداة محاكاة الترتيب
<http://www.doingbusiness.org/reformers>

البيانات التاريخية

مجموعات بيانات ذات مواصفات محددة منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004
http://www.doingbusiness.org/custom_query

المنهجية والبحوث

المنهجيات والدراسات البحثية التي يستند إليها مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/MethodologySurveys>

تقارير يمكن تنزيلها

يمكن الحصول على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وكذلك التقارير دون الوطنية والمواجز القطرية والإقليمية بالإصلاح، والمواجز القطرية والإقليمية المعدة وفقاً للاحتياجات
<http://www.doingbusiness.org/downloads>

المشاريع دون الوطنية والإقليمية

اختلافات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني
<http://www.doingbusiness.org/subnational>

المكتبة القانونية

مجموعة إلكترونية من القوانين والإجراءات الحكومية المتعلقة بأنشطة الأعمال والمرأة
<http://www.doingbusiness.org/lawlibrary>
<http://www.doingbusiness.org/genderlawlibrary>

الشركاء المحليون

أكثر من 8000 مهني في 183 بلداً شاركوا في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/LocalPartners>

نادي البلدان القائمة بالإصلاح

الاحتفال بالبلدان العشرة التي قامت بتنفيذ أكبر عدد من إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.reformersclub.org>

كوكب أنشطة الأعمال

خريطة تفاعلية عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/map>

منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة. ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. والهدف: هو إتاحة إجراءات حكومية مصممة بحيث تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها. وعلى هذا الأساس، تعطي بعض مؤشرات التقرير تقديراً أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions). بينما تعطي مؤشرات أخرى تقديراً أعلى لصالح تبسيط طرق تنفيذ الإجراءات الحكومية القائمة، مثل استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لتأسيس الشركات في نظام الشباك الواحد (one-stop shop).

يتضمن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال نوعين من البيانات. يعتمد النوع الأول على مطالعات الفوائن والإجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يعتمد الثاني على مؤشرات الوقت والحركة التي تقيس درجة الكفاءة في تحقيق الهدف الإجرائي (مثلاً، منح الصفة الاعتبارية لإحدى منشآت الأعمال). وفي إطار مؤشرات الوقت والحركة، يجري تسجيل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك. وفي هذا الصدد، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يبني على العمل الرائد الذي قام به الخبير الاقتصادي هيرناندو دي سوتو في تطبيق منهج الوقت والحركة الذي كان فردريك تيلور أول من استخدمه، وأدى إلى إحداث ثورة في إنتاج الموديل تي من سيارات فورد (Model T). وقد استخدم دي ساتو هذا المنهج في ثمانينيات القرن العشرين لإظهار العقبات التي تعترض سبيل إقامة مصنع للملابس يقع على أطراف مدينة ليمّا.³

ما هي المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

إن معرفة المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تضاوي في أهميتها معرفة المجالات التي يغطيها - وذلك لفهم المحددات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير البيانات.

محدودية النطاق

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على 10

وبدء أنشطة جديدة. ويمكن أن يساهم توضيح حقوق الملكية وتدعيم هياكل البنية الأساسية للأسواق (مثل أنظمة الاستعلام الائتماني وأنظمة الضمانات) في تعزيز بناء الثقة في وقت يسعى فيه المستثمرون وأصحاب منشآت الأعمال والمشاريع إلى إعادة البناء. إلا أنه وحتى وقت قريب، لم تكن هناك مجموعة من المؤشرات العالمية لرصد عوامل الاقتصاد الجزئي تلك، وخليط مدى ملاءمتها. واستندت الجهود الأولى في ثمانينيات القرن العشرين إلى البيانات المبنية على التصورات من الخبراء أو استقصاءات مؤسسات الأعمال التجارية. ورغم أن هذه الاستقصاءات تُعتبر أداة مفيدة لقياس أوضاع الاقتصاد والسياسات، إلا أن اعتمادها على التصورات وعدم تغطيتها بالكامل للبلدان الفقيرة قد قيدا من فائدتها بالنسبة لعملية التحليل.

وجاء مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، الذي انطلقت شراسته الأولى قبل 8 أعوام، ليخطو خطوة أخرى في هذا الدرب. حيث ينظر التقرير إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياتها. ويُعتبر كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة (standard cost model) الذي تم إعداده وتطبيقه في بادئ الأمر في هولندا، في الوقت الحالي، الأدوات المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية.¹ وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في عام 2003، 5 مجموعات من المؤشرات في 133 بلداً. أما تقرير العام الحالي فيغطي 10 من مجموعات المؤشرات في 183 بلداً. وقد استفاد هذا المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم.² وما زال الهدف الأساسي للتقرير يتمثل في: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها.

ما هي المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمي للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري - وذلك من حيث مدى انطباقها على

معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

في 1664، قام وليم بيتي، وهو أحد مستشاري تشارلز الثاني، ملك إنجلترا، بجمع وتصنيف أول نظام معروف للحسابات القومية، وأدرج فيه 4 بنود فقط. على جانب المصروفات، قُدِّرت "المواد الغذائية، والإسكان، والملابس، وسائر الاحتياجات الضرورية الأخرى" بحوالي 40 مليون جنيه إسترليني. وكان الدخل القومي موزعاً على 3 مصادر: 8 ملايين جنيه إسترليني من الأراضي، و7 ملايين جنيه إسترليني من الممتلكات العقارية الشخصية الأخرى، و25 مليون جنيه إسترليني من دخل العمل.

وبعد ذلك بعدة قرون، ازدادت تقديرات الدخل والإنفاق والمدخلات والمخرجات المادية في البلاد زيادة كبيرة. ولكن ظل الحال على ما هو عليه حتى أربعينيات القرن الماضي عندما قام فريق قاده الخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينيز بإعداد إطار منهجي لقياس مستوى الدخل والإنفاق القومي. وعندما أصبحت هذه المنهجية معياراً دولياً، أصبح بالإمكان إجراء مقارنات بين المراكز والأوضاع المالية لمختلف البلدان. وحالياً، أصبح اعتماد مؤشرات الاقتصاد الكلي في الحسابات القومية وسيلة قياس اعتيادية في جميع البلدان. تركز الآن الحكومات - المعنية بالحفاظ على سلامة اقتصاداتها الوطنية، وإتاحة الفرص لمواطنيها - على أكثر من مجرد أوضاع الاقتصاد الكلي. وتولي كذلك اهتماماً بالقوانين والإجراءات الحكومية والترتيبات المؤسسية التي ترسم ملامح النشاط الاقتصادي اليومي.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تجديد الاهتمام بأهمية القواعد والإجراءات الحكومية الجيدة. ففي أوقات الانكماش الاقتصادي، يمكن للمؤسسات والإجراءات الحكومية الفعالة المنظمة لأنشطة الأعمال أن تساند عملية التصحيح الاقتصادي. فسهولة دخول الشركات إلى الأسواق والخروج منها، والتخلي بالرونة في إعادة توزيع الموارد بسهولة إن يقف أنشطة الأعمال التي ضعف الطلب عليها،

مجالات، ويهدف على وجه التحديد إلى قياس الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى ذلك، فإن التقرير:

- لا يقيس جميع أوجه بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين - أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية. فهو لا يأخذ بعين الاعتبار، مثلاً، العوامل المتعلقة بالأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي، والفساد، ومهارات العمل لدى السكان، ومواضع القوة الأساسية لدى المؤسسات أو نوعية البنية الأساسية.⁴ كما أنه لا يركز على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.
- لا يقوم بتقييم جوانب قوة النظام المالي أو الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الراهنة.
- لا يغطي جميع الإجراءات الحكومية أو أهدافها في أي بلد. ومع نمو البلدان وتطور التكنولوجيات، يجري إخضاع المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي للإجراءات الحكومية. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد القواعد والتشريعات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي (acquis) حالياً إلى ما لا يقل عن 14500 قاعدة تشريعية. ولا يقيس التقرير سوى 10 مراحل فحسب من دورة حياة الشركة من خلال 10 مجموعات مؤشرات محددة. كما أن مجموعات المؤشرات لا تغطي كافة جوانب الإجراءات الحكومية في المجال المعني. فعلى سبيل المثال، لا تغطي المؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري أو بحماية المستثمرين كافة الجوانب المتعلقة بالتشريعات التجارية. ولا تغطي المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين كافة جوانب المجالات الحكومية المنظمة للعمل والعمال. فالمقاييس الخاصة بالإجراءات الحكومية التي تتناول السلامة في أماكن العمل أو الحق في التفاوض الجماعي، على سبيل المثال، غير مدرجة في مجموعة المؤشرات الحالية.

الاستناد إلى سيناريوهات الحالات المعيارية

يتم بناء مؤشرات تقرير مارسة أنشطة الأعمال على أساس سيناريوهات حالات معيارية ذات افتراضات محددة. مثلاً، أن تقع الشركة في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وبشكل عام، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تطرح افتراضات من هذا النوع من أجل تحديد إطار تغطيتها. وغالباً ما تعتمد الإحصاءات المتعلقة بالتضخم، مثلاً، على أسعار سلع المستهلكين في عدد قليل من المناطق الحضرية.

وتسمح هذه الافتراضات بإجراء تغطية عالمية، وتعزز من القدرة على إجراء المقارنات، إلا أنها تأتي على حساب العمومية. وتباين الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال التجارية ودرجة إنفاذها، بخاصة في الدول الإخادية والاقتصادات الكبيرة، فيما بين البلدان. وبطبيعة الحال، فإن التحديات القائمة والفرص المتاحة في المدينة التجارية الأكبر حجماً - سواء مومباي أو ساو باولو أو نوكلوفا أو ناسو - تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان. وإدراكاً منه باهتمام الحكومات بهذه التباينات، قام فريق مارسة أنشطة الأعمال بتعزيز مؤشراتته العالمية من خلال إجراء دراسات دون الوطنية في بلدان مثل البرازيل، والصين، وكولومبيا، وجمهورية مصر العربية، والهند، وكينيا، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، والفلبين.⁵ أما في المجالات التي تتصف فيها الإجراءات الحكومية بالتعقيد والتباين الشديد، فمن الضروري تحري الدقة في تحديد الحالة المعيارية المستخدمة في بناء مؤشر مارسة أنشطة الأعمال. وحيثما كان ذلك مناسباً، تفترض الحالة المعيارية وجود شركة ذات مسؤولية محدودة. ويُعتبر هذا الاختيار واقعياً في جانب منه: إذ أن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة هي أكثر أشكال شركات الأعمال التجارية شيوعاً في معظم بلدان العالم. ويعكس هذا الاختيار أحد محاور تركيز تقرير مارسة أنشطة الأعمال، وهو: زيادة الفرص أمام مشاريع الأعمال التجارية. حيث يحفز المستثمرون الدخول في مشاريع الأعمال عندما تكون الخسائر المحتملة مقتصرة على مساهماتهم في رأس المال.

التركيز على القطاع الرسمي من الاقتصاد

يفترض تقرير مارسة أنشطة الأعمال، في سياق بناء مؤشراتته، أن أصحاب المشاريع على دراية بجميع الإجراءات الحكومية السارية، وأنهم يتقيدون بها. لكن من الناحية العملية، فإنهم قد يمضون وقتاً طويلاً في سعيهم لمعرفة الجهات المختصة والمستندات اللازم استيفاؤها وتقديمها. أو أنهم قد يتفادون الإجراءات المطلوبة قانوناً بشكل تام - من خلال مثلاً عدم تسجيل أسمائهم للحصول على رقم الضمان الاجتماعي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، ترتفع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ويأتي هذا الطابع غير الرسمي بتكلفة باهظة: فالشركات في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد عادة ما تنمو بوتيرة أبطأ كثيراً، وتعاني من ضعف شديد في إمكانية الحصول على الائتمان، وتوظف عدداً أقل من العمالة - ويبقى العاملون في هذا القطاع خارج مظلة الحماية التي يوفرها قانون العمل.⁶ ويقيس تقرير مارسة أنشطة الأعمال مجموعة العوامل التي تساعد في تفسير

أسباب ظهور نشاط اقتصادي غير رسمي، وتتيح لواقعي السياسات رؤى متبصرة عن مجالات الإصلاح المحتملة. ويتطلب فهم مختلف أبعاد بيئة أنشطة الأعمال الشاملة، وتكوين منظور متكامل وشامل للتحديات التي تواجه السياسات، المزج بين الرؤى المتبصرة التي يطرحها هذا التقرير والبيانات المستقاة من مصادر أخرى، مثل استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.⁷

أسباب اختيار محور التركيز هذا

يمثل تقرير مارسة أنشطة الأعمال في عمله اختيار نسبة الكولسترول في البيئة الإخرائية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية. إلا أن اختبار نسبة الكولسترول لا يكشف بالضرورة كافة الأوجه المتعلقة بحالتنا الصحية، لكنه يقيس شيئاً مهماً بالنسبة لصحتنا. كما أنه ينبهنا إلى ضرورة تغيير سلوكياتنا على نحو من شأنه تحسين ليس فقط نسبة الكولسترول، ولكن أيضاً صحتنا العامة.

وتتمثل إحدى طرق اختبار ما إذا كان تقرير مارسة أنشطة الأعمال يشكل مؤشراً بديلاً لبيئة الأعمال الشاملة والقدرة التنافسية، في النظر إلى علاقات الارتباط بين ترتيب مراكز البلدان في هذا التقرير، ومعايير القياس الاقتصادية الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الخاصة بقياس تنظيم أسواق المنتجات هي الأقرب لتقرير مارسة أنشطة الأعمال من حيث مجالات القياس، وتبلغ علاقة الارتباط بينهما هنا 0.75. أما مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، والتقرير السنوي لاحتساب القدرة التنافسية التابع للمعهد الدولي للتطوير الإداري، فلكلاهما نطاق واسع، إلا أن هناك أيضاً علاقة ارتباط قوية بينهما وبين تقرير مارسة أنشطة الأعمال (0.79 و 0.72 على التوالي). وتشير علاقات الارتباط هذه إلى أن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال المحلية تحدث تغييراً هاماً في قدرة الاقتصاد على المنافسة حيثما يحل السلام ويتوطد استقرار الاقتصاد الكلي.

ويثور أحد الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح حول ما إذا كان للقضايا التي يركز عليها تقرير مارسة أنشطة الأعمال أي تأثير على عملية التنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، سألت دراسة قام بها البنك الدولي بعنوان أصوات الفقراء زهاء 60 ألف من الفقراء من مختلف أنحاء العالم عن كيف يأملون في الإفلات من براثن الفقر⁸ وكانت الإجابات صريحة لا لبس فيها: فقد علق الرجال والنساء على السواء آمالهم في المقام الأول

الديناميكية والأخذة في النمو تواصل إصلاح وتحديث إجراءاتها الحكومية، وطرق تطبيقها، في حين مازال الكثير من البلدان الفقيرة يستخدم قواعد تنظيمية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - دليل المستخدم

يمكن للبيانات الكمية والمقارنات المرجعية أن تكونا عاملين نافعين في حفز النقاش حول السياسات العامة، وذلك من خلال الكشف عن التحديات المحتملة، وتحديد البلدان التي يمكن لواجبي السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة وممارسات جيدة. وتتيح تلك البيانات أيضاً أساساً لتحليل كيفية مساهمة المناهج المختلفة بشأن السياسات - وإصلاحات السياسات المختلفة - في تحقيق النتائج المرجوة، مثل تعزيز القدرة التنافسية، والنمو، وزيادة فرص العمل ومستوى الدخل.

وقد أتاحت سبع سنوات من بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة متنامية من البحوث عن كيفية ارتباط الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - والإصلاحات ذات الصلة بتلك المؤشرات - بتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المرجوة. وجرى نشر حوالي 405 مقالات في مجلات أكاديمية خاضعة للمراجعة من جانب المعنيين بالموضوع (peer-review)، وحوالي 1143 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google Scholar على شبكة الإنترنت.¹⁰ ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير:

- وجود علاقة ارتباط بين خفض الحواجز أمام تأسيس الشركات وبين صغر حجم القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.¹¹
- من شأن انخفاض تكلفة الدخول إلى الأسواق تشجيع تنظيم مشاريع الأعمال، وتعزيز إنتاجية الشركات، والحد من الفساد.¹²
- من شأن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة.¹³

كيف تستخدم الحكومات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؟ عادة رَد الفعل الأولي هو التشكيك في نوعية بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ومدى ملاءمتها. رغم ذلك، فإن النقاش الدائر يضيء في العادة إلى مناقشة أكثر عمقا تستكشف جدوى هذه البيانات بالنسبة للبلد المعني والمجالات الممكنة للإصلاح.

ونقطة البدء عند معظم القائمين بالإصلاح هي السعي للحصول على أمثلة، وهنا يأتي دور التقرير ليد العون والمساعدة. فمثلاً، استخدمت المملكة العربية السعودية

تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، مفيدة لعدة أسباب. فالإجراءات الحكومية المرنة والمؤسسات المتسمة بالفعالية، شاملة الخطوات والإجراءات الكفؤة لبدء النشاط التجاري، وأنظمة الإعسار أو إشهار الإفلاس الكفؤة، يمكن أن تسهل إعادة توزيع العمالة ورأس المال. ويمكن كذلك للمؤسسات المعنية بالإجراءات الحكومية المبسطة والميسرة أن تساعد على ضمان تذييل الحواجز والمعوقات بين القطاعين غير الرسمي والرسمي أثناء قيام مؤسسات الأعمال بإعادة البناء، مما سيؤدي إلى إتاحة المزيد من الفرص للفقراء.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

تبين أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة مفيدة للمقارنات المرجعية، وذلك في إطار رصد بعض الأبعاد الأساسية للقواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال. وبالضرورة فإن أية مقارنة مرجعية - بالنسبة للأفراد أو الشركات أو البلدان - هي إجراء متحيز: فهي صالحة ومفيدة إذا ساعدت على شحذ القدرة على التمييز، لكنها أبعد ما تكون عن ذلك إذا حلت محل تلك القدرة.

ولتقرير ممارسة أنشطة الأعمال مأخذان على البيانات التي يتم جمعها: أنه يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل بلد في كل من المجالات الإجرائية العشرة التي يتناولها، كما أنه يتيح مراتب تصنيفية للبلدان، حسب المؤشرات وحسب الترتيب العام. ويجب هنا التحلي بالقدرة على التمييز في تفسير تلك المقاييس الخاصة بأي بلد، وفي تحديد مسار الإصلاح المعقول والممكن سياسياً.

من الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير - بمعزل عن العوامل الأخرى - عن نتائج غير متوقعة. فقد يأتي ترتيب مراكز بعض البلدان مرتفعاً بشكل مفاجئ على بعض المؤشرات. بل ويمكن، في بعض الأحيان، أن تأتي بعض البلدان التي حققت معدل نمو سريع أو استقطبت قدراً كبيراً من الاستثمارات في مراكز متأخرة عن غيرها من البلدان التي تبدو أقل ديناميكية.

ولكن بالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاحات، فإن مقدار التحسن الواجب تحقيقه على مؤشراتنا يفوق في أهميته ترتيبها المطلق. وخلال تطورها وموفاها، تدعم البلدان إجراءاتها الحكومية وتسبب المزيد منها بغرض حماية المستثمرين وحقوق الملكية. وتجّد - في أثناء ذلك - سبباً أكثر كفاءة لتطبيق الإجراءات الحكومية القائمة وإلغاء تلك التي عفا عليها الزمن. وأحد الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير هنا: أن الاقتصادات

على تحقيق دخل من العمل في منشأة أعمال يملكونها هم، أو من فرصة عمل يحصلون عليها. ويقتضي تعزيز النمو - وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره - توافر بيئة يمكن فيها للمنضمين الجدد من لديهم رغبة وأفكار جيدة، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي، البدء في نشاط تجاري، وحيث يمكن للشركات الجيدة الاستثمار والنمو، ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل.

ولا شك أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية. إلا أن ما يصل إلى 80 في المائة من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. ولعل الإفراط في الإجراءات البيروقراطية والقواعد والإجراءات الحكومية من شأنه أن يحول دون دخول الشركات إلى القطاع الرسمي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، وتكون المنافسة محدودة، فإن النجاح في مثل هذه البيئة سيتوقف بدرجة أكبر على معارفك وعلاقاتك واتصالاتك، بدلاً من مهاراتك وقدراتك. وعلى النقيض من ذلك، كلما اتصفت الإجراءات الحكومية بالشفافية والكفاءة وبساطة التطبيق، أصبح من السهولة لأصحاب المشاريع الطامحين، بغض النظر عن علاقاتهم واتصالاتهم، العمل في إطار سيادة القانون، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة وسبل الحماية التي يكفلها القانون.

ومن هذا المنظور، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يثمن القواعد الرشيدة بوصفها عنصراً أساسياً في ضمان تكافؤ الفرص أمام فئات المجتمع. كما يتيح أساساً لدراسة الآثار الناشئة عن الإجراءات الحكومية وتطبيقها. فعلى سبيل المثال، وجد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004 أن تسريع إنفاذ العقود التجارية يرتبط بتصوّرات زيادة سبل العدالة القضائية - ما يشير إلى أن تأخير العدالة يتساوى مع الحرمان منها.⁹

يواجه واضعو السياسات تحديات خاصة أثناء الأزمة العالمية الراهنة. فالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ترى آثار هذه الأزمة المالية وهي تنسرب إلى اقتصاداتها الحقيقية، مع ما ينتج عن ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة وفقدان الدخل. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام الكثير من الحكومات في خلق الوظائف الجديدة وإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية. لكن لا يتوفر لدى الكثير منها سوى مجال محدود في مآليتها العامة للأنشطة الممولة من الموارد العامة، مثل الاستثمار في هياكل البنية الأساسية، أو لتقديم شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية الممولة من الموارد العامة. ويمكن أن تكون الإصلاحات الموجهة نحو

تتسم منهجية حساب كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة المحاكاة. ويتعاون أكاديميون بارزون في إعداد هذه المؤشرات، ما يضمن الدقة الأكاديمية. وقد جرى نشر سبع من الدراسات المرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجلات اقتصادية بارزة. وثمة دراسة أخرى في مرحلة متقدمة من عملية النشر.

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية، وباحتساب المراكز الترتيبية. وتم التطرق إلى مناهج أخرى، منها استخدام أسلوب المركبات الأساسية والمركبات غير المشاهدة. وتبين أن المنهجين الخاصين بهذين الأسلوبين يحققان نتائج مطابقة تقريباً لنتائج أسلوب المتوسط البسيط. وتظهر الاختبارات أن كل مجموعة من مجموعات المؤشرات تقدم معلومات جديدة، ولذلك، فإن أسلوب المتوسط البسيط يتسم بالقوة في مثل هذه الاختبارات.

إدخال تحسينات على منهجية التقرير وتنقيحات البيانات

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسناً مستمراً مع مرور السنين. وجرى إدخال تغييرات استجابةً بشكل رئيسي لاقتراحات البلدان. فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 في المائة إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد العام الأول من عملية جمع البيانات، بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء.

وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري. فنشروط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب المشاريع المحتملين. وفي البداية، كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي بعض البلدان، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً. ولبيان هذا الحاجز المحتمل القائم أمام دخول منشآت الأعمال، جرى استخدام شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال منذ 2004.

يشمل تقرير هذا العام إدخال تغييرات في المنهجية الأساسية لمجموعة المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين، إذ تم تغيير الافتراض الخاص بدراسة الحالة المعيارية بحيث أصبح هذا الافتراض يشير إلى شركة صغيرة أو متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. وجرى قصر نطاق السؤال الخاص بالعمل أثناء الليل أو أيام العطلات الأسبوعية على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من

الصلة، بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية.

وبالنسبة لبعض المؤشرات، فإن جانباً من عنصر التكلفة (حيث لا توجد جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقية وليس إلى القوانين المدونة. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من عدم الموضوعية. ولذلك، يقوم منهج التقرير على العمل مع المشتغلين في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بهذه المعاملات. ويتبع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل تأسيس شركة وتشغيلها وفقاً للإجراءات القانونية، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ومطوية في هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، ساعد أكثر من 11 ألف مهني في 183 بلداً في توفير البيانات التي تثرى معلومات مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر من 8 آلاف مهني. ويدير الجدول 1-14 عدد المجهين على الاستقصاءات حسب كل مجموعة من مجموعات المؤشرات. ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات. ويضم المشاركون مهنيين أو موظفين عموميين - من يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية التي يغطيها كل من مجالات التقرير، أو إسداء المشورة بشأنها. وبالنظر إلى التركيز على الترتيبات الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال، فإن معظم المشاركين يعملون في سلك المحاماة. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستقصاء الخاص بالمعلومات الائتمانية. كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون وغيرهم من المهنيين على الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء.

يتعارض منهج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بجمع البيانات مع المنهج الخاص باستقصاءات منشآت الأعمال أو الشركات التي تعكس في الغالب تصورات وتجارب منفردة لمنشآت الأعمال. فالحمامي المتخصص في قوانين الشركات الذي يسجل 100-150 شركة سنوياً يكون أكثر دراية ومعرفة بالإجراءات من صاحب المشروع الذي يسجل شركة مرة واحدة أو ربما مرتين. ولدى قاضي التفليسة الذي يبيت في عشرات القضايا سنوياً رؤى أكثر تبصراً ونفاذاً عن إجراءات الإفلاس من أية شركة قد مرت بهذا الإجراء.

تطور منهجية إعداد التقرير

قانون الشركات الفرنسي كنموذج لتنقيح القانون الساري لديها. وتطلعت بلدان عدة في أفريقيا إلى موريشيوس - وهي الأقوى أداءً في المنطقة على صعيد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - كمصدر للممارسات الجيدة للإصلاح. وما قاله السيد لويس غويليرمو بلاتا، وزير التجارة والصناعة والسياحة في كولومبيا: "إن الأمر ليس كخبز كعكة تتبع خلالها خطوات الوصفة الخاصة بها. كلا. إننا جميعاً مختلفون. لكن، بوسعنا أخذ أشياء محددة، ودروس أساسية بعينها، وتطبيقها، والنظر فيما إذا كانت ناجحة في بيئتنا أم لا".

على مدى السنوات السبع الماضية، نفذت الحكومات عدداً كبيراً من الأنشطة في إصلاح البيئة الإجرائية لصالح منشآت الأعمال المحلية. وكانت معظم الإصلاحات المتعلقة بمجالات ممارسة أنشطة الأعمال متداخلة مع برامج إصلاح أوسع نطاقاً تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة. وفي إطار هيكله برامجها الإصلاحية، استخدمت الحكومات مصادر بيانات ومؤشرات متعددة. واستجاب القائمون على الإصلاح للكثير من أصحاب المصلحة المباشرة وجماعات المصالح، الذين أثاروا قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر بشأن عملية الإصلاح.

وتهدف المساندة التي يتبناها البنك الدولي لعمليات الإصلاح هذه إلى تشجيع الاستخدام الدقيق للبيانات، وشحن القدرة على التمييز، وتجنب التركيز الضيق على تحسين المراكز الترتيبية على المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

منهجية إعداد التقرير والبيانات

يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام 183 بلداً - منها بلدان صغيرة وبعض من أكثر بلدان العالم فقراً التي لا يتوافر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات، إن كانت هناك أية بيانات على الإطلاق. وتستند بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية، بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية. (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، انظر قسم ملاحظات على البيانات).

مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات

تستند معظم المؤشرات إلى القوانين والإجراءات الحكومية، كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال باستيفاء الاستقصاءات كتابياً، ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والإجراءات الحكومية وجدول الرسوم ذات

البلد)، والأعمال الخطرة (18 عاماً)، والأعمال الحفيفة (12 أو 13 عاماً، وذلك وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد والمرافق التعليمية في هذا البلد).

وسيجري في المستقبل توسيع نطاق هذا البحث ليشمل المزيد من البلدان والمجالات التي تغطيها المعايير الأساسية للعمل. وعلى هذا الأساس، يعتزم مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام وضع مؤشر لحماية العاملين، وهي عملية ستستفيد من مشورة مجموعة استشارية ذات تمثيل عريض من أصحاب المصلحة الحقيقية. وستكون منظمة العمل الدولية، التي تضطلع بدور ريادي في مجال المعايير الأساسية للعمل، بمثابة مصدر إرشاد أساسي في هذه العملية.

وبالرغم من استمرار هذه العملية، فقد تم حذف المؤشر الخاص بتوظيف العاملين كعلامة إرشادية في استبيان البنك الدولي المعني بتقييمات السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA). كما تلقى خبراء مجموعة البنك الدولي تعليمات بالتوقف عن استخدام هذا المؤشر كأساس لتقديم المشورة بشأن السياسات، أو لتقييم برامج التنمية أو إستراتيجيات المساعدة القطرية.

حواشي

1. النموذج المعياري لاحتساب التكلفة هو منهجية كمية لتحديد الأعباء الإدارية التي تفرضها الإجراءات الحكومية على منشآت الأعمال. ويمكن استخدام هذه الطريقة في قياس أثر أي قانون منفرد أو مجالات مختارة من تشريع ما أو في إجراء قياس أساسي لجميع التشريعات في أحد البلدان
2. شمل ذلك استعراضاً قامت به مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي (2008).
3. De Soto (2003).
4. تأخذ المؤشرات ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء والمؤشرات التجريبية بشأن توصيل التيار الكهربائي بعين الاعتبار محدودية جوانب البنية الأساسية في بلد ما، ومن ذلك النقل الداخلي للسلع، وتوصيلات المرافق لمنشآت الأعمال.
5. <http://subnational.doingbusiness.org>
6. Schneider (2005).
7. <http://www.enterprisesurveys.org>
8. Narayan وآخرون (2000).
9. البنك الدولي (2003).
10. <http://scholar.google.com>
11. مثلاً (Masatlioglu and Rigolini (2008) و Kaplan Piedra and Seira (2008) و Jankov و Ardagna and Lusagi (2009)

الشركات ومعدلات نموها تضرباً شديداً. ووفقاً لاستقصاءات الشركات التي أجريت في 89 بلداً، كانت الكهرباء أحد أكبر القيود أمام أنشطة أعمالها¹⁴. وتعتبر مجموعة البيانات التجريبية بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوصيل الكهرباء المجموعة الأولى التي تقارن بين مرافق توزيع الكهرباء في مختلف أنحاء العالم حول كيفية استجابتها بكفاءة لطلبات العملاء الخاصة بالتوصيلات.

تقوم المؤشرات التجريبية بتتبع الإجراءات والخطوات التي تمر بها منشأة أعمال محلية معيارية تابعة للقطاع الخاص لتوصيل التيار الكهربائي. ومن خلال تطبيق منهجيته على توصيل التيار الكهربائي، يهدف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توضيح بعض الآثار الحقيقية الناجمة عن تردي خدمات البنية الأساسية بالنسبة لأصحاب منشآت الأعمال. وهذه المؤشرات تكمل البيانات المتاحة التي تركز على قدرات التوليد، وأسعار الاستهلاك، ومدى إمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء¹⁵. كما أنها تتيح إمكانية إجراء المزيد من البحث في مدى تأثير إجراءات الحصول على الكهرباء على النواج الاقتصادية.

حماية العاملين

تتألف المعايير الأساسية للعمل المنبثقة عن منظمة العمل الدولية من كل من: حرية تكوين الجمعيات والإقرار بالحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على كافة أشكال عمل السخرة أو العمل القسري، ومنع تشغيل الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات الاستخدام. وتتسق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوظيف العاملين مع معايير العمل الأساسية تلك، إلا أنها لا تقيس مدى الامتثال لها. ولتكتمل هذه المؤشرات، شرع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال في إجراء بحوث على مدى اعتماد المعايير الأساسية للعمل في التشريعات الوطنية.

وتركز البحوث الأولية على قيام البلدان بتنفيذ الأحكام الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل الواردة في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المعنيتين بتشغيل الأطفال، وهما: الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (1973)، والاتفاقية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999).

يعرض تقرير هذا العام نتائج أولية عن 102 بلد (انظر الملحق الخاص بحماية العاملين). وبالنسبة لكل بلد، قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة مدى اعتماد قوانينه الوطنية للحد الأدنى لسن الاستخدام والعمل وذلك فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على العمل بصفة عامة (14 أو 15 عاماً، وذلك وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد والمرافق التعليمية في هذا

الناحية الاقتصادية. ولم تعد المكافآت التي ينص عليها القانون نظير العمل ليلاً أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية إلى حد معين تعتبر قيداً. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة بلد ما من تسجيل نقاط نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد، بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل يتسق مع التعديلات التي أجراها البنك الدولي مؤخراً على خط الفقر المطلق. وأخيراً، جرى تعديل طريقة احتساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة بحيث لا تعني مدفوعات نهاية الخدمة أو سبل الحماية من البطالة التي تقل عن حد معين تسجيل نقاط أفضل لبلد ما.

ويجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في قسم "ملاحظات على البيانات"، وكذلك في موقع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على البيانات التاريخية الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، وأية تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحیحات. ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية.

ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بتصحيحات البيانات في قسم ملاحظات على البيانات بالتقرير وكذلك على الموقع الإلكتروني. كما تتيح إجراءات الشكاوى المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعترضات على البيانات المنشورة. وفي حال ثبوت أية أخطاء بعد التحقق من البيانات، يجري تصحيحها على وجه السرعة.

الجديد هذا العام

يعرض تقرير هذا العام نتائج مبدئية في مجالين جديدين، هما: سهولة توصيل الكهرباء، ومستوى اعتماد التشريعات الوطنية لجوانب معايير العمل الأساسية المنبثقة عن منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال. مع العلم بأنه لم يتم إدراج أي من مجموعتي المؤشرات التجريبية هاتين في ترتيب البلدان بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء

عندما تسوء نوعية خدمات البنية الأساسية وإمكانية الحصول عليها، تتضرر إنتاجية

- وآخرون (مرجع على وشك الصدور).
 12. مثلاً، Alesina and others (2005)،
 و Perotti and Volpin (2004)،
 و Klapper, Laeven and Rajan (2006)،
 و Fisman and Sarria-Allende (2004)،
 و Antunes and Cavalcanti (2007)،
 و Barseghyan, Djankov وآخرون
 (مرجع على وشك الصدور)، و
 Klapper, Lewin and Quesada Delgado
 (2009).
13. مثلاً، Freund and Bolaky (2008)،
 و Chang, Kaltani and Loayza (2009)،
 و Helpman, Melitz and Rubinstein
 (2008).
14. وفقاً لبيانات استقصاءات البنك
 الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال
 الخاصة بما يبلغ 89 بلداً، فإن نسبة 15.6
 في المائة من المديرين يعتبرون الكهرياء
 العائق الأكثر خطورة أمام أعمالهم،
 بينما ترى نسبة مائة (15.7 في المائة)
 أن القدرة على الحصول على التمويل
 تشكل العائق الأكثر خطورة أمام
 أعمالهم
 (http://www.enterprisesurveys.org).
15. انظر، مثلاً، بيانات الوكالة الدولية
 للطاقة
 أو البيانات المستمدة من استقصاءات
 البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال،
 وهي متاحة على العنوان التالي:
 (http://www.enterprisesurveys.org).

ما هو ترتيب البلدان العربية بالنسبة للإجراءات الحكومية الملائمة لأنشطة الأعمال التجارية؟

ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 (183-1)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

خلال تحسين البيئة الإجرائية أمام مؤسسات الأعمال. وقد تم تطبيق معظم هذه الإصلاحات في البلدان النامية.

البلدان النامية تسير بخطى سريعة

بلغت نسبة الإصلاحات التي قامت البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل بتنفيذها نحو ثلثي الإصلاحات التي سجلها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008، وهو استمرار لإجتهاد جديد بدأ قبل ثلاث سنوات. وقد قامت ثلاثة أرباع هذه البلدان التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بإجراء العديد من الإصلاحات. وللمرة الأولى تصدر بلد من أفريقيا جنوب الصحراء، هو رواندا، قائمة البلدان الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في العالم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وتأتي هذه الإصلاحات في الوقت المناسب تماماً. إذ تأثر الكثير من الشركات في بلدان العالم النامية من جراء انخفاض الطلب على صادراتها، وهبوط التدفقات الرأسمالية والتحويلات. وفي الوقت نفسه، مازالت مؤسسات الأعمال في البلدان المنخفضة الدخل تواجه في المتوسط عدداً أكبر من الأعباء الإجرائية يزيد بواقع الضعف عما تواجه نظيراتها في البلدان المرتفعة الدخل عند بدء النشاط التجاري، ونقل الملكية، وتقديم الإقرارات الضريبية أو عند اللجوء للمحاكم للفصل في منازعة تجارية. ولا يتوافر تاريخ ائتماني سوى لنسبة 2 في المائة من البالغين في المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بنسبة 52 في المائة من البالغين في البلدان المرتفعة الدخل. ويزيد عدد الشركات المسجلة حديثاً بنسبة الفرد البالغ في البلدان المتقدمة بواقع 10 أمثال مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط - كما أن كثافة النشاط التجاري تزيد بواقع 4 أمثال عن مثيلتها في البلدان النامية.

ويكمن أن تدفع الأعباء الإجرائية الشركات

في هذا المجال. فمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا تقوم بتقييم الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق أو قوة هياكل البنية الأساسية الخاصة بالقطاع المالي، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الراهنة. كما أن هذه المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار في أي وقت من الأوقات عوامل أخرى على درجة من الأهمية بالنسبة لأنشطة الأعمال - مثلاً، أوضاع الاقتصاد الكلي، أو حالة مرافق البنية الأساسية، أو المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة أو الأوضاع الأمنية.

لكن البيئة الإجرائية الخاصة بمنشآت الأعمال يمكن أن تؤثر على مدى خمول الشركات للآثار الناشئة عن هذه الأزمة، وقدرتها على اغتنام الفرص المناسبة عندما يبدأ الاقتصاد في التعافي والانتعاش. وعندما تتسم الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بالشفافية والكفاءة، فإنها تسهل على الشركات إعادة توجيه أنشطتها، كما تسهل عملية دخول شركات جديدة إلى الأسواق. وتساعد المحاكم وإجراءات شهر الإفلاس الكفؤة في ضمان إمكانية إعادة توزيع الأصول والموجودات بسرعة. كما يمكن أن يساعد تدعيم حقوق الملكية وسبل حماية المستثمرين في إرساء الدعائم الأساسية اللازمة لبناء الثقة عندما يشرع المستثمرون في الاستثمار مجدداً.

وإقراراً بأهمية الدور الذي تضطلع به الشركات - ولاسيما مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة - بالنسبة لخلق فرص العمل الجديدة وتحقيق الإيرادات، قامت بعض الحكومات، منها حكومات كل من الصين وجمهورية كوريا وماليزيا والأخاد الروسي بإدراج إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في خطط الانتعاش الاقتصادي الخاصة بها. إلا أن معظم الإصلاحات المسجلة في 2009/2008 جاء ضمن إطار جهود أطول أمداً لزيادة قدرة الشركات على المنافسة وتشجيعها على خلق فرص العمل من

كانت السنة الماضية سنة صعبة بالنسبة لممارسة أنشطة الأعمال، إذ اضطرت الشركات في مختلف أنحاء العالم إلى مواجهة الآثار التي نجمت عن أزمة مالية بدأت في البلدان الغنية، لكنها أدت إلى ركود اقتصادي عالمي. وبانت القدرة على الحصول على التمويل أكثر صعوبة، وانخفض الطلب على الكثير من المنتجات في الأسواق المحلية والدولية، وتباطأت حركة التبادل التجاري على مستوى العالم. وواجه واضعو السياسات والحكومات أيضاً تحديات كبيرة - من تحقيق الاستقرار في القطاع المالي واستعادة الثقة والاطمئنان إلى مواجهة ارتفاع معدلات البطالة وتوفير شبكات الأمان الضرورية في وقت تعرض فيه ما يقدر بنحو 50 مليون شخص لفقدان وظائفهم من جراء هذه الأزمة. أضف إلى كل ذلك ارتفاع الدين العام نظراً لوجود تضارب بين تكلفة برامج محفزات المالية العامة التي تستهدف تنشيط الاقتصاد من جهة وتراجع إيرادات الخزنة العامة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من هذه التحديات الكثيرة، شهد 2009/2008 قيام المزيد من البلدان بإصلاحات في الإجراءات الحكومية بهدف تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال فوق في عددها ما تم تنفيذه في أي عام منذ 2004 عندما بدأ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تتبع هذه الإصلاحات عبر مختلف مؤشرات. وسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تنفيذ 287 إصلاحاً في 131 بلداً، منها 16 بلداً في العالم العربي، خلال الفترة بين يونيو/حزيران 2008 ومايو/أيار 2009. وركزت البلدان القائمة بالإصلاح في العالم العربي على تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وإدارته، واستخراج تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وعلى تحسين كفاءة الفصل في المنازعات التجارية.

لا يشكل إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في حد ذاته الحل الأمثل للتعافي من الأزمة المالية أو الاقتصادية، حيث إن هنالك الكثير من العوامل الأخرى المؤثرة

المجدول 1-1
ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الترتيب العالمي 2010	الترتيب العربي	البلد	الترتيب العالمي 2010	الترتيب العربي	البلد	الترتيب العالمي 2010	الترتيب العربي	البلد
123		نيبال	62		إسبانيا	1		سنغافورة
124		باراغواي	63		كازاخستان	2		نيوزيلندا
125		نيجيريا	64		لكسمبورغ	3		هونغ كونغ، الصين
126		بوتان	65	6	عمان	4		الولايات المتحدة
127		ولايات ميكرونيزيا الموحدة	66		ناميبيا	5		المملكة المتحدة
128	12	المغرب	67		رواندا	6		الدانمرك
129		البرازيل	68		جزر البهاما	7		أيرلندا
130		ليسوتو	69	7	تونس	8		كندا
131		تنزانيا	70		سانت فنسنت وجزر غرينادين	9		أستراليا
132		ملأوي	71		الجبل الأسود	10		النرويج
133		الهند	72		بولندا	11		جورجيا
134		مدغشقر	73		تركيا	12		تايلند
135		موزامبيق	74		الجمهورية التشيكية	13	1	المملكة العربية السعودية
136	13	الجزائر	75		جامايكا	14		أيسلندا
137		جمهورية إيران الإسلامية	76		سانت كيتس ونيفس	15		اليابان
138		إكوادور	77		بنما	16		فنلندا
139	14	الضفة الغربية وقطاع غزة	78		إيطاليا	17		موريتانيوس
140		غامبيا	79		كيريباتي	18		السويد
141		هندوراس	80		بليز	19		جمهورية كوريا
142		أوكرانيا	81		ترينيداد وتوباغو	20	2	البحرين
143	15	الجمهورية العربية السورية	82		ألبانيا	21		سويسرا
144		الفلبين	83		دومينيكا	22		بلجيكا
145		كمبوديا	84		السلفادور	23		ماليزيا
146		الرأس الأخضر	85		باكستان	24		إستونيا
147		بوركينا فاسو	86		الجمهورية الدومينيكية	25		ألمانيا
148		سيراليون	87		ملديف	26		ليتوانيا
149		ليبيريا	88		صربيا	27		لاتفيا
150		أوزبكستان	89		الصين	28		النمسا
151		هايتي	90		زامبيا	29		إسرائيل
152		طاجيكستان	91		غرينادا	30		هولندا
153	16	العراق	92		غانا	31		فرنسا
154	17	السودان	93		فييتنام	32		جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
155		سورينام	94		مولدوفا	33	3	الإمارات العربية المتحدة
156		مالي	95		كينيا	34		جنوب أفريقيا
157		السنغال	96		بروني دار السلام	35		بورتوريكو
158		غابون	97		بالاو	36		سانت لوسيا
159		زيمبابوي	98		جزر مارشال	37		كولومبيا
160		أفغانستان	99	8	الجمهورية اليمنية	38		أذربيجان
161		بوليفيا	100	9	الأردن	39	4	قطر
162	18	جزر القمر	101		غيانا	40		قبرص
163	19	جيبوتي	102		بابوا غينيا الجديدة	41		جمهورية قبرغيز
164		تيمور ليشتي	103		كرواتيا	42		الجمهورية السلوفاكية
165		توغو	104		جزر سليمان	43		أرمينيا
166	20	موريتانيا	105		سري لانكا	44		بلغاريا
167		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	106	10	جمهورية مصر العربية	45		بوتسوانا
168		كوت ديفوار	107		إثيوبيا	46		تاوان، الصين
169		أنغولا	108	11	لبنان	47		هنغاريا
170		غينيا الاستوائية	109		اليونان	48		البرتغال
171		الكاميرون	110		غواتيمالا	49		شيلي
172		بنن	111		سيشيل	50		أنغيوا وبرودا
173		غينيا	112		أوغندا	51		المكسيك
174		النيجر	113		كوسوفو	52		تونغا
175		إريتريا	114		أوروغواي	53		سلوفينيا
176		بوروندي	115		سوازيلند	54		فيجي
177		جمهورية فنزويلا البوليفارية	116		البوسنة والهرسك	55		رومانيا
178		تشاد	117		نيكاراغوا	56		بيرو
179		جمهورية الكونغو	118		الأرجنتين	57		ساموا
180		سان تومي وبرنسيبي	119		بنغلاديش	58		بيلاروس
181		غينيا - بيساو	120		الاتحاد الروسي	59		فانواتو
182		جمهورية الكونغو الديمقراطية	121		كوستاريكا	60		منغوليا
183		جمهورية أفريقيا الوسطى	122		إندونيسيا	61	5	الكويت

ملاحظة: تم قياس وترتيب جميع البلدان على أساس البيانات المتاحة في يونيو/حزيران 2009. ويكون ترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال متوسط ترتيبه في الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. وتم عرض ترتيب العام الماضي بالخط المائل.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 1-2

ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال؟

الترتيب العالمي	الترتيب العربي	البلد
1	13	المملكة العربية السعودية
2	20	البحرين
3	33	الإمارات العربية المتحدة
4	39	قطر
5	61	الكويت
6	65	عمان
7	69	تونس
8	99	الجمهورية اليمنية
9	100	الأردن
10	106	جمهورية مصر العربية
11	108	لبنان
12	128	المغرب
13	136	الجزائر
14	139	الضفة الغربية وقطاع غزة
15	143	الجمهورية العربية السورية
16	153	العراق
17	154	السودان
18	162	جزر القمر
19	163	جيبوتي
20	166	موريتانيا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

عامين تقريباً.

وفي 2009/2008، ازدادت الإصلاحات المنفذة في مجالات أخرى، إذ قامت ستة بلدان بتبسيط الإجراءات المتعلقة باستخراج تراخيص البناء، وتفوق إصلاحات هذا العام عدد الإصلاحات التي تمت في السنوات الخمس الماضية مجتمعة. وأطلقت المغرب مركزاً متطوراً خاصاً للمعلومات الائتمانية. وقامت الأردن والكويت والمغرب وتونس والجمهورية اليمنية بإصلاح أنظمتها الجمركية، وطبقت أنظمة إلكترونية لتسريع استيفاء إجراءات التجارة عبر الحدود. وعلى صعيد إصلاح الأجهزة القضائية والمحاكم، وهي أحد المجالات التي مارالت تحتاج إلى إصلاحات كثيرة في هذه المنطقة، لم تقم بإصلاحات سوى الجزائر ومصر والأردن - وثمة إصلاحات قيد التنفيذ حالياً في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ما الذي تفعله البلدان المواظبة على تنفيذ الإصلاحات

مع تبني تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للإصلاحات الإجرائية على مدى السنوات الست الأخيرة، أخذت بعض الأنماط في الظهور والتبلور. فإصلاحات الإجراءات الحكومية تميل إلى التسارع عند ارتفاع وتيرة الضغوط. ولعل أحد الأسباب في ذلك يكمن في تنامي الضغوط التنافسية مع انضمام البلدان إلى إحدى الأسواق المشتركة مثل الاتحاد الأوروبي، أو الدخول في اتفاقية تجارة مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى. وتمثل الأزمة المالية وتراجع

الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هاتين المنطقتين، ساهمت المنافسة في تحفيز الإصلاحات فيما بين البلدان المجاورة.

وفي ضوء الارتفاع السريع والمستمر في معدل الإصلاح ونطاقه في العالم العربي، قام 16 من أصل 20 بلداً بتطبيق ما مجموعه 38 إصلاحاً في المجالات الخاضعة للقياس في التقرير، مقابل 31 إصلاحاً في السنة السابقة. وجاءت الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ضمن البلدان الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات. وحلت مصر للمرة الرابعة ضمن البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاح في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العالمي في 2009/2008. ومن بين البلدان الأخرى القائمة بالإصلاح: الأردن والجمهورية اليمنية والجزائر.

وفي السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة الإصلاحات في المنطقة وقامت البلدان باقتباس الإصلاحات من بعضها البعض. إذ وضعت بلدان مثل مصر والأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية لنفسها أهدافاً لتحقيق إصلاحات واسعة النطاق، وقد شجع النجاح الذي حققته الإصلاحات في البلدان المجاورة وغيرها من بلدان العالم في أحوال كثيرة معظم الدول العربية الأخرى على الإصلاح. وتمثل أحد محاور تركيز الإصلاح في الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة. إذ قامت ثمانية من بلدان المنطقة بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه منذ عام 2005. علماً بأن خمسة منها كانت في السابق ضمن البلدان ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في العالم - ما يعادل 120 ألف دولار في المملكة العربية السعودية. وكانت الإمارات العربية المتحدة من بين البلدان التي ألغت الحد الأدنى لرأس المال في 2009/2008، وانضمت بذلك إلى قائمة الدول العربية التي قامت بهذا الإصلاح، كمصر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والجمهورية اليمنية.

كما قامت بلدان أخرى بتذليل العوائق والحواجز الماثلة أمام بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات، فقد دخلت أنظمة الشباك الواحد حالياً حيز التشغيل في كل من: مصر، والأردن، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية. وبدأت هذه الإصلاحات في تحقيق نتائج واضحة. ففي عام 2005، تطلب تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة في مصر القيام بما مجموعه 13 إجراءً خلال فترة زمنية تزيد على شهر، وبلغ الحد الأدنى لرأس المال المدفوع 8 أمثال متوسط الدخل القومي للفرد. أما اليوم فلا تستغرق هذه العملية أكثر من أسبوع، ولا تتوجب دفع الحد الأدنى لرأس المال. وتلت إجراء الإصلاحات في كل من مصر والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية زيادة في تسجيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة. ففي مصر، شكلت الشركات ذات المسؤولية المحدودة ما نسبته 30 في المائة من الشركات التي تم تسجيلها في عام 2008، مقابل أقل من 19 في المائة قبل

- ومعها فرص العمل - للسقوط إلى برائن القطاع غير الرسمي، حيث لا تقوم الشركات بالحصول على سجل تجاري أو دفع الضرائب، كما تواجه مصاعب جمة في الحصول على الائتمان الرسمي والتعامل مع المؤسسات الرسمية، ناهيك عن عدم استفادة العمالة من سبل الحماية التي ينص عليها القانون. ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية إلى تزايد أنشطة القطاع غير الرسمي. وتشير التقديرات الحالية إلى أن نحو ثلثي العمالة في العالم تعمل في القطاع غير الرسمي، ومعظمها في البلدان المنخفضة الدخل والشرحية الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وتأتي نسبة غير متناسبة منها من شرائح معرضة للخطر والمعانة بالفعل، مثل الشباب والنساء.

مازال معظم الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في البلدان النامية تركز على الحد من الإجراءات الروتينية والبيروقراطية الرسمية وتبسيطها. فعلى مدى السنوات الست الأخيرة، استهدف 80 في المائة من الإصلاحات المطبقة في البلدان المنخفضة الدخل والشرحية الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل مجال خفض الأعباء الإدارية أمام الشركات عبر تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري، والتبادل التجاري، وهو أمر يمكن تفهمه بسهولة. وعند سؤال العديد من الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي في عام 2008 حول العوائق التي تحول دون قيامها بتسجيل أنشطتها تسجيلاً رسمياً، أفادت نسبة 67 في المائة في كوت ديفوار و 57 في المائة في مدغشقر بأن رسوم التسجيل تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون اندماجها في القطاع الرسمي.

يمكن للإصلاحات الإدارية المتسمة بفعالية التكلفة أن تلعب دوراً كبيراً في تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري والتبادل التجاري. فتكلفة إنشاء نظام الشباك الواحد (One-stop shop) الخاص ببدء النشاط التجاري لم تزد على 200 ألف دولار في بوركينا فاسو، وخمسة ملايين دولار في أذربيجان. كما أن الوفورات المقدرة بالنسبة لمؤسسات الأعمال تفوق هذه التكاليف بنسبة كبيرة - تقدر ببلغ 1.7 مليون دولار سنوياً في بوركينا فاسو و 8.4 مليون دولار في أذربيجان. وتؤدي الأنظمة الكفؤة أيضاً إلى تسهيل إجراءات التنفيذ. وتتيح أنظمة التفتيش المستندة إلى تحليل المخاطر في الإدارات الجمركية أو في قطاع البناء والتشييد للمسؤولين الحكوميين إمكانية تركيز مواردهم واهتمامهم حيثما تمس الحاجة إليها.

اقتداءً بالبلدان المجاورة، البلدان القائمة بالإصلاح تسرع وتيرة الإصلاحات

تسارعت وتيرة الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008 في جميع أنحاء العالم، حيث قام ما لا يقل عن 60 في المائة من البلدان بتنفيذ إصلاحات في كل منطقة. ونشطت البلدان القائمة بالإصلاح في منطقتين، على وجه الخصوص، هما: أوروبا وآسيا الوسطى والشرق

287 إصلاحاً سهّل ممارسة أنشطة الأعمال – بينما أدى 27 إصلاحاً إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008

إصلاحات سهّلت ممارسة أنشطة الأعمال	27	34	7	31	61
	أفغانستان أرمينيا أذربيجان كولومبيا جمهورية مصر العربية اليونان غواتيمالا هايتي هندوراس كينيا جمهورية قبرغيز لاتفيا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة موريشيوس المغرب نيجيريا الفلبين بولندا رواندا صربيا سيراليون سري لانكا طاجيكستان تركيا فانتانو الجمهورية اليمنية زامبيا	أفغانستان الجزائر أنغولا بيلاروس بلجيكا بلغاريا بوركينافاسو كولومبيا الجمهورية التشيكية إستونيا إثيوبيا فرنسا غواتيمالا هونغ كونغ، الصين إندونيسيا أيرلندا جامايكا الأردن جمهورية قبرغيز لاتفيا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة موريشيوس مولدوفا نيبال بنما بيرو البرتغال رومانيا الاتحاد الروسي رواندا سنغافورة الملكة المتحدة الضفة الغربية وقطاع غزة زيمبابوي	بيلاروس جمهورية قبرغيز جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة موريشيوس الجيل الأسود بيرو رواندا	البحرين بيلاروس البوسنة والهرسك بوركينافاسو كولومبيا كرواتيا الجمهورية التشيكية جمهورية مصر العربية جورجيا غواتيمالا هندوراس هونغ كونغ، الصين جمهورية إيران الإسلامية الأردن كازاخستان جمهورية قبرغيز ليبيريا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مالي الجيل الأسود هولندا بنما البرتغال الملكة العربية السعودية سنغافورة سلوفينيا طاجيكستان الإمارات العربية المتحدة الملكة المتحدة أوزبكستان	أفغانستان ألبانيا الأرجنتين أرمينيا بنغلاديش بيلاروس بوتسوانا البرازيل بلغاريا بوركينافاسو الكامبيون الرأس الأخضر جمهورية أفريقيا الوسطى كولومبيا جمهورية مصر العربية إثيوبيا ألبانيا غانا غينيا - بيساو غانا هندوراس هونغ كونغ، الصين هنغاريا إندونيسيا جمهورية إيران الإسلامية الأردن كازاخستان جمهورية كوريا جمهورية قبرغيز لبنان ليبيريا لكسمبرغ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مدغشقر ماليزيا مالي المكسيك مولدوفا الجيل الأسود موزامبيق النيجر عمان باكستان بيرو بولندا رواندا ساموا الملكة العربية السعودية صربيا سيراليون سنغافورة سلوفينيا سانت لوسيا سانت فنسنت وجزر غرينادين الجمهورية العربية السورية تايبان، الصين طاجيكستان تايلند توغو الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية
	الحصول على الائتمان	تسجيل الملكية	توظيف العاملين	استخراج تراخيص البناء	بدء النشاط التجاري
	الرأس الأخضر	الأرجنتين بوتسوانا مدغشقر سيراليون سورينام طاجيكستان أوروغواي	هندوراس لكسمبرغ مديف البرتغال	كينيا نيوزيلندا رومانيا جزر سليمان سري لانكا تنزانيا	الضفة الغربية وقطاع غزة
					إصلاحات أدت إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال



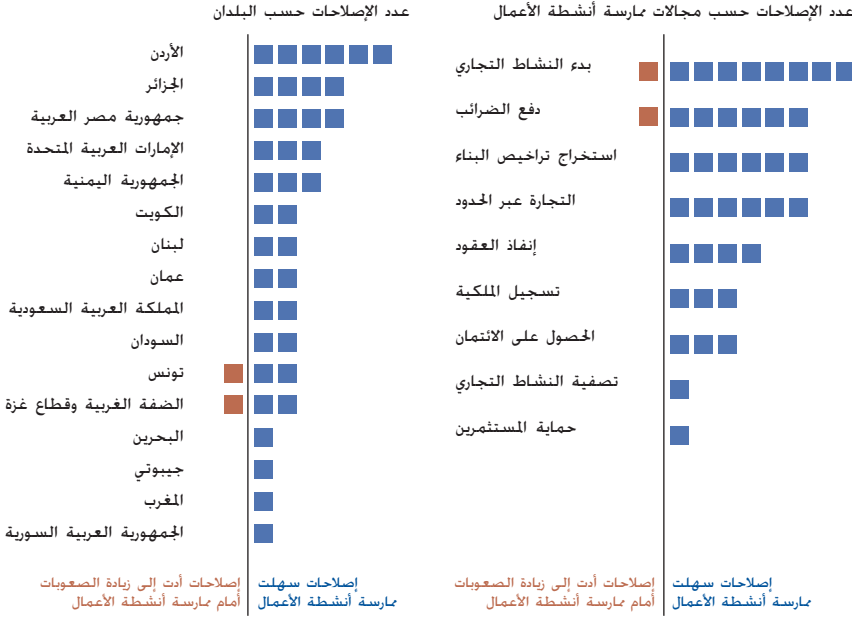
رومانيا

سيراليون

كمبوديا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليتوانيا، رومانيا، تونس، جمهورية فنزويلا البوليفارية

الشكل 3-1

إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في البلدان العربية



خلال اعتماد قانون جديد للإجراءات المدنية وزيادة كفاءة عمل المحاكم.

قامت البحرين بدمج إجراءات الحصول على الموافقات الأولية المتعلقة باستخراج تراخيص البناء عن طريق تطبيق نظام الشباك الواحد، ما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم للحصول على تراخيص البناء.

خففت جيبوتي العبء الضريبي عن كاهل منشآت الأعمال عن طريق استبدال ضريبة الاستهلاك بضريبة قيمة مضافة نسبتها 7 في المائة على تقديم السلع والخدمات.

وجاءت مصر للمرة الرابعة ضمن البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في العالم في 2009/2008. وتقدمت من المركز 116 إلى المركز 106 في الترتيب العام على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى العالم الذي يضم 183 بلداً. وقامت مصر بتخفيض تكاليف بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات، وتسريع إجراءات الحصول على تراخيص البناء من خلال إلغاء معظم الموافقات المسبقة. كما وسّعت نطاق المعلومات التي جمعتها الشركة المصرية للاستعلام الائتماني. وأنشأت محاكم اقتصادية بغرض تسريع الفصل في المنازعات التجارية.

وقامت الأردن بستة إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، حيث أدخلت خدمات الشباك الواحد لتسجيل الشركات في سجل الشركات المدنية، ما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء

من رؤية طويلة الأجل تساندها أهداف محددة. ويمكن لتحديد أهداف طويلة الأمد والمضي دون توقف على درب الإصلاح أن يساعد البلدان على استعادة عافيتها من الصدمات، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وكما قال وزير الاستثمار المصري، الدكتور محمود محيي الدين:

هذه الأزمة ليست مجرد أزمة اقتصادية، إنها أزمة في الفكر الاقتصادي. أزمة أربكت الكثير من البلدان القائمة بالإصلاح... [لكن] أياً كانت الأزمة التي تواجهها، عليك أن تجعل الحياة أسهل بالنسبة لهؤلاء الذين يسعون ويعملون بجد لتهيئة فرص العمل، فهذا أقل ما يمكننا القيام به.

من قام بإصلاحات في العالم العربي في 2009/2008؟

أصبحت ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي أسهل حالياً من ذي قبل. إذ قام 16 بلداً في السنة الماضية بتطبيق 40 إصلاحاً، 38 إصلاحاً منها أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، في حين أدى اثنان إلى زيادة صعوبتها. وجاءت الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن ضمن البلدان الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات.

طبقت الجزائر إجراءات حكومية جديدة بهدف تحسين إدارة عملية استخراج تراخيص البناء والمساعدة في ضمان إتمام مشاريع البناء والتنشيد في موعدها وبصورة آمنة. كما قامت بخفض تكلفة نقل الملكية وسعر الضريبة على دخل الشركات لبعض القطاعات من 25 في المائة إلى 19 في المائة، وسهلت كذلك إنفاذ العقود من

النشاط الاقتصادي أحد الدوافع القوية الأخرى للقيام بالإصلاح. وينطبق الأمر نفسه على الحاجة لإعادة بناء الاقتصاد في أعقاب الخروج من الصراعات الدامية، كما في ليبيا ورواندا وسيراليون.

وأيضاً كانت الدوافع والمحفزات للقيام بالإصلاحات، هناك العديد من السمات المشتركة للحكومات التي تنجح في مواصلة برامج الإصلاح الخاصة بها، وفقاً لمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، كما يلي: بداية، تتبع هذه البلدان أجندة أطول أمداً تستهدف زيادة قدرة شركاتها واقتصاداتها على المنافسة، فكولومبيا ومصر وماليزيا ورواندا هي جميعاً أمثلة على بلدان قامت بإدماج إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال ضمن أجندة أوسع نطاقاً لتعزيز قدرة اقتصاداتها على المنافسة.

تواصل هذه البلدان القائمة بالإصلاح المضي قدماً على درب الإصلاح والتحلي بروح المبادرة والتفاعل. فعلى الرغم من أن سنغافورة وهونغ كونغ (الصين) يأتيان ضمن البلدان المتصدرة للمؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فإنهما أيضاً من بين البلدان الأكثر مواظبة على تنفيذ الإصلاحات. وفي العالم العربي، قفزت المملكة العربية السعودية قفزة كبيرة بفضل برنامج الإصلاح المستمر الذي تعتمده لتحتمل المركز 13 من أصل 183 بلداً على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

تعتمد البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إصلاحات شاملة. فعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، قامت كولومبيا ومصر وجورجيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وموريشيوس ورواندا بتنفيذ ما لا يقل على 19 إصلاحاً لكل منها، غطت 8 أو أكثر من المجالات العشرة التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وهذا النهج الواسع النطاق يزيد من فرص نجاح الإصلاحات وتأثيرها. ويشير العديد من الأبحاث العديدة التي أجريت مؤخراً إلى أن الإصلاحات في مجالات مختلفة عادة ما يكمل بعضها البعض. وتظهر إحدى الدراسات أنه كلما تفتح البلدان أسواق منتجاتها أمام المنافسة الدولية، كلما انخفضت تكلفة دخول الشركات وكلما ارتفعت المنافع العائدة. ويتيح انخفاض العوائق المائلة أمام الدخول للشركات إمكانية التحرك بسهولة أكبر نحو الصناعات الأكثر استفادة من الانفتاح التجاري.

تراعى البلدان التي تقوم بالإصلاحات بشكل دوري أهمية إشراك كافة الهيئات الحكومية ذات الصلة وممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص المعنية، كما تقوم بالإصلاحات في سياق مؤسسي على أعلى المستويات. وقد قام أكثر من 20 بلداً آخر، منها بوركينا فاسو وكولومبيا والهند وسوريا وفيتنام، بتشكيل لجان معنية بالإصلاح على المستوى الوزاري. وفي مصر، شملت الإصلاحات 32 جهة حكومية، وخطى هذه العملية بدعم من البرلمان.

وحافظت البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات على تركيزها بفضل ما تتمتع به

الدعاوى، وتولى أحد قضاة التنفيذ مسؤولية إنفاذ العقود. وأجرت الحكومة مشروعاً كبيراً ليكنة السجلات في دائرة السجل العيني، ما أدى إلى تسريع وتيرة تسجيل الملكية. ومن جهة أخرى، أدى قرارها بزيادة الحد الأدنى لرأس المال إلى زيادة صعوبة بدء النشاط التجاري.

واصلت **الجمهورية اليمنية** - التي كانت الأسرع تطبيقاً للإصلاحات في العالم في مجال بدء النشاط التجاري في 2007/2008 - الإصلاح بهدف تسهيل إجراءات تأسيس الشركات. كما قامت بتعزيز القدرة على الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال إلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات وضمان حق المقترضين في الاطلاع على التقارير الائتمانية الخاصة بهم. وسرعت الحكومة وتيرة التجارة عبر الحدود من خلال إنشاء نظام إلكتروني جديد لتقديم المستندات وتطبيق أنظمة تفتيش تقوم على تحليل المخاطر.

حواشي

1. استناداً إلى تقديرات لمنظمة العمل الدولية. قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام بتحسين منهجيته الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين لضمان أخذ وجود شبكات الأمان بعين الاعتبار في المعايير الحالية للمرونة.
2. Leora Klapper, Anat Lewin and Juan Man-uel Quesada Delgado، "تأثير بيئة ممارسة أنشطة الأعمال على عملية إنشاء الشركات"، ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 4937، (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2009). وتُعرف كثافة النشاط التجاري بأنها عدد منشآت الأعمال كنسبة مئوية للسكان الذين هم في سن العمل (الشريحة العمرية 18 - 65 سنة).
3. مركز التنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هل القطاع غير الرسمي أمراً طبيعياً؟ نحو زيادة فرص العمل وتحسين نوعيتها في البلدان النامية (باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2009).
4. Silvia Ardagna and Annamaria Lusagi، أين تلحق الإجراءات الحكومية الضرر؟ شواهد من منشآت الأعمال الجديدة عبر البلدان، ورقة عمل رقم 14747 صادرة عن المكتب القومي للبحوث الاقتصادية (NBER). (كمبريدج، ماسوتشوستس: المكتب القومي للبحوث الاقتصادية، 2009).
5. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
6. Roberto Chang, Linda Kaltani and Nor-man Loayza، "الانفتاح يمكن أن يكون مفيداً للنمو: دور أوجه التكامل بين السياسات"، مجلة اقتصاديات التنمية 90 (2009): 49-33. Elhanan Helpman, Marc Melitz and Yona Rubinstei "تقدير التدفقات التجارية: الشركاء التجاريون وأحجام التبادل التجاري"، مجلة الاقتصاد الفصلي 123 (2008): 441-487؛ Caroline Freund and Bineswaree Bolaky، "التجارة والإجراءات الحكومية والدخل"، مجلة اقتصاديات التنمية 87 (2008): 309-321.

البناء الحصول على تراخيص بناء مؤقتة تسمح لها ببدء عمليات البناء والإنشاءات بعد يوم واحد، والحصول على تراخيص البناء النهائية بعد أسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب.

وقام **السودان** بتسريع وتيرة إجراءات التجارة عبر الحدود من خلال إدخال تحسينات على الإدارة الجمركية. كما أتاح للشركات التجارية إمكانية تقديم الإقرارات الجمركية عبر الإنترنت، وربط 10 مكاتب جمركية أخرى بالنظام الإلكتروني للبيانات الجمركية، وأضاف جهازي مسح ضوئي في ميناء بور سودان، ما أدى إلى تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود. علاوة على ذلك، أدى سن قانون ضرائب جديد إلى تخفيف العبء الضريبي الذي يثقل كاهل منشآت الأعمال، وذلك من خلال خفض سعر الضريبة على دخل الشركات بنسبة 15 نقطة مئوية في المتوسط، وضريبة الأرباح الرأسمالية بنسبة 5 نقاط مئوية. كما ألغت الحكومة ضريبة العمل.

سهّلت **الجمهورية العربية السورية** إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات عن طريق خفض الحد الأدنى لرأس المال المدفوع، وإتاحة إمكانية الحصول على النماذج والمستندات الموحدة للتأسيس عن طريق شبكة الإنترنت.

قامت تونس بتدعيم سبل حماية المستثمرين من خلال استحداث اشتراطات لزيادة الإفصاح في الشركات. كما وسّعت خدمات نظام الشباك الموحد الخاص بالعاملات التجارية حيث أصبح بإمكان الشركات التجارية التونسية القيام بتقديم المستندات اللازمة للإفراج عن شحناتها بصورة أسرع من خلال شبكة الإنترنت، ما أدى إلى خفض فترات التأخير في معالجة المستندات بواقع يومي. من جهة أخرى، رفعت تونس سعر ضريبة العمالة من خلال زيادة اشتراكات التأمينات الاجتماعية.

تقدمت **الإمارات العربية المتحدة** من المركز 47 إلى المركز 33 في الترتيب العالمي، وانضمت إلى قائمة البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في العالم للمرة الأولى من خلال تطبيقها إصلاحات في ثلاثة مجالات. إذ قامت بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال وتبسيط إجراءات التسجيل، ما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات. وواصلت الإمارات تحسين نظامها الإلكتروني الخاص بمعالجة طلبات الحصول على التراخيص، ما أدى إلى تسريع إجراءات إصدار التراخيص. كما ازادت سرعة عمليات التجارة عبر الحدود نتيجة لزيادة الطاقة الاستيعابية في محطة الحاويات في دبي، وإلغاء بعض المتطلبات المستندية المطلوبة، وخفض تكلفة أدوات تمويل التجارة.

وفي **الضفة الغربية وقطاع غزة**، سرعت الحكومة الفلسطينية من وتيرة إنفاذ العقود. حيث قامت بتعيين عدد جديد من القضاة وتدريبهم، وجرى تزويد المحاكم بأجهزة وبرامج حاسب آلي لإدارة

النشاط التجاري. كما قامت بتسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق توسيع نطاق الخدمات المقدمة في نظام الشباك الواحد الجديد لتشمل مشاريع البناء التجارية المتوسطة الحجم. وأجرت الأردن إصلاحات كبيرة في الجهاز القضائي، شملت إنشاء شعبة للمحاكم التجارية، ما أدى إلى تحسين إنفاذ العقود التجارية. وقامت بتبسيط نماذج الإقرارات الضريبية وتطبيق نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات وسداد المدفوعات الضريبية عبر الإنترنت، ما أدى إلى تسهيل قيام منشآت الأعمال بدفع الضرائب. كما خفضت رسوم نقل الملكية من 10 في المائة من قيمة العقار إلى 7.5 في المائة. وأصبحت عمليات التجارة عبر الحدود أكثر سرعة. حيث قامت الأردن بتنفيذ نظام تفتيش مستند إلى تحليل المخاطر في التخليص الجمركي، كما أدخلت نظاماً يتيح إمكانية تقديم الإقرارات الجمركية إلكترونياً عن طريق الإنترنت، الأمر الذي أدى إلى خفض الوقت اللازم لإنهاء إجراءات التخليص الجمركي بواقع يومين بالنسبة للمصدرين، وثلاثة أيام بالنسبة للمستوردين.

قامت **الكويت** بسن قانون جديد يتيح للشركات المتعثرة وعلى حافة الإعسار إمكانية إعادة الهيكلة. كما أدت التحسينات التي أدخلتها على إجراءات الإدارة العامة للجمارك وتدريب جهاز موظفيها إلى اختصار الوقت المطلوب لإنهاء التخليص الجمركي للسلع والبضائع.

وأتاح لبنان إمكانية تقديم المدفوعات الضريبية إلكترونياً، كما ألقى شرط الحصول على إذن لاستخدام طريقة الإهلاك المعجل (الاهتلاك)، ما أدى إلى تسهيل إجراءات دفع الضرائب. كما قام بتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات من خلال إلغاء شرط ختم دفاتر الشركات.

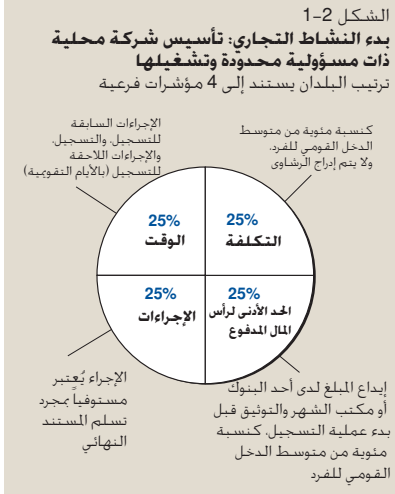
وقامت **المغرب** بإنشاء نظام جديد للاستعلام الائتماني دخل حيز التشغيل في مارس/آذار 2009، ما أدى إلى توسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

سنّت **سلطنة عمان** قانون ضرائب جديد بغرض تحديث نظام الضرائب وتبسيط الإجراءات. وأنشأت سجلاً إلكترونياً للتحقق من عدم التباس أسماء الشركات، وأتاحت إمكانية الدفع باستخدام بطاقة مدفوعة مسبقاً، ما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات.

ارتفع ترتيب **المملكة العربية السعودية** من المركز 15 إلى المركز 13 على المؤشر العالمي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال - واحتلت بذلك المرتبة الأعلى على مستوى المنطقة - وذلك عن طريق قيامها بإنشاء نظام الشباك الواحد (مراكز الخدمات الشاملة) لتسجيل الشركات، وتسريع إجراءات استخراج تراخيص البناء، حيث يتيح الإجراء الجديد لإصدار التراخيص لشركات

مجالات ممارسة أنشطة الأعمال

بدء النشاط التجاري



استثمارات القطاع الخاص، وتدفع المزيد من أصحاب منشآت الأعمال إلى الدخول في الاقتصاد غير الرسمي، وتؤدي إلى زيادة أسعار المستهلك، وتؤجج الفساد.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 61 بلداً بتنفيذ إصلاحات أدت إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري في 2009/2008. وطبقت منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أكبر عدد من الإصلاحات. وشهد العالم العربي تطبيق 8 إصلاحات أدت إلى تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات في كل من: مصر، والأردن، ولبنان، وعمان، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية.

ففي مصر، ألغت الحكومة الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

وقامت الأردن بتبسيط الإجراءات في نظام الشباك الواحد (النافذة الاستثمارية)، ومنذ فبراير/شباط 2009، يمكن لأصحاب منشآت الأعمال تقديم كافة مستندات التسجيل والحصول على شهادة التسجيل في نافذة واحدة.

وألغى لبنان شرط ختم دفاتر الشركات في مكتب السجل التجاري. علاوة على ذلك، يسمح لبنان حالياً للشركات بالاحتفاظ بدفاترها وسجلاتها في شكل إلكتروني، وفي مقابل هذه التحسينات، تراجع عن إصلاحات سابقة قام بموجبها بتوحيد إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية في فروع شركة لبنان بوست (LIBAN-POST).

إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الجهات المختصة حتى تتمكن الشركة من بدء العمل بصورة رسمية. ولا يتم احتساب هذه الإجراءات وتسجيلها إلا عندما تكون هناك حاجة للتعامل مع طرف خارجي. ومن المفترض أن يستوفي المؤسسون جميع الإجراءات بأنفسهم ما لم يوجب القانون الاستعانة بخدمات مهنية معينة (من قبيل أحد موظفي الشهر والتوثيق أو المحامين). ولا يحتسب التقرير الإجراءات الطوعية، ولا الاشتراطات الخاصة بصناعة بعينها، ولا إجراءات توصيل المرافق. لكنه يحتسب الإجراءات القانونية المختصة.

ومن المفترض ألا يواجه صاحب منشأة الأعمال أية صعوبة في الحصول على كافة المعلومات المطلوبة، وألا يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين، وأن تقوم كل الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية ببدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات بوظائفها بفعالية دون فساد.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح افتراضات تفصيلية حول منشأة الأعمال المعنية. والشركة التي يغطيها التقرير هي شركة ذات مسؤولية محدودة تمارس أعمالاً تجارية عامة، وتقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، وملوكة بالكامل (100%) ملكية محلية. ويبلغ رأس مالها عند التأسيس 10 أمثال متوسط الدخل القومي للفرد، ولديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة مثل متوسط الدخل القومي للفرد، ويعمل بها ما بين 10-50 موظفاً. وهي ليست مؤهلة للاستفادة من أية مزايا خاصة، ولا تمتلك العقار الخاص بها.

وتنخير الدراسات التحليلية إلى أن الإجراءات الحكومية الرهقة المنظمة لبدء النشاط التجاري لا تؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات، ولا تجعل أماكن العمل أكثر أمناً، ولا تؤدي إلى الحد من التلوث. وبدلاً من ذلك، فإنها تشكل عائقاً أمام

عندما يعد أصحاب منشآت الأعمال خطة عمل تجاري ويشرعون في تنفيذها، فإن أولى العقبات التي يواجهونها تتمثل في الإجراءات المطلوبة لتأسيس الشركة الجديدة وتسجيلها قبل أن يستطيعوا مزاولة العمل بشكل قانوني. وتفاوتت البلدان فيما بينها تفاوتاً كبيراً في كيفية تنظيم إجراءات بدء النشاط التجاري للشركات الجديدة. ففي بعض البلدان، تتسم الإجراءات بالبساطة والوضوح وانخفاض التكلفة، بينما تتصف بالإرهاق في بلدان أخرى بدرجة قد يضطر معها أصحاب منشآت الأعمال إلى رشوة الموظفين المسؤولين لتسريع إنهاء الإجراءات أو عدم التسجيل والعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

تستند البيانات الخاصة ببدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات إلى استقصاءات وبحوث تناولت بالدراسة الإجراءات التي يتعين على شركة معيارية صغيرة إلى متوسطة الحجم استيفاؤها لبدء عملياتها بصورة قانونية. وتتضمن هذه الإجراءات الحصول على كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أية

الجدول 1-2

ما هي أسهل البلدان لبدء النشاط التجاري - وما هي أصعبها؟

الترتيب العائلي	الترتيب العائلي (الترتيب العربي 20-16)	الأكثر صعوبة	الترتيب العائلي	الترتيب العائلي (الترتيب العربي 5-1)	الأكثر سهولة
149	موريتانيا	13	المملكة العربية السعودية	5	السعودية
168	جزر القمر	24	جمهورية مصر العربية	6	مصر
175	العراق	44	الإمارات العربية المتحدة	7	الإمارات العربية المتحدة
176	الضفة الغربية	47	الجمهورية اليمنية	8	اليمن
177	قطر	53	البحرين	9	قطر

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة، والحد الأدنى لرأس المال المدفوع فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإصلاح الأكثر شيوعاً منذ عام 2004. لكن من غير الحكمة القيام بدمج إجراءات متقدمة أو لا تلبى الغرض منها أو تسريع وتيرتها. ويتمثل أحد الأمثلة في نشر إخطار تأسيس الشركة في صحف معدة لنشر الإعلانات القضائية. ولعل من الممكن والأيسر حالياً نشر هذه الإخطارات من خلال الإنترنت، كما هي الحال في ألمانيا، أو في مكتب السجل العيني، كما هي الحال في بوركينا فاسو.

خفض الحد الأدنى لرأس المال

يمكن أن يشكل الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري عقبة كبيرة أمام أصحاب منشآت الأعمال. ويرى البعض، في سياق تبرير العمل به، أنه يشكل وسيلة لحماية المستثمرين

الجدول 2-2

أي البلدان يقوم بتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري - وأيها لا يقوم بتسهيلها؟

عدد الإجراءات	
الأقل عدداً	الأكثر عدداً
المملكة العربية	
السعودية	4 جيبوتي
لبنان	5 العراق
عمان	5 وقطاع غزة
جمهورية مصر العربية	6 الكويت
الجمهورية اليمنية	6 الجزائر

الوقت (بالأيام)

الأكثر سرعة	
الأقل عدداً	الأكثر بطئاً
المملكة العربية	الكويت
السعودية	5 السودان
قطر	6 جيبوتي
جمهورية مصر العربية	7 الضفة الغربية
البحرين	9 وقطاع غزة
لبنان	9 العراق

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

الأقل تكلفة	
الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة
البحرين	0.5 العراق
الكويت	1.0 لبنان
عمان	2.2 الجمهورية اليمنية
تونس	5.7 جزر القمر
الإمارات العربية المتحدة	6.2 جيبوتي

الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

الأكثر تكلفة	
الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة
جزر القمر	262
عمان	274
موريتانيا	450
جيبوتي	500
الجمهورية العربية السورية	1,013

ملاحظة: ألفت سنة بلدان عربية الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

40 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد إلى نحو 10 أضعاف - وإن ظل من بين أعلى النسب على مستوى العالم. وأتاحت سوريا كذلك إمكانية الحصول على نماذج واستمارات التسجيل من خلال الإنترنت. لكن ارتفاع رسوم النشر والتأسيس أدى إلى مضاعفة التكلفة الكلية الخاصة ببدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات.

وألغت الإمارات العربية المتحدة كلاً من الحد الأدنى لرأس المال وشرط تقديم شهادة إيداع رأس المال عند تسجيل الشركة. كما قامت بتبسيط الإجراءات من خلال إلغاء شروط تعيين مدققي حسابات، والحصول على شهادة من مدققي الحسابات، وتقديم شهادة من أحد أعضاء مجلس الإدارة.

وجعلت الضفة الغربية وقطاع غزة إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات أكثر صعوبة. إذ أدخلت تعديلات على قانون الشركات في أكتوبر/تشرين الأول 2008 تنص على زيادة الحد الأدنى لرأس المال بواقع 5 أضعاف.

وسهلت الجمهورية اليمنية إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات من خلال إلغاء شرط الحصول على شهادة تثبت وجود حساب مصرفي قبل تسجيل الشركة.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

كان تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري الإصلاح الأكثر شيوعاً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ انطلاقته في العالم العربي. فقد قام اثنا عشر بلداً عربياً بتطبيق ما مجموعه 32 إصلاحاً منذ عام 2004 في هذا المجال.

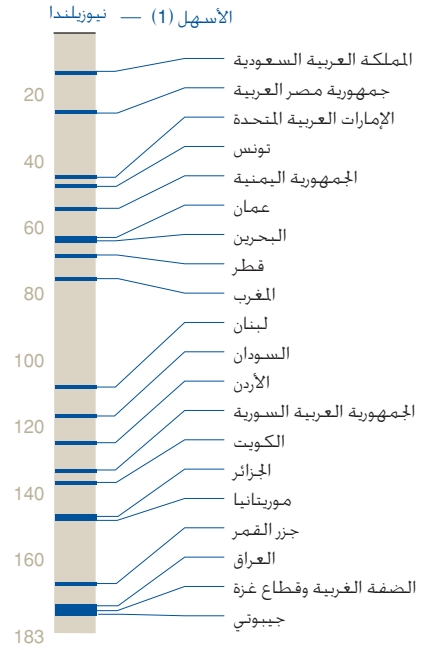
ولا غرابة في ذلك، إذ ليس هناك ما يستوجب تعقيد إجراءات بدء النشاط التجاري. وبكفي أن يكون هناك إجراءات اثنان لا أكثر - كإخطار بوجود الشركة والتسجيل لاستخراج البطاقة الضريبية. ويوجد المزيد من البلدان طرقاً مبتكرة لضمان تنفيذ القواعد الرشيدة بأكفاً صورة ممكنة، وتتعلم هذه البلدان في الغالب من بعضها البعض. فقد أخذت مصر، على سبيل المثال، نظام تسجيل الشركات في أيرلندا نموذجاً للتطبيق.

وبرزت عدة إصلاحات بين البلدان القائمة بالإصلاح في هذا المجال بوصفها الأكثر شيوعاً وفعالية على مستوى العالم. وغالباً ما استهلكت البلدان الناجحة في هذا الصدد مسيرة الإصلاح بمراجعة الحاجة للمتطلبات القائمة.

تحديث الإجراءات

كان تطبيق نظام الشبكات الواحد أو تحسينه

الشكل 2-2 ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري الترتيب العالمي (1-183)



وقامت سلطنة عمان بتبسيط إجراءات التحقق من عدم التباس اسم الشركة. ويمكن لأصحاب منشآت الأعمال حالياً التحقق من توافر أسماء الشركات من خلال شبكة الإنترنت، ولا تستغرق عملية الموافقة على الاسم سوى بضع ساعات. كما أصبح دفع رسوم التسجيل أكثر سهولة من ذي قبل. وباستخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً الصادرة لغرض سداد المدفوعات الحكومية فقط، بات في مقدور مقدمي الطلبات دفع الرسوم في دائرة سجل الشركات عند التسجيل.

وقامت المملكة العربية السعودية بتبسيط إجراءات التسجيل. ويمكن لأصحاب منشآت الأعمال حالياً استيفاء التسجيل من خلال القيام بإجراء واحد في يوم واحد في مركز الخدمة الشاملة الجديد في الرياض. ويضم هذا المركز ممثلين من عدة إدارات حكومية، والغرفة التجارية، وبنكاً خاصاً، ومكتباً لكتابة العدل (الشهر العقاري). علاوة على ذلك، ألغت المملكة العربية السعودية شرط نشر ملخص عقد التأسيس في إحدى الصحف المحلية. ويتعين على أصحاب منشآت الأعمال، بدلاً من ذلك، نشر ملخص عقد التأسيس في الجريدة الرسمية بتكلفة في حدود 1500-3000 ريال سعودي لا غير.

وخفضت سوريا الحد الأدنى لرأس المال المدفوع من

الإطار 1-2

تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات

قام الكثير من الإصلاحات - التي سهلت إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات في بلدان العالم العربي منذ عام 2004 - بتخفيض أو إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب، وهو المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال إيداعه في حساب مصرفي أو لدى مصلحة الشهر العقاري قبل تسجيل الشركة الجديدة.

وتسوق البلدان، التي مازالت تعتقد بأهمية هذا الشرط، مبررات مفادها أنه يوفر الحماية للدائنين، ويحمي الشركة ضد الإعسار. ويشكل هذا الشرط، بالنسبة لمنشآت الأعمال، أكثر من مجرد عبء إداري إضافي فهو يعني أن على أية شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم ترغب في التسجيل أن تجمد جزءاً من رأسمالها في حساب مصرفي. وعليه، تقل الأموال المتاحة لدى أصحاب منشآت الأعمال التي يمكنهم استخدامها، ما يؤدي بدوره إلى زيادة مصاعب تأسيس مكاتب الشركة، وتعيين الموظفين، وتسويق منتجاتها الجديدة، بل وحتى مواصلة نشاطها التجاري.

ومنذ عام 2004، ألغت 6 بلدان عربية الحد الأدنى لرأس المال (مصر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية)، وقام بلدان اثنان بتخفيضه (المغرب وسوريا). وكانت خمسة من بين هذه البلدان الثمانية ضمن البلدان ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في العالم. فحتى عام 2007، كان الحد الأدنى لرأس المال يبلغ 120 ألف دولار في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من استمرار الإصلاحات، مازال يتعين على البلدان العربية القيام بالزيد وقطع شوط طويل لتشجيع منشآت الأعمال الجديدة وخلق المزيد من فرص العمل. ومازال لدى سوريا، بالرغم من الإصلاحات المتباينة التي قامت بها على مدى السنوات القليلة الماضية، أعلى حد أدنى لرأس المال المدفوع في العالم، والذي يبلغ 1013 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد (70660 دولاراً). وبالإضافة إلى سوريا، هناك 13 بلداً عربياً آخر مازالت تستخدم شرط الحد الأدنى لرأس المال. وقد يكون النظر إلى جآرب البلدان المجاورة التي نفذت إصلاحات أدت إلى تخفيض أو إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال هو الطريق الذي يتعين على هذه البلدان السير فيه.

ما يعني انحسار أسباب المشاحنة والمضايقات لكل من مكاتب التسجيل وأصحاب منشآت الأعمال على حد سواء.

مركزية عمليات التسجيل

تنشأ أية شركة من الناحية القانونية بمجرد تأسيسها، وتنتهي هذه العملية في معظم البلدان بتسجيل الشركة. لكن، يتعين على أصحاب منشآت الأعمال في العادة أيضاً أن يستوفوا إجراءات أخرى، تشمل التعامل مع جهات وهيئات متعددة. ويمكن لتحقيق مركزية عمليات التسجيل - كما هو الحال في نظام الشبكات الواحد - أن يشكل عنصر مساعدة. وهذه الإصلاحات يصاحبها في الغالب استحداث نموذج تسجيل موحد أو رقم موحد لتحديد هوية الشركة.

الأخذ بالنظام الإلكتروني في تقديم الخدمات

من شأن الأخذ بالنظام الإلكتروني في عملية التسجيل تحسين سلامة البيانات، والمساعدة في تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات، وتسهيل استحداث خدمات إلكترونية جديدة من خلال شبكة الإنترنت. وبات التحقق من عدم التباس اسم الشركة التجاري عبر الإنترنت حالياً إصلاحاً شائعاً ليس فقط بين البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن أيضاً باطراد في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويتيح حوالي 40 بلداً حالياً خدمات إلكترونية لتسجيل الشركات من خلال الإنترنت. إلا أن التطبيق يتفاوت من بلد إلى آخر. ففي الهند والنرويج وسنغافورة، تم الأخذ بالنظام الإلكتروني في عملية التسجيل بشكل تام.

جعل التسجيل عملية إدارية

إن تسجيل الشركات هو عملية إدارية، وبالرغم من ذلك، يشترط الكثير من البلدان أن تتم عملية التسجيل في المحاكم. ويستغرق ذلك وقتاً طويلاً، كما أنه يشغل الكوادر القضائية بعيداً عن عملها المتمثل في الفصل في النزاعات التجارية. وفي عدد قليل من البلدان، تقتضي إجراءات تسجيل الشركات موافقات من مستويات أعلى. ونتيجة لذلك، فإن إجراءات بدء النشاط التجاري تستغرق أشهر طويلاً.

توحيد المستندات والوثائق

إحدى أكثر الطرق كفاءة لضمان شرعية مستندات ووثائق تأسيس الشركات تتمثل في توحيدها. وقد قامت المملكة المتحدة بهذه الخطوة في عام 1856. ويمكن لتوحيد مستندات ووثائق التأسيس أن يعود بالنفع على وجه الخصوص على منشآت الأعمال الصغيرة نظراً لأنه يعفيها من الحاجة للاستعانة بالمشورة القانونية من المحامين. أضيف إلى ذلك أنه كلما ازدادت بساطة المستندات والوثائق، كلما قلت حالات الخطأ والسهو - وهو

أو للحيلولة دون قيام أشخاص عديمي الضمير ومجردين من المبادئ الأخلاقية بتسجيل شركات بأسمائهم. ولكن هذه المبررات تفتقر إلى المنطق السليم في الواقع العملي. فدفوع مبالغ ثابتة من رأس المال لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق في المخاطر التجارية. كما أنه غالباً ما يتم سحب هذه المبالغ على الفور بعد إتمام إجراءات التسجيل - ومن ثم فقلماً تكون لها أية قيمة تُذكر من حيث الحماية من الإعسار. ولعل من الأفضل تحسين قوانين الأوراق المالية وزيادة كفاءة المحاكم لتوفير المزيد من الحماية للمستثمرين.

وقد قام خمسة وثلاثون بلداً بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغاؤه منذ عام 2004. ويوجد العديد من هذه البلدان القائمة بالإصلاح في العالم العربي. ويمكن أن يشكل ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال عنصر تثبيط أمام تسجيل الشركات. ففي مصر، لم تكن نسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة في عام 2006 تزيد على 19 في المائة من الشركات المسجلة. لكن هذه النسبة ارتفعت في عام 2008 بعد أن خفضت مصر الحد الأدنى لرأس المال، لتصل إلى 30 في المائة.

استخراج تراخيص البناء

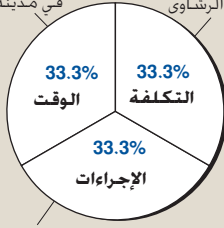
الشكل 3-1

استخراج تراخيص البناء: بناء مستودع

ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد. ولا يتم إدراج الرشاوى

عدد الأيام اللازمة لبناء مستودع في مدينة رئيسية



الإجراء يُعتبر مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي؛ شاملاً: تراخيص البناء، وعمليات التفتيش، وتوصيلات خدمات المرافق

عمليات التأخير الناجمة عن المتطلبات الإدارية والإجرائية.

يُعتبر الالتزام بالإجراءات الحكومية والقواعد المنظمة لعملية البناء، في الكثير من البلدان وخاصة البلدان الفقيرة، باهظاً من حيث الوقت والتكلفة اللذين يتكبدهما الكثير من المقاولين. وقد يلجأ المقاولون إلى دفع الرشاوى لتجاوز عمليات التفتيش أو إلى القيام ببساطة بالبناء بشكل غير قانوني، مما يؤدي إلى خطورة المباني والإنشاءات. وعندما يزداد حجم الأعباء الإجرائية، عادة ما ينقل أصحاب منشآت الأعمال أنشطتهم إلى الاقتصاد غير الرسمي. حيث يمكنهم العمل دون اعتبار لعوامل السلامة، وهو ما يؤدي إلى سوء الأوضاع بالنسبة للجميع. وفي بلدان أخرى، يتسم الالتزام بالإجراءات الحكومية بالبساطة والوضوح وانخفاض التكلفة، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل بكثير.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

شهد العالم العربي أول طفرة كبيرة في تطبيق الإصلاحات في هذا المجال في 2009/2008، حيث قامت 6 بلدان بتسهيل استخراج تراخيص البناء - وهي الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

طبقت الجزائر قانون بناء جديد يعالج أنشطة البناء غير المرخصة في مدينة الجزائر فضلاً عن تعزيز آليات الإنفاذ. ويشترط القانون الجديد أن تحصل جميع مشاريع البناء والتشييد على تراخيص بناء قبل بدء العمل. ويخاطر المخالفون بالتعرض لعقوبات قاسية. ويتناول هذا القانون كذلك مشاريع الإنشاءات غير المنجزة وعدم الالتزام بالإجراءات الحكومية السارية المنظمة للبناء. كما

واستيفاء جميع الإشعارات المطلوبة؛ بالإضافة إلى إتمام عمليات التفتيش الضرورية. كما تشمل الإجراءات المتعلقة بتوصيل المرافق، مثل الكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي. ويتم احتساب الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل إجراء في الظروف العادية. كما يتم تسجيل جميع الرسوم الرسمية المصاحبة لاستيفاء الإجراءات الضرورية بشكل قانوني. وتُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويفترض الاستقصاء أن الشركة على دراية بجميع الإجراءات الحكومية القائمة ولا تستخدم أية وسطاء لاستيفاء الإجراءات ما لم يوجب القانون ذلك.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يشمل استقصاء دراسة الحالة افتراضات تفصيلية حول منشأة الأعمال والمستودع. فهي شركة ذات مسؤولية محدودة صغيرة إلى متوسطة الحجم تزاوّل نشاطها في مجال قطاع البناء والتشييد، وتقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. ويمتلكها ويشغلها مواطنون من البلد موضع الدراسة، ولديها 20 موظفاً مؤهلاً.

والمستودع المقرر بناؤه هو مبنى جديد (لا توجد مبان سابقة على الأرض). كما قامت الشركة المعنية بإعداد المخططات المعمارية والفنية بواسطة مهندس معماري مصرح له بمزاولة النشاط. وسيجري توصيله بالكهرباء، والمياه، والصرف الصحي (شبكة المجاري وخزان التعفن، أو ما يماثلهما) وخط هاتف أرضي. وسيبلغ طول التوصيلة إلى كل من شبكات المرافق 32 قدماً و10 بوصات (10 أمتار). وسيجري استخدام هذا المستودع لأغراض التخزين العامة، مثل تخزين الكتب أو الأدوات المكتبية. ولن يُستخدم لتخزين أية سلع تستوجب ظروفاً خاصة، كالإطعمة أو المواد الكيميائية أو الصيدلانية. وسيستغرق إنجاز مرحلة البناء 30 أسبوعاً (غير شاملة كافة

ما هي الإجراءات الحكومية التي يواجهها أصحاب منشآت الأعمال في تشغيل شركاتهم بعد الانتهاء من إجراءات التسجيل؟ لقياس هذه الإجراءات، يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على قطاع البناء والتشييد. تتعرض شركات البناء والتشييد لضغوط دائمة من جانب الأجهزة الحكومية كي تلتزم بعمليات التفتيش والإجراءات الخاصة بإصدار التراخيص والسلامة، وكذلك من جانب العملاء كي يتسهم عملها بالسرعة وفعالية التكلفة. وتشير هذه الضغوط المتعارضة إلى المفاضلة في الإجراءات الحكومية المنظمة لعملية البناء - بين حماية الأشخاص من جهة (عمال البناء والمستأجرين والمارة)، وإبقاء تكلفة البناء عند مستوى معقول من جهة أخرى.

تسجل المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء كافة الإجراءات التي يتعين على منشأة الأعمال استيفاؤها رسمياً في قطاع التشييد لبناء مستودع. ويشمل ذلك: تقديم مستندات المشروع المعني (مخططات وتصاميم البناء وخرائط الموقع) إلى الأجهزة المختصة؛ والحصول على كافة التراخيص والتصاريح؛

الجدول 1-3

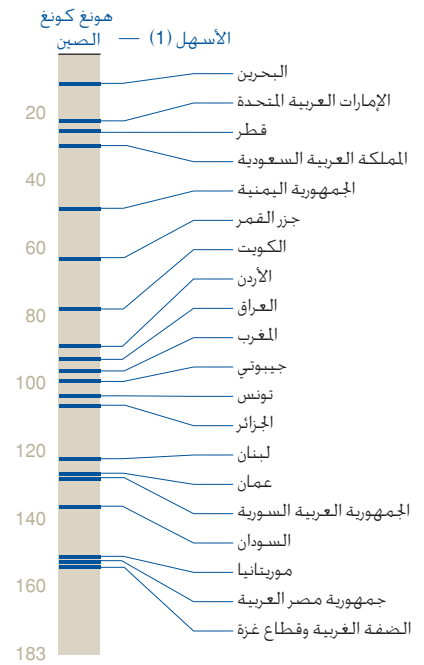
ما هي البلدان التي يسهل فيها استخراج تراخيص البناء - وأين يصعب ذلك؟

الترتيب العالتي	الأكثر صعوبة (الترتيب العربي 16-20)	الترتيب العالتي	الأكثر سهولة (الترتيب العربي 1-5)
132	الجمهورية العربية السورية	14	البحرين
139	السودان	27	الإمارات العربية المتحدة
154	موريتانيا	28	قطر
156	جمهورية مصر العربية	33	المملكة العربية السعودية
157	الضفة الغربية وقطاع غزة	50	الجمهورية اليمنية

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة للمنتال للإجراءات الرسمية المتعلقة ببناء مستودع. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-3

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر سهولة استخراج التراخيص (الترتيب العالمي (1-183))



يشترط أن تبدأ مشاريع البناء الجديدة خلال سنة واحدة من تاريخ إصدار الترخيص، ويوقع غرامات على المشاريع غير المنجزة خلال الفترة المحددة في الترخيص. وفي الشهر القليلة الأولى بعد دخول القانون الجديد حيز النفاذ في يوليو/تموز من عام 2008، سجلت الأجهزة الجزائرية المختصة 12607 مخالفات لأعمال بناء غير قانونية.

وقامت البحرين بتبسيط الإجراءات في نظام الشبكات الواحد لدى الشؤون البلدية، كما قامت بدمج إجراءات الحصول على الموافقة الأولية الخاصة باستخراج تراخيص البناء وموافقة هيئة الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى إلغاء أحد الإجراءات السارية. واستحدثت الحكومة نموذج تقديم واحد بدلاً من 9 استمارات مختلفة و15 مستنداً مؤيداً. ويمكن حالياً لمقدمي الطلبات استيفاء بيانات هذا النموذج الواحد على شبكة الإنترنت وحميل كافة مستنداتهم ومخططاتهم مباشرة على الموقع الإلكتروني. ويتم إرسال ملف الطلب إلى مختلف الإدارات المعنية التي تقوم بمراجعته في وقت واحد. كما جرى إدخال نظام أكثر تقدماً لتابعة الإجراءات الداخلية. ويتم نشر تقارير المتابعة اليومية على شبكة الإنترنت الداخلية لإطلاع كبار المديرين. وإذا أخل المهندسون المعينون بالمواعيد النهائية الداخلية، يتعرض المقصرون منهم للعقاب، أما في حالة زيادة أعباء العمل يتم تكليف المزيد من

المهندسين بإججاز العمل. ونتيجة لهذه التحسينات، انخفض الوقت اللازم لاستخراج ترخيص البناء من 14 يوماً إلى 21 يوماً.

أصدرت مصر قانون البناء الموحد الجديد الذي ألغى معظم الموافقات المسبقة بمخططات البناء قبل تقديم طلبات استخراج التراخيص. وأدى هذا القانون إلى إلغاء 3 إجراءات، هي: الحصول على المستندات والخراطيم المساحية من هيئة المساحة، وقيام مكتب الدفاع المدني بالمعاينة لموقع المشروع وإصدار تقرير بالموافقة عليه، والحصول على الموافقة على المشروع من هيئة المياه.

بدأت الأردن تشغيل نظام الشبكات الواحد لإصدار تراخيص البناء في أمانة عمان الكبرى. وفي عام 2008، بدأ نظام الشبكات الواحد معالجة طلبات استخراج تراخيص البناء للمشاريع في المناطق شديدة الكثافة وذات الاستخدامات المتعددة في الممرات التنموية الكبيرة والمناطق الصناعية. وفي عام 2009، بدأ نظام الشبكات الواحد أيضاً في قبول طلبات التراخيص الخاصة بمشاريع البناء التجارية الأبسط في المناطق التجارية. وقد ألغى نظام الشبكات الواحد الحاجة للحصول على موافقات مختلفة من هيئة المياه وشركة الكهرباء ووزارة الاتصالات. وأدى تبسيط الإجراءات إلى اختصار الوقت المستغرق في استخراج تراخيص البناء بواقع 20 يوماً.

قامت المملكة العربية السعودية بتحقيق مركزية الموافقات عبر نظام الشبكات الواحد. وقامت أمانة الرياض بدمج وتبسيط إجراءات استخراج التراخيص الخاصة بالهياكل البسيطة مثل الفلل السكنية والمستودعات والورش الصناعية. كما أجرى دمج الاشتراطات الخاصة بتقديم الخطابات والموافقات المسبقة في إجراء واحد يمكن استيفاءه في يوم واحد. ويقدم مقدمو البناء طلباتهم شخصياً ويمكنهم دفع رسوم ترخيص البناء من خلال شبكة الإنترنت. ويمكن لمقدمي الطلبات، في حالة استيفاء كافة المستندات ودفع الرسوم، الحصول على ترخيص بناء مؤقت في يوم واحد - وبدء أعمال البناء فوراً. وتخضع ملفات الطلبات لمراجعة أكثر استفاضة بعد البدء الفعلي لأعمال البناء. ويصدر الترخيص النهائي للبناء في غضون أسبوع واحد.

ركزت الإمارات العربية المتحدة على تحسين نظامها الإلكتروني الخاص بمعالجة طلبات الموافقة على الحصول على التراخيص. وأصبح الآن في مقدور الراغبين في البناء في دبي تقديم طلبات للحصول على شهادات "عدم الممانعة"، ورخصة

البناء وشهادات إتمام البناء عبر الإنترنت. وأسفر التبسيط المستمر عن إلغاء 4 إجراءات واختصار الوقت المستغرق في عملية استصدار الموافقات على البناء بواقع 33 يوماً.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

يجب أن تقدم الإجراءات الحكومية المنظمة للبناء حوافز للالتزام بها حتى في الأوقات الصعبة. فالإجراءات الحكومية الرشيدة تضمن الالتزام بمعايير السلامة العامة مع تشجيع مؤسسات الأعمال في الوقت نفسه على العمل في نطاق القطاع الرسمي. ومن المرجح أن يتقيد مقاولو البناء بالإجراءات والقواعد الحكومية المنظمة للبناء عندما تلتزم الجهات الحكومية بالمواعيد النظامية المحددة للإجاز، وتتوافر إرشادات واضحة، وتخضع الجهات المختصة للمساءلة. وكلما اتسمت الإجراءات الحكومية بالوضوح، كلما انخفضت نفقات الشركات على تتبع الطلبات ودفع الرشاوى وخلافه من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية لإجاز المشاريع، والحصول على مستخرجاتها المالية.

منذ عام 2004، سجل تقرير ممارسة أنشطة

الجدول 2-3

ما هي البلدان التي يسهل فيها استخراج تراخيص البناء - وأين يصعب ذلك؟

عدد الإجراءات			
الأقل عدداً		الأكثر عدداً	
البحرين	13	الجزائر	22
جيبوتي	14	جمهورية مصر العربية	25
العراق	14	الكويت	25
الجمهورية اليمنية	15	موريتانيا	25
عمان	16	الجمهورية العربية السورية	26

الوقت (بالأيام)			
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً	
البحرين	43	العراق	215
الإمارات العربية المتحدة	64	جمهورية مصر العربية	218
قطر	76	الجزائر	240
تونس	84	السودان	271
الأردن	87		

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)			
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
قطر	0.6	الجمهورية العربية السورية	540.3
الإمارات العربية المتحدة	30.7	الأردن	697.1
المملكة العربية السعودية	32.8	جيبوتي	948.3
الجزائر	39.6	تونس	998.3
البحرين	54.6	الضفة الغربية وقطاع غزة	1,110.6

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

حرص البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات على مشاركة كافة الجهات الفاعلة المعنية منذ البداية. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، استوجب ذلك وجود ممثلين عن الحكومة المركزية، وبلدية بوغوتا، والهيئة الحضرية الخاصة المسؤولة عن إصدار تراخيص البناء، إلى المشاركة سوياً في مجلس إدارة واحد قبل التمكين في مايو/أيار 2009 من اعتماد البرنامج الجديد للموافقات المستندة إلى تحليل المخاطر. وبعد تنفيذ هذا النظام الجديد، يجب إحاطة كافة الأطراف - من المسؤولين عن التنفيذ إلى المستفيدين من النظام - وتمكينها من الاطلاع بانتظام على التغييرات أو التحسينات التي تطرأ على النظام.

تجريب الإصلاحات

يزداد توجه الحكومات القائمة بتسهيل استخراج تراخيص البناء نحو اعتماد آليات الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر. ويبدأ الكثير من هذه الحكومات في تجريب الإصلاحات لتقييم مدى فعاليتها قبل تنفيذها على نطاق واسع.

وتقوم بعض البلدان بتجريب إصلاحات في مناطق معينة لعزل أية أضرار محتملة. وبدأت مصر في تجريب مجمعات خدمات الاستثمار التي تعمل بنظام الشباك الواحد في ثلاث مناطق في القاهرة في عام 2007. وساعد التجريب المبكر لجمع خدمات الاستثمار على تمهيد الطريق لاعتماد قانون البناء الجديد في العام التالي ثم تبسيط الإجراءات في عام 2009.

وقامت بلدان أخرى بتجريب عمليات جديدة للموافقة على البناء من خلال التركيز فقط على فئات معينة من المشاريع. وفي الأردن، بدأت أمانة عمان الكبرى بمعالجة الطلبات الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً على أساس أن الشركات الكبرى التي عانت أشد المعاناة من الإجراءات الحكومية المرهقة هي القادرة على تقديم أفضل المداخلات والمعلومات لتحسين النظام. وعلى العكس من ذلك، قامت المملكة العربية السعودية أولاً باعتماد إصدار تراخيص بناء الفلل السكنية في يوم واحد قبل توسيع هذا النظام ليشمل مشاريع محفوفة بقدر أكبر من المخاطر مثل المستودعات والورش الفنية والصناعية.

استخدام أنظمة المتابعة الداخلية للمواومة بين الطلب والقدرات المتاحة

يتطلب تنفيذ الإصلاحات توافر المرونة ومواصلة رصد الأنظمة الجديدة.

ومن شأن متابعة العملية برمتها أن تمكن الجهات المعنية بشؤون البناء من تحديد نقاط الاختناق، وضمان تحسين النوعية، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها. وفي البحرين، يقوم فريق الدعم الفني لنظام الشباك الواحد في

الإطار 3-1

كفاءة إجراءات استخراج تراخيص البناء عنصر جذب للاستثمار

اتخذت بعض البلدان في العالم العربي مؤخراً خطوات لزيادة كفاءة إجراءات استخراج تراخيص البناء وشفافيتها. ومن بين البلدان التي قامت بهذه الإصلاحات: مصر، والكويت، والمغرب، والجمهورية اليمنية في السنوات الخمس الماضية، حيث أدركت أن لهذه الإجراءات أهمية كبيرة بالنسبة لنمو منشآت الأعمال وتوسعها.

إلا أن الإصلاحات في المنطقة يمكن أن تذهب إلى أبعد من ذلك. إذ يمكن لاتخاذ مزيد من الإصلاحات أن يساعد في تسهيل الاستثمارات، وخفض نسبة المباني غير القانونية وغير الآمنة التي يمكن أن تشكل ما يصل إلى 80 في المائة من المباني الجديدة في المدن الكبيرة في المنطقة. ويمكن لاتخاذ أربع خطوات أن تساعد في ضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

تفويض صلاحيات إنهاء إجراءات استخراج تراخيص البناء للأجهزة المحلية

في العادة احتياجات التنمية المحلية بصورة أفضل من الهيئات المركزية، ويمكنها التحرك بوتيرة أسرع. وقد أخذت البلدان التي تتمتع بممارسات جيدة بالأنظمة اللامركزية، حيث فوضت البلديات أو الأجهزة المحلية بإنفاذ الإجراءات الحكومية ذات الصلة. ويمكن للعديد من البلدان في المنطقة القيام بالمزيد من الإصلاحات في هذا المجال. فالإجراءات المركزية لمراجعة طلبات استخراج تراخيص البناء في لبنان، على سبيل المثال، تستغرق وقتاً طويلاً وباهظة التكلفة ومعقدة. أما الحكومة اليمنية فشترعت في خطوات لتدريب مسؤولي إدارات البناء في المناطق المحلية بحيث يمكنها تدريباً نقل صلاحيات مراجعة الطلبات ومخططات البناء إليهم.

الاستعانة بالقطاع الخاص المتخصص في إنهاء الإجراءات

في المنطقة إلى زيادة تراكم طلبات الحصول على تراخيص البناء لدى الهيئات المعنية. والنتائج واضحة لا تخطئها العين: طول فترات التأخير، وارتفاع التكاليف التي يتحملها المستثمرون، وزيادة فرص الرشوة والترح غير المشروع. واختارت معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، التي واجهت تحديات ماثلة، أن تعتمد على مهندسين ومعماريين تابعين للقطاع الخاص مؤهلين في إطار أنظمة اعتماد جيدة التصميم، للقيام بالمراجعات وعمليات التفتيش الفنية. وقامت مصر، استرشاداً بهذه التجربة، باستحداث دور لمكاتب الاستشارات الهندسية الخاصة في إجاز الإجراءات. ويمكن أن تتيح مبادرات تجريبية في الجمهورية اليمنية (صنعاء والمغرب فاس) أيضاً دروساً مفيدة في هذا الصدد.

مواصلة تبسيط الإجراءات. يمكن للإصلاحات، عندما خُذت القوانين الجديدة مجموعة شفافة وشاملة من الاشتراطات الفنية، أن تستحدث إجراءات موجزة وواضحة بدرجة أكبر. ويمكن لتسريع الإجراءات الخاصة بالمشاريع التي لا تشكل مخاطر على المجتمع، وتحسين المعلومات وأدوات المعالجة الخاصة بمقدمي الطلبات أن يحقق الكثير للمساعدة في تقليص عمليات البناء والتشييد غير الرسمية، واجتذاب الاستثمارات.

دمج الإصلاحات المتعلقة باستخراج تراخيص البناء في مبادرة أوسع نطاقاً لإصلاح الأراضي

سكنون للإصلاحات في مجال استخراج تراخيص البناء تأثير محدود إذا لم يدعمها تحديث أنظمة تسجيل ملكية الأراضي والأنظمة المساحية. لكن إصلاحات الأراضي في المنطقة تمضي بوتيرة بطيئة. ويُعتبر ترسيخ الشفافية والوضوح في قضايا الأراضي عنصراً حاسماً للأهمية في ضمان كفاءة إجراءات استخراج تراخيص البناء بأقل قدر من التكلفة بالنسبة للمستثمرين.

اللازمة من قبل مستويات مختلفة - وذلك بدرجة أكبر من أي مجال إداري آخر يتناوله بالدراسة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. فالوصول على سائر الموافقات الضرورية لتراخيص البناء وتوصيل المرافق يقتضي في المتوسط تعامل مقاولي البناء في جميع أنحاء العالم مع 9 هيئات ومصالح حكومية مختلفة في المتوسط. ولذا فإن فهم كيفية تفاعل هذه الهيئات مع بعضها البعض وتحديد المجالات المتداخلة فيما بينها يمثلان غالباً الخطوة الأولى نحو تسريع إصدار الموافقات اللازمة مع القيام في الوقت نفسه بمراقبة الجودة النوعية.

التواصل مع أصحاب المصلحة الحقيقية

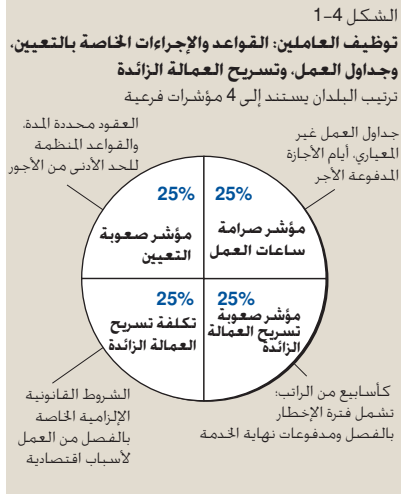
الأعمال 11 إصلاحاً أدت إلى تسهيل إصدار تراخيص البناء في 9 بلدان من العالم العربي. وغالباً ما تتبع الحكومات الكفؤة في مختلف أنحاء العالم في تنظيم البناء نهجاً منتظماً في تطبيق الإصلاحات. إذ تقوم هذه الحكومات بتحديد المجالات المتداخلة بين الهيئات، والتشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة، واختيار أنظمة الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر، واستحداث أنظمة الرصد والمتابعة الداخلية في الهيئات والمصالح الحكومية.

تحديد المجالات المتداخلة بين الهيئات الحكومية

ينطوي استخراج تراخيص البناء على التعامل مع هيئات حكومية متعددة لاستيفاء الموافقات

البلديات بإعداد تقارير المتابعة اليومية ونشرها على وحدة خدمة الربط الداخلي (السيرفر الداخلي) لإطلاع كبار المديرين. وفي حالة تأخر إصدار الترخيص بسبب قلة عدد مهندسي الإنشاءات، مثلاً، يمكن للمديرين تكليف المزيد من المهندسين بإجّاز المهمة. والواقع أن التزام الحرص والعناية الواجبة في متابعة الإصلاحات يزود واضعي السياسات بالمعلومات اللازمة للمواصلة بين القدرات المتاحة لديهم وما يحتاجه مقدمو الطلبات. كما تكفل المتابعة استمرار آثار جهود الإصلاح لسنوات عديدة قادمة.

توظيف العاملين



بين مختلف البلدان، يجري استخدام مجموعة من الافتراضات حول العامل والشركة. والشركة التي يغطيها التقرير هي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في القطاع الصناعي، وتقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، وملوكة بالكامل (100%) ملكية محلية، ولديها 60 عاملاً. تخضع هذه الشركة لاتفاقيات المفاوضات الجماعية في البلدان التي تغطي فيها تلك الاتفاقيات أكثر من نصف قطاع الصناعات التحويلية، بل وتسري حتى على الشركات التي ليست طرفاً فيها.

تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم تحديات تحقيق التوازن الصحيح بين حماية العاملين ومرونة أسواق العمل. ولكن الجهات المعنية بتنظيم العمل، ولا سيما في البلدان النامية، تقع في أغلب الأحيان في خطأ بالغ - حيث تدفع أصحاب العمل والعمال إلى اللجوء لمزاولة العمل في القطاع غير الرسمي. وتظهر الدراسات التحليلية في مختلف أنحاء العالم أنه بينما تؤدي اللوائح المنظمة للعمل بصفة عامة إلى زيادة مدة خدمة وأجر العامل المعني، فإن الإجراءات واللوائح المتصرفة بالصرامة قد تكون لها آثار جانبية غير مرغوبة. ويشمل ذلك تقليص فرص العمل الجديدة، وانخفاض حجم الشركات، وتراجع الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وطول فترات البطالة، مما يؤدي بدوره إلى تقادم مهارات العمالة، وكلها عوامل قد تؤدي إلى انخفاض نمو الإنتاجية.

والواقع أنه في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ارتفعت معدلات البطالة بصورة حادة في جميع أرجاء العالم، وهو ما يجعل الحاجة أكثر إلحاحاً من ذي قبل لتبني الحكومات سياسات من شأنها حفيز خلق فرص العمل. ويجب في الوقت نفسه توافر شبكات الأمان لحماية العاملين من فقدان العمل بصورة مفاجئة، ومساعدتهم في الفترة الانتقالية فيما بين الوظائف ومنع وقوع الناس في براثن الفقر.

ونطرح هنا مقياسين اثنين: مؤشر صرامة قوانين العمل ومقياس تكلفة تسريح العمالة الزائدة. ويتكون مؤشر "صرامة قوانين العمل" من متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر صعوبة التعيين الذي يقيس مرونة العقود ونسبة الحد الأدنى للأجور إلى القيمة المضافة لكل عامل.
- مؤشر صرامة ساعات العمل الذي يغطي القيود على العمل ليلاً وفي عطلة نهاية الأسبوع، والشروط المتعلقة بساعات العمل وعطلات نهاية الأسبوع - مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام القانونية التي تشترط تحديداً إلى الشركات الصغيرة إلى المتوسطة الحجم في مجال الأنشطة الصناعية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية - وأيام الأجازة السنوية المدفوعة التي ينص عليها القانون.
- مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة، الذي يغطي سبل الحماية القانونية التي تتمتع بها العمالة ضد تسريح العمالة الزائدة، بما في ذلك المبررات التي يسمح بها القانون لتسريح العمالة الزائدة، والإجراءات المتعلقة بذلك (على الصعيدين الفردي والجماعي) - وشروط الإخطار والموافقة، والالتزامات بإعادة التدريب أو النقل إلى وظيفة أخرى وقواعد الأولوية الخاصة بالعمالة الزائدة وإعادة التعيين.

تتراوح قيمة كل مؤشر بين "صفر" و "100" مع ملاحظة أنه كلما ارتفعت القيم، ازدادت صرامة القوانين والإجراءات الحكومية المعنية. ويقيس مؤشر تكلفة تسريح العمالة الزائدة التكاليف المرتبطة باشتراطات الإخطار المسبق ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، والتي تُحسب في شكل أسابيع من الراتب. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما

وضعت مختلف بلدان العالم أنظمة من القوانين والمؤسسات تهدف إلى حماية العاملين وضمان حد أدنى من المستوى المعيشي لسكانها. وتضم هذه الأنظمة بصفة عامة 4 مجموعات من القوانين: قوانين العمل، والعلاقات الصناعية، والأمن الاجتماعي، والصحة والسلامة المهنية. تبرز الحاجة إلى قوانين العمل لتحقيق كفاءة التعاقد بين جهات العمل والعمال وحماية العاملين من المعاملة التمييزية أو المُجحفة. ويركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، في مؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين، على الجانب الخاص المتعلق باللوائح المنظمة للعمل. وتقيس هذه المؤشرات مرونة قواعد توظيف العاملين وساعات العمل وتسريح العمالة الزائدة على نحو يتفق مع أحكام اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وفي وسع أي بلد تطبيق قواعد غاية في المرونة لتنظيم العمل في ظل مصادفته في الوقت نفسه والتزامه بكافة الاتفاقيات المتعلقة مباشرة بالجوانب التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. إلا أنه لا يمكن لبلد ما الحصول على ترتيب أفضل في حال عدم تقيده بهذه الاتفاقيات.

الجدول 1-4

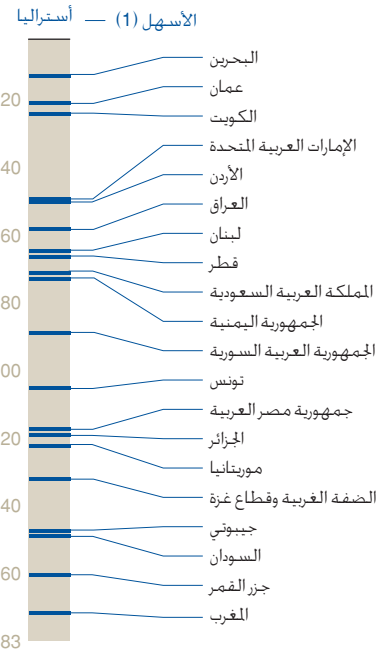
ما هي البلدان التي يسهل فيها توظيف العاملين - وأين يصعب ذلك؟

الترتيب العالمي	الأكثر صعوبة (الترتيب العربي 20-16)	الترتيب العالمي	الأكثر سهولة (الترتيب العربي 5-1)
135	الضفة الغربية وقطاع غزة	13	البحرين
151	جيبوتي	21	عمان
153	السودان	24	الكويت
164	جزر القمر	50	الإمارات العربية المتحدة
176	المغرب	51	الأردن

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي للمؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة، وتكاليف تسريح العمالة الزائدة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-4

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشّر سهولة توظيف العمالة الترتيب العالمي (1-183)



وقد أدخل تقرير مراسة أنشطة الأعمال لهذا العام تغييرات في مؤشرات توظيف العاملين لرصد وتقييم وجود شبكات الأمان - سواء في شكل إعانات البطالة أو مكافآت نهاية الخدمة - بالنسبة لكل من العمال الدائمين والمؤقتين في حالات تسريح العمالة الزائدة عن الحاجة لأسباب اقتصادية.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

لم يتم تسجيل أية إصلاحات رئيسية في مجال اللوائح والإجراءات المنظمة للعمل في بلدان العالم العربي في 2009/2008.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

سجل تقرير مراسة أنشطة الأعمال منذ عام 2004 ما مجموعه 88 إصلاحاً مؤثراً على المؤشرات المعنية بتوظيف العاملين. ومن بين هذه الإصلاحات، أدى 54 إصلاحاً إلى زيادة مرونة القواعد المنظمة للعمل بينما أدى 34 إصلاحاً إلى زيادة جمودها وصرامتها. وكانت جيبوتي البلد الوحيد بالمنطقة الذي قام بتعديلات في قوانينها أدت إلى زيادة صرامة القواعد واللوائح المنظمة للعمل.

وفي إطار السعي إلى تحقيق التوازن الصحيح بين مرونة أسواق العمل وحماية العاملين، يمكن

أن تنظر البلدان القائمة بالإصلاح إلى خبرات وتجارب البلدان في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الإجراءات الواردة أدناه أمثلة للإصلاحات الهادفة إلى تحقيق مرونة أسواق العمل دون التضحية في حماية العاملين.

السماح بجداول ساعات العمل المرنة

تستهدف القوانين المقيدة لساعات العمل حماية العاملين. ولكن هذه القوانين تؤدي أيضاً إلى تكبير قدرة الشركات على التكيف مع تقلبات الطلب الموسمي - بل ويمكنها إضاعة فرص العمل على العمال المستعدين للاستفادة منها. ولتخفيف هذه المخاطر، تسمح معظم البلدان بقدر أكبر من المرونة في الأنشطة التي يكون تشغيلها المستمر ضرورة اقتصادية. والجدير بالذكر أن أكثر من نصف بلدان العينة في تقرير مراسة أنشطة الأعمال تسمح بعمل متوسطات لساعات العمل.

تشجيع توظيف الشباب

يتأثر الشباب أكثر من غيرهم بالقواعد الصارمة المنظمة للتوظيف. إذ يشكل نقص التدريب والخبرة عائقاً فعلياً أمام الحصول على الوظيفة الأولى؛ كما يمكن أن تؤدي القواعد المرهقة والتكاليف المرتفعة لتسريح العمالة الزائدة إلى زيادة إجماع جهات العمل المحتملة عن منح فرص العمل. ويتمثل أحد التدابير المستخدمة لتشجيع توظيف الشباب في تطبيق نظام أجور العاملين المتدربين. فهذه الأجور تتيح لمنشآت الأعمال إمكانية توظيف العاملين للمرة الأولى مقابل نسبة - تبلغ عادة 75 في المائة - من الحد الأدنى للأجور لفترة عمل قصيرة.

ويتم أيضاً استخدام عقود عمل المتدربين وفترات العمل تحت الاختبار من أجل تشجيع توظيف الشباب. ويحصل العاملون لأول مرة بدون خبرة مهنية على فرصة تلقي التدريب واكتساب دخل. ومن خلال الاستثمار في تدريب هؤلاء العاملين، ينشأ لدى جهات العمل حافز أكبر يُشجع على توظيفهم. ويمكن أن يتيح السماح باستخدام عقود العمل المجددة المدة في أداء مهام العمل الدائمة نقطة أخرى للدخول في سوق العمل وحافزاً مشجعاً لجهات العمل على خلق الوظائف.

التحول من مكافآت نهاية الخدمة إلى التأمين ضد البطالة

لا يوجد في إيطاليا والنرويج وسنغافورة حد أدنى قانوني لمدفوعات نهاية الخدمة ومساعدة العمال في الفترة الانتقالية فيما بين الوظائف من خلال برامج راسخة معنية بتقديم إعانات البطالة. وتجمع الدانمرك ونيوزيلندا بين مرونة تشريعات العمل وبرامج الحماية ضد البطالة.

الجدول 2-4

ما هي البلدان الأكثر تحريراً لتوظيف العاملين - وما هي البلدان الأكثر تقييداً؟

مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)

الأقل صرامة		الأكثر صرامة	
الكويت	0	جزر القمر	40
الإمارات العربية المتحدة	7	تونس	40
البحرين	10	الجزائر	41
عمان	13	جيبوتي	46
قطر	13	المغرب	60

تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

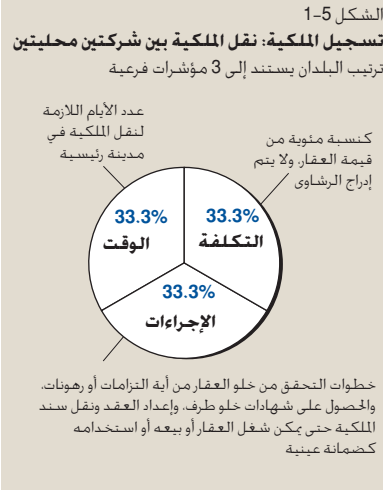
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
العراق	0	المغرب	85
البحرين	4	الضفة الغربية وقطاع غزة	91
عمان	4	جزر القمر	100
الأردن	4	السودان	118
الجمهورية اليمنية	17	جمهورية مصر العربية	132

ملاحظة: ويُعتبر مؤشر صرامة قوانين العمل متوسط جمع مؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير مراسة أنشطة الأعمال.

وتعتبر الصورة مختلفة في البلدان النامية. فالكثير من هذه البلدان يفتقر إلى الموارد المالية والقدرات الإدارية اللازمة لتقديم تأمين شامل ضد البطالة. وليس هناك ما يبعث على الدهشة في أن المدفوعات الإجبارية لنهاية الخدمة ما زالت الشكل السائد للتأمين ضد البطالة. ولكن الكثير من البلدان النامية يقع في خطأ الصرامة المفرطة. فمكافآت نهاية الخدمة المرتبطة بتسريح العمالة الزائدة عن الحاجة تفوق أحياناً إعانات البطالة المعتادة في البلدان الغنية. وبالإضافة إلى ذلك، يفرض العديد من البلدان النامية شروطاً إجرائية صارمة بشأن تسريح عامل أو أكثر من العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية - مثل الموافقة المسبقة من قبل مكتب العمل والعمال، مثلما هو الحال في جمهورية الكونغو، وغابون، ونيبال. ويتم وضع هذه الشروط لمقاصد ونوايا حسنة - لحماية العمال ضد أشكال الإساءة أو توفير شبكات الأمان في حالة فقدان فرص العمل بصورة مفاجئة. ولكن عندما يصل الأمر إلى نقطة اتخاذ قرارات خاصة بالتوظيف لأسباب اقتصادية، فإن هذه الشروط تمنح السلطات - وليس جهات العمل - صلاحية التقدير الاستثنائي. ويمكن أن تشكل التكاليف الباهظة عنصراً رادعاً يحول دون قيام جهات العمل بتوظيف العمال. وبمثل تقليل التعقيدات وتكاليف الفصل من الخدمة لأسباب اقتصادية الخطوة الأولى نحو تشجيع خلق فرص العمل في القطاع الرسمي.

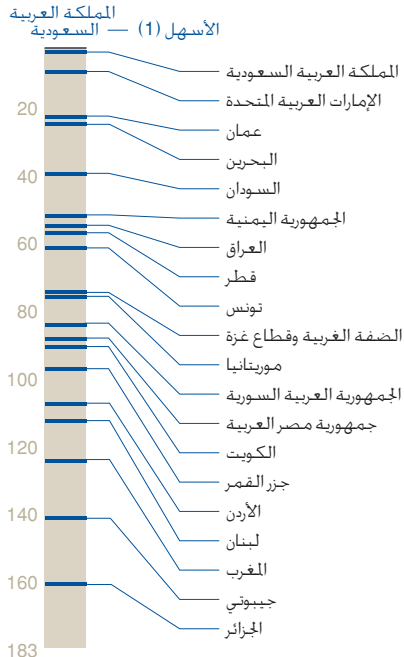
1. جرى تغيير الافتراض الخاص بدراسة الحالة المعيارية للإشارة إلى شركة صغيرة أو متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. وتم قصر نطاق السؤال الخاص بالعمل أثناء الليل أو أيام العطل الأسبوعية على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية. ولم تعد زيادات الأجور التي ينص عليها القانون نظير العمل ليلاً أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية إلى حد معين تشكل قيداً. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة بلد ما من تسجيل نقاط نتيجة خفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد، بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل يتسق مع التعديلات التي تمت مؤخراً على خط الفقر المطلق. وأخيراً، جرى تعديل طريقة احتساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة حتى لا تعني مدفوعات نهاية الخدمة أو سبل الحماية من البطالة التي تقل عن حد معين تسجيل نقاط أفضل لبلد ما.

تسجيل الملكية



مكتب السجل العيني أو العقاري أو كليهما، وليس موضوعاً لأي نزاع حول الملكية. تؤدي إجراءات تسجيل الملكية المتسمة بالكفاءة إلى خفض تكاليف المعاملات والمساعدة في زيادة التسجيل الرسمي للملكية. وهناك علاقة ارتباط بين إجراءات تسجيل الملكية المتسمة بالبساطة من جهة، وزيادة تصور أمن حقوق الملكية وانخفاض الفساد من جهة أخرى. ويعود ذلك بالفائدة على أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع، وخاصة النساء والشباب والفقراء.

الشكل 5-2
ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر تسجيل الملكية
الترتيب العالمي (1-183)



من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها. وسيتم نقل ملكية الأرض والمبنى بشكل كامل. وتعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي.

يقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو السجل العيني المحليون معلومات عن الإجراءات المطلوبة، وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها. وبالنسبة لمعظم البلدان، تستند البيانات إلى الإجابات التي قدمها هذان الطرفان. وينطوي مؤشر سهولة تسجيل الملكية على 3 مؤشرات فرعية، هي:

- عدد إجراءات تسجيل الملكية
- الوقت اللازم لتسجيل الملكية (بالأيام التقويمية)
- التكلفة الرسمية لتسجيل الملكية (كنسبة مئوية من قيمة العقار)

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يستخدم الاستقصاء دراسة حالة تقوم على افتراضات حول المشتري والبائع والعقار المعني. والمشتري والبائع هما شركتان من الشركات ذات المسؤولية المحدودة المملوكة ملكية محلية وخاصة (لا توجد ملكية أجنبية)، وتقعان في ضواحي أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وكلتا الشركتين تمارسان أعمالاً تجارية عامة.

ويتألف العقار المعني من قطعة أرض مساحتها 557.4 متر مربع (6000 قدم مربع) ومقام عليها مستودع مؤلف من طابقين مساحته 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع). ويقع العقار في المنطقة التجارية في ضواحي أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، وتعادل قيمته 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد، ولم تتغير ملكيته طيلة السنوات العشر الماضية. وهو مسجل في

تساعد سندات نقل الملكية الرسمية على تشجيع عمليات نقل ملكية الأراضي وتعزيز الاستثمار وإتاحة فرصة وصول أصحاب منشآت الأعمال إلى أسواق الائتمان الرسمية. إلا أن نسبة كبيرة من الممتلكات العقارية في البلدان النامية غير مسجلة في الدوائر الرسمية. ولا يمكن استخدام السندات غير الرسمية للملكية كضمان للحصول على قروض، مما يحد من قدرة منشآت الأعمال على الحصول على التمويل. وقد تداركت حكومات عديدة هذا الأمر وشرعت في تنفيذ برامج واسعة النطاق لتسجيل الملكية. ولكن إدخال هذه الأصول في القطاع الرسمي لا يشكل سوى جزء صغير من القصة. فكلما زادت صعوبة وتكلفة نقل الملكية عبر القنوات والوسائل الرسمية، زادت احتمالات عودة سندات الملكية الرسمية بشكل سريع إلى صكوك غير رسمية مرة أخرى. ولهذه الأسباب، فإن إزالة العقبات غير الضرورية الماثلة أمام تسجيل ونقل الملكية تعتبر خطوة بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشتري) بشراء عقار

الجدول 1-5

ما هي البلدان التي تتسم بسهولة تسجيل الملكية - والبلدان المتسمة بالصعوبة؟

الترتيب العالمي (5-1)	الترتيب العالمي (20-16)	الأكثر صعوبة	الترتيب العالمي	الأكثر سهولة
106	الأردن	1	المملكة العربية	
111	لبنان	7	السعودية	
123	المغرب	20	الإمارات العربية المتحدة	
140	جيبوتي	22	عمان	
160	الجزائر	37	البحرين	
			السودان	

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة المتعلقة بتسجيل الملكية. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 2-5

أي البلدان تقوم بتسهيل تسجيل الملكية - وأيهما لا تقوم بتسهيلها؟

عدد الإجراءات		
الأقل عدداً		الأكثر عدداً
8	الكويت	1
8	لبنان	
8	المغرب	2
10	قطر	2
11	الجزائر	
	السعودية	2
	تونس	4

الوقت (بالأيام)

الوقت (بالأيام)		
الأكثر بطئاً		الأكثر سرعة
47	الجزائر	2
47	المغرب	
49	موريتانيا	2
55	العراق	8
72	جمهورية مصر العربية	9
	عمان	16

التكلفة (% من قيمة العقار)

التكلفة (% من قيمة العقار)		
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة
7.5	الكويت	0.0
7.7	العراق	
13.2	قطر	0.3
20.8	الكويت	0.5
28.0	الجمهورية العربية السورية	0.7
	جمهورية مصر العربية	0.9

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المعلومات.

ففي بيلاروس، يمكن لأصحاب منشآت الأعمال التحقق من سداد ضرائب أصحاب الأعمال والمشاريع والحصول على تصريح من مكتب المساحة في نظام الشباك الواحد. وليس هناك داع للقلق بشأن شرط التوثيق لأن ممثلي مصلحة سجل الأراضي يتمتعون بنفس الصلاحية القانونية الممنوحة للموثقين وكتاب العدل.

تسهيل الوصول إلى المعلومات في السجل العقاري

من شأن سهولة الوصول إلى المعلومات في السجل العقاري المساعدة على تخفيض الوقت المستغرق في العملية الطويلة والمكلفة للتحقق من الملكية، وخلق العقار من الديون والرهنات، والوثائق الأخرى المطلوبة. وحيثما كانت خدمات الانترنت متاحة على نطاق واسع، فإن السماح بالوصول المباشر من خلال الإنترنت إلى المعلومات يعتبر طريقة فعالة لاختصار الوقت وتخفيض

من رسوم وضرائب تسجيل الملكية. ولا تعتبر تكاليف تسجيل الملكية في هذه البلدان مرتفعة فحسب، بل إن عملية التسجيل مرهقة وأكثر ترهلاً بصفة عامة. إذ يلزم أداء المزيد من الخطوات لوجوب سداد الرسوم في هيئات ومصالح مختلفة، وقد يتعين أيضاً الحصول على تقارير لتقديرات الضرائب. ويؤدي ارتفاع التكلفة إلى تشجيع المعاملات غير الرسمية والإبلاغ عن قيمة الممتلكات بأقل من قيمتها الحقيقية. كذلك يمكن أن تؤدي العمليات الشاقة والمرهقة إلى خلق حوافز دفع الرشاوى.

ويتمثل النهج البديل في فرض رسوم ثابتة بغض النظر عن قيمة العقار. وقام سبعة عشر بلداً من بلدان العينة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بذلك، شاملة مصر والمملكة العربية السعودية. ويتمثل البديل الآخر في تخفيض الرسوم المفروضة كنسبة مئوية من قيمة العقار. وقد قام الكثير من بلدان المنطقة بذلك منذ عام 2005. ولكن ضرائب نقل الملكية في أكثر من 40 بلداً ما زالت أعلى من 6 في المائة من قيمة العقار. وفي سوريا، تتجاوز الضرائب والرسوم 20 في المائة من قيمة العقار.

الواقع أن تخفيض الضرائب والرسوم يؤدي - إلى حد ما - إلى إزالة بعض الحوافز المشجعة على بخس قيمة العقارات ويشجع عمليات التسجيل الرسمية للملكية. ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الحكومات لرصد المحتالين. وبالتالي فإن التحول إلى تخفيض الرسوم أو تحديد رسوم ثابتة سيؤدي إلى زيادة سرعة وسهولة نقل الملكية مع الحد في الوقت نفسه من الإبلاغ عن قيمة العقارات بأقل من قيمتها الحقيقية. ويعني ذلك أيضاً أن ضرائب الأرباح الرأسمالية والضرائب العقارية التي تتم جبايتها لاحقاً ستكون مبنية على قيمة أكثر واقعية للعقارات والممتلكات. علماً بأن تخفيض الضرائب لا يعني بالضرورة انخفاض الإيرادات. فقد قامت مصر بتخفيض الرسوم، إلا أن إيراداتها ظلت ثابتة تقريباً أو ارتفعت نتيجة للزيادة في عدد المعاملات.

تبسيط ودمج الإجراءات

يمكن لتدابير بسيطة، مثل تخفيض عدد الوثائق والمستندات، توفير الوقت والموارد الثمينة لكل من أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع والموظفين الحكوميين. ويمكن لإنشاء نظام الشباك الواحد تسهيل الأعباء التي يتحملها أصحاب منشآت الأعمال عن طريق تمكينهم من إنجاز جميع عمليات الدفع والتسجيل المختلفة في مكان واحد. وبعد تبسيط ودمج الإجراءات، يمكن أن تقوم الهيئات الحكومية بخطوة أخرى للأمام عن طريق إقامة روابط بين أنظمتها من أجل تبادل

فالأغنياء ليست لديهم مشاكل كبيرة في حماية ممتلكاتهم. ويمكنهم حمل الاستثمار في أنظمة الأمن وغيرها من التدابير الأخرى للدفاع عن ممتلكاتهم. إلا أن أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع الصغيرة لا يمكنهم ذلك. ويمكن للإصلاح أن يغير هذا الوضع.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قامت ثلاثة بلدان في العالم العربي بإصلاحات أدت إلى تسهيل تسجيل الملكية في 2009/2008، وهي: الجزائر، والأردن، والصفة الغربية وقطاع غزة.

قامت الجزائر بتخفيض تكلفة تسجيل الملكية من خلال تطبيق جدول جديد لرسوم الشهر والتوثيق وخفضها بنسبة 0.4 في المائة من قيمة العقار. كما ألغت ضريبة الأرباح الرأسمالية - ومن ثم الحاجة إلى قيام مصلحة الضرائب بتحديد القيمة الحقيقية للعقار لأغراض دفع الضرائب. ويعني ذلك من الناحية العملية خفض عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية بواقع ثلاثة إجراءات.

أعلنت الأردن خفضاً مؤقتاً لمدة 6 أشهر في رسوم نقل الملكية من 10 في المائة من قيمة العقار إلى 7.5 في المائة في مايو/أيار 2009. كما جعلت الاستثناء المؤقت من رسوم التسجيل دائماً لكافة الشقق السكنية التي تقل مساحتها عن 120 متراً مربعاً.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، قام مكتب تسجيل الأراضي في رام الله بمكنة سجلاتها بمساعدة من مشروع للبنك الدولي في السنوات الثلاث الأخيرة. وأدى هذا المشروع، الذي تم إنجازه في ديسمبر/كانون الأول 2008، إلى اختصار الوقت اللازم لمعالجة الطلبات في مكتب السجل بواقع 15 يوماً. ولا تستغرق إجراءات التسجيل حالياً سوى 47 يوماً.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

منذ عام 2004، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تطبيق 16 إصلاحاً أدت إلى تسهيل تسجيل الملكية في 9 بلدان عربية. وتتضمن هذه البلدان القائمة بالإصلاح إلى بلدان أخرى في مختلف أنحاء العالم - حيث ركز أكبر عدد منها على تخفيض الضرائب والرسوم.

تبسيط وتخفيض الرسوم

تفرض الكثير من البلدان مجموعة مختلفة

تكلفة الحصول على الوثائق والمستندات. لكن قام الكثير من البلدان التي لديها سجلات إلكترونية لبيانات الديون والرهنات بإتاحة هذه السجلات مباشرة على الإنترنت حتى يمكن للأطراف المسموح لها كالموثقين أو المحامين الاطلاع عليها. وما زال هناك العديد من بلدان المنطقة الأخرى، بما في ذلك تونس، يشترط القيام بمراجعة مصلحة سجل الأراضي للحصول شخصياً على الشهادات المطلوبة؛ وتتوافر أجهزة الكمبيوتر في بعض الحالات لأغراض البحث.

وحيثما لا تزال الزيارة الشخصية لمصلحة سجل الأراضي أمراً ضرورياً، فإنه يمكن، من خلال تحقيق لا مركزية مكاتب السجل أو إضافة مكاتب جديدة، تخفيض الاختناقات وتسهيل الوصول إلى السجل. وتعتبر زيادة كفاءة إدارة مصلحة السجل طريقة أخرى للحد من التأخر في إنجاز معاملات أصحاب الأعمال. ويمكن لاستحداث مواعيد منصوص عليها - وهو معيار مرجعي ضروري لقياس أداء مكاتب السجل - أن يكون عنصراً مساعداً. وكذلك الحال بالنسبة لتعيين المزيد من الموظفين. ويتمثل أحد الخيارات الأخرى في تطبيق إجراءات سريعة ومبسطة بتكلفة أعلى. ومن شأن ذلك مساعدة الراغبين في تعجيل التسجيل قبل المواعيد المقررة للإجازة والمستعدين لدفع مقابل ذلك - كما أنه يتيح لمصلحة السجل ترتيب أولويات عملها.

ميكنة السجل

يؤدي نقل سجلات الملكية من الملفات والمستندات الورقية إلى نظام الملفات الإلكترونية الرقمية إلى تسريع عملية نقل الملكية. ولا تستغرق عملية نقل الملكية في البلدان القائمة باستخدام سجلات إلكترونية سوى نصف الوقت الذي تستغرقه الأنظمة المعتمدة على الملفات والسجلات الورقية. ويمكن أن تؤدي المعالجة الإلكترونية أيضاً إلى تحسين أمن حقوق الملكية من خلال تسهيل رصد الأخطاء والتداخل بين صكوك الملكية. ويمكن عمل نسخ إلكترونية احتياطية من السجلات والملفات الرقمية وصيانتها بشكل أسهل من صيانة المستندات والسجلات الورقية. ويمكن أيضاً أن يؤدي الأخذ بالنظام الإلكتروني إلى زيادة عمليات تسجيل الملكية. وتعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة من البلدان التي بدأت جني ثمار سنوات من جهود إنشاء السجلات العقارية المعتمدة على الأنظمة الإلكترونية.

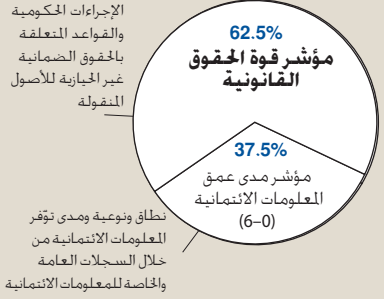
وربما لا توفر التكنولوجيا الحل النهائي في كل الأحوال. فإذا كانت السجلات الورقية غير دقيقة في البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص، فإن تحويلها إلى ملفات وسجلات إلكترونية لن يكون مجدياً على أية حال. ولذا يجب التركيز أولاً وقبل كل شيء على تحسين كفاءة الخدمات الراهنة وتعزيز دقة السجل.

الحصول على الائتمان

الشكل 6-1

الحصول على الائتمان: قواعد الضمانات والمعلومات الائتمانية

ترتيب البلدان يستند إلى مؤشرين فُوعيين



ملاحظة: تم قياس تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية وتغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية، لكن لا يتم احتسابهما في ترتيب البلدان.

- هل يُسمح بوصف الأصول بشكل عام (وليس تفصيلاً) في اتفاقيات الضمانات العينية وفي وثائق ومستندات التسجيل، ليكون في الإمكان ضمان كافة أنواع الديون والالتزامات من خلال النص على حد أقصى للمبلغ وليس أي مبلغ معين أو محدد بين الطرفين؟
- هل يوجد سجل للضمانات قيد التشغيل موحد جغرافياً ومصنف حسب نوع الأصول، ومفهرس حسب أسماء مانحي حقوق الضمان؟
- هل تُسدّد مطالبات الدائنين المضمونين أولاً عندما يتخلف المدين عن سداد ديونه خارج نطاق إجراءات الإعسار؟
- هل تُسدّد مطالبات الدائنين المضمونين أولاً في حالة تصفية الشركة؟
- هل يخضع الدائنون المضمونون لأي وقف تلقائي لتنفيذ الأحكام أو قرار رسمي (موراتوريوم) بتأجيل دفع الديون المستحقة عندما يدخل المدين مرحلة إعادة التنظيم تحت إشراف المحكمة؟
- هل يجيز القانون للأطراف المعنية الاتفاق في اتفاقية الضمان على إمكانية إنفاذ الدائن لعقد الحق الضماني خارج نطاق المحكمة؟ ولضمان أن تكون البيانات التي تقيس الحقوق القانونية قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يستخدم الاستقصاء دراسة حالة تقوم على مجموعة متنوعة من الافتراضات حول المدين والدائن. فالمدن هو شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة يقع مقرها وقاعدة عملياتها الوحيدة في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، وتقوم بالحصول على قرض من أحد البنوك المحلية (الدائن) بمبلغ يصل إلى 10 أضعاف نصيب الفرد من الدخل القومي بالعملة المحلية، وكليهما عبارة عن كيانين ملوكين بالكامل بنسبة 100 في المائة لمواطنين محليين.

- يقيس القواعد المؤثرة على نطاق ونوعية ومدى توافر المعلومات عن طريق السجلات العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية.
- مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية المسؤول عن إعداد تقارير عن عدد الأشخاص والشركات المدرجين في السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من السكان البالغين.
- مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية المسؤول عن إعداد تقارير عن عدد الأشخاص والشركات المدرجين في المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من السكان البالغين.
- يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية وشهر الإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين على حد سواء، وذلك عبر تحليل عشر نقاط تتعلق بحق الضمان غير الحيازي في الأصول المنقولة على النحو التالي:
- هل يمكن لأية منشأة أعمال استخدام الأصول المنقولة كضمان مع الاحتفاظ بحيازة هذه الأصول، وهل يمكن لأية مؤسسة مالية قبول مثل هذه الأصول كضمان؟
- هل يجيز القانون لأية منشأة أعمال منح حق ضمان غير حيازي في فئة واحدة تتعلق بالأصول المنقولة الدوارة، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان؟
- هل يجيز القانون لأية منشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير حيازي يتعلق بكامل أصولها بصورة فعلية، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان؟
- هل يجوز توسيع حق الضمان ليشمل الأصول المستقبلية أو الأصول التي يتم الحصول عليها فيما بعد، وهل يجوز تمديده تلقائياً ليشمل منتجات أو إيرادات أو بدائل لإحلال الأصول الأصلية؟

تعتبر الشركات أن القدرة على الحصول على الائتمان إحدى أكبر العقبات أمام عملها ونموها. ولذلك، يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بإنشاء مجموعتين من المؤشرات لقياس كيفية عمل أسواق الائتمان: تتعلق المجموعة الأولى بقياس تبادل المعلومات الائتمانية، في حين تتعلق الأخرى بقياس الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين. ويمكن لسجلات المعلومات الائتمانية والمؤسسات المعنية التي تقوم بجمع المعلومات الائتمانية ونشرها عن المقرضين أن توسع القدرة على الحصول على الائتمان بصورة ملموسة. كما يمكنها، من خلال تبادل المعلومات الائتمانية، مساعدة المقرضين على تقييم المخاطر وتوزيع الائتمان بقدر أكبر من الكفاءة. ومن شأن توافر المعلومات الائتمانية كذلك إعفاء أصحاب منشآت الأعمال من الاعتماد على العلاقات الشخصية وحدها عند محاولة الحصول على الائتمان.

ينطوي مؤشر سهولة الحصول على الائتمان على ثلاثة مؤشرات فرعية لقياس تبادل المعلومات الائتمانية، وهي:

- مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية الذي

الجدول 1-6

ما هي البلدان التي يسهل فيها الحصول على الائتمان - والبلدان التي يصعب فيها ذلك؟

الترتيب العالمي	الأكثر صعوبة (الترتيب العربي 16-20)	الترتيب العالمي	الأكثر سهولة (الترتيب العربي 1-5)
167	جزر القمر	61	المملكة العربية السعودية
167	العراق	71	جمهورية مصر العربية
167	الضفة الغربية	71	الإمارات العربية المتحدة
177	قطر	87	البحرين
181	جيبوتي	87	السعودية

ملاحظة: ترتيب البلدان على أساس سهولة الحصول على الائتمان يستند إلى مجموع مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ما هي البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008؟

قامت ثلاثة بلدان في العالم العربي بإصلاحات أدت إلى تحسين أنظمة معلوماتها الائتمانية في 2008/2009، وهي: مصر والمغرب والجمهورية اليمنية.

ففي مصر، قامت شركة الاستعلام الائتماني الخاصة بتوسيع نطاق المعلومات التي يتم نشرها وأضافت متاجر التجزئة إلى قاعدة بياناتها.

وأُنشأ المغرب مركزاً خاصاً لمعلومات الائتمان (EXPERIAN MAROC) ليحل محل السجل العام، مما أدى إلى توسيع نطاق التغطية. ويقوم هذا المركز، الذي بدأ العمل في مارس/آذار 2009، بجمع المعلومات على أساس شهري من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من خلال البنك المركزي. ويجمع المركز المعلومات الإيجابية والسلبية على حد سواء بشأن الأفراد والشركات، ولا يوجد لديه حد أدنى لحجم القروض المدرجة في قاعدة بياناته، ويتم الاحتفاظ بهذه البيانات لمدة خمس سنوات. وقد بلغ عدد القروض المسجلة في قاعدة بياناته 1.8 مليون قرض بنهاية مايو/أيار 2009 - ثم ارتفع إلى 3 ملايين قرض بنهاية يونيو/حزيران. ويكفل تعديل في إحدى نشرات البنك المركزي للأفراد والشركات حق الاطلاع على المعلومات الخاصة بهم.

أصدرت الجمهورية اليمنية تعليمات دورية بإلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات وضمان حق المقرض في الاطلاع على التقارير الائتمانية الخاصة به. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي اليمني بتطبيق نظام جديد للمعلومات الائتمانية - وهو عبارة عن منحة مقدمة من البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي ساهم أيضاً في برامج التدريب على استخدامه وساعد في بدء تشغيله. وبدأ هذا النظام العمل في يونيو/حزيران 2009، ويتلقى حالياً معلومات ائتمانية من جميع البنوك العاملة في البلاد.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

منذ عام 2004، سجل تقرير مارسة أنشطة الأعمال تطبيق إصلاحين أدباً إلى تقوية الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين في بلدين اثنين في العالم العربي - بالإضافة إلى تطبيق 17 إصلاحاً أدت إلى تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية في 8 بلدان أخرى. وعلى مستوى العالم، وركز الكثير من الإصلاحات في هذا المجال على إنشاء مراكز للمعلومات الائتمانية.

الإطار 6-1

توسيع نطاق المعلومات الائتمانية

تتوافر لدى العالم العربي حالياً فرصة لتطوير أنظمتها الخاصة بالاستعلام الائتماني. ففي السنوات الخمس الأخيرة، قامت كافة بلدان المنطقة تقريباً بإنشاء شكل من أشكال أنظمة الاستعلام الائتماني العامة أو الخاصة. وبخلاف المناطق الأخرى، تلعب البنوك المركزية دوراً رئيسياً، إما من خلال التشغيل المباشر لسجلات المعلومات الائتمانية أو تنظيم عملية الاستعلام الائتماني. لكن التقاليد الائتمانية الخاصة بالمستهلكين مازالت أقل تطوراً عنه في المناطق الأخرى.

ولننظر إلى المغرب على سبيل المثال، الذي يشكل حالة مثيرة للاهتمام. فبينما تعتبر المؤسسات المالية أن منح الائتمان إلى المقرضين السيئين المحتملين خطأ فادح، فإن رفض منح الائتمان للعملاء الجيدين المحتملين يُعتبر أكثر فداحة. وكان هذا الوضع سائداً في قطاع الائتمان المغربي حتى عام 2005. فقد كان هناك نقص في المعلومات الائتمانية ناهيك عن أنها كانت قديمة وغير مكتملة ولا يعول عليها، الأمر الذي جعل من المستحيل أن يقوم المقرضون باتخاذ قرارات إقراض سليمة. وأدى هذا الوضع إلى ارتفاع معدلات رفض منح القروض، واستشراء الروتين بالنسبة للعملاء المعتادين، وضعف القدرة على الحصول على الائتمان لباقي العملاء، وإصرار البنوك على الحصول على الضمانات. وكما هو متوقع، ورغم تشدد إجراءات الموافقة على القروض، ارتفعت القروض المتعثرة ارتفاعاً كبيراً مما أدى إلى حالة من عدم الارتياح في قطاع البنوك والبنك المركزي وبنك المغرب.

لكن الأوضاع الصعبة يمكن أن تؤدي إلى إصلاحات تتسم بعيد النظر. فقد شرع البنك المركزي المغربي في تنفيذ عملية تطوير واسعة لسجل المعلومات الائتمانية المتقدم، وقرر في الوقت نفسه إنشاء نظام للاستعلام الائتماني من خلال نهج يستند إلى تفويض المهام. وسيقوم هذا النهج، الذي اقترحه مؤسسة التمويل الدولية، بحاكة أنظمة تبادل المعلومات الائتمانية القائمة في بلدان أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا وأكوادور وبيرو - وهي أنظمة مبتكرة أثبتت جدواها وفعاليتها وقيمتها لبساطة تشغيلها. وفي إطار النظام الجديد في المغرب، يتعين على كافة المؤسسات الخاضعة للإشراف (البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤسسات التمويل الأصغر) تزويد البنك المركزي ببيانات كاملة عن جميع القروض التي تمنحها على أساس شهري. ويقوم البنك المركزي بدوره بتوحيد هذه البيانات وتقديم المعلومات نفسها إلى جميع المراكز المرخصة للمعلومات الائتمانية. ويتفادى هذا النظام احتكار المعلومات، وهو ما ثبت ضرره في بلدان أخرى. لكنه يضمن حرية تدفق المعلومات إلى كافة مؤسسات الإقراض، بغض النظر عن كم المعلومات التي تقدمها، ما يوفر الحماية لقطاعات الإقراض الأقل قوة مثل مؤسسات التمويل الأصغر. وهو يضع حقوقاً واضحة للمقرضين، ويحدد أيضاً مسؤوليات واضحة للمقرضين. ومن خلال تفويض نشر المعلومات الائتمانية إلى القطاع الخاص، يقر البنك المركزي ضمناً بوجود جهة أخرى يمكنها القيام بهذا العمل بصورة أفضل - ما يتيح له إمكانية التركيز على دوره الرقابي الذي يكتسب درجة أكبر من الأهمية.

إنشاء مراكز معلومات الائتمان

ينبغي ألا يكون إنشاء مركز لمعلومات الائتمان أمراً مكلفاً. وتتراوح التكلفة بين 500 ألف دولار و3 ملايين دولار، حسب النظام القائم ومدى استعادة القطاع المصرفي. ويمكن استعادة معظم التكاليف خلال عامين اثنين. لكن بدء التشغيل قد يستغرق بعض الوقت. ويفيد الخبراء بأن تشغيل مركز معلومات الائتمان قد يستغرق فترة تتراوح بين 12 و24 شهراً، بدءاً من وضع خطة التنفيذ وحتى إصدار أول تقرير.

إن إنشاء مركز معلومات الائتمان ليس سوى جزء من أي إصلاح. إذ يتعين على البلدان القائمة بالإصلاحات إنشاء إطار إجرائي يتيح إمكانية تبادل المعلومات ويعزز من ثقة البنوك والمقرضين على السواء في النظام، الأمر الذي يستلزم في أحوال كثيرة سن قانون جديد لمراكز معلومات الائتمان أو إدخال تعديلات على قوانين المصارف وحماية البيانات.

وفي كثير من البلدان، تتمتع مراكز

معلومات الائتمان بالقدرة على جمع مزيد من المعلومات لكنها تفتقر إلى الدعم القانوني لتفعل ذلك. وعلى الرغم من أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتبادل نفس القدر من المعلومات الائتمانية في المتوسط كما هو الحال في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فإن معدلات التغطية لديها مازالت أدنى بكثير. وربما يكون من أسباب هذا التباين الهيكل القانوني الذي يؤثر على مراكز معلومات الائتمان والمعلومات التي يسمح لهذه المراكز بجمعها ونشرها. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تتجاوز نسبة البلدان التي لديها مراكز للمعلومات الائتمانية وتقوم بتبادل المعلومات الواردة من شركات المرافق العامة ومتاجر التجزئة، على سبيل المثال، نسبة 21 في المائة، بينما تصل هذه النسبة إلى 59 في المائة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ويمكن لإدراج المعلومات الائتمانية الواردة من متاجر التجزئة وشركات المرافق مثل شركات

السجل الجديد 86500 دولار أمريكي. إن التكلفة الإجمالية لإنشاء إطار قانوني جديد يشمل سجلاً إلكترونيًا للضمانات - بما في ذلك عملية استعراض تشخيصي وقانوني، وبرنامج كمبيوتر، ومعدات، وخدمة استضافة الموقع، وأعمال الصيانة، إلى جانب الاستشارات الدولية خلال العملية برمتها - قد تصل إلى نحو 350 ألف دولار أو أكثر. وتتوقع الجهات القائمة بالإصلاح في الجمهورية الدومينيكية أن تبلغ تكلفة عملية الإصلاح الشامل 354.500 دولار.

الجدول 2-6

ما هي البلدان التي يوجد فيها أكبر قدر من المعلومات الائتمانية، والحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين - والبلدان التي يوجد فيها أقل قدر منها؟

نسبة المقرضين التي تغطيها سجلات المعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)			
	الأقل عدداً	الأكثر عدداً	
1.05	الأردن	34.9	البحرين
0.22	الجزائر	30.4	الكويت
0.22	الجمهورية اليمنية	19.9	تونس
0.21	جيبوتي	17.9	المملكة العربية السعودية
0.16	موريتانيا	17.0	عمان

الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين (مؤشر قوة الحقوق القانونية 0-10)			
	الأقل قوة	الأكثر قوة	
3	جمهورية مصر العربية	5	السودان
2	الجمهورية اليمنية	4	البحرين
1	جيبوتي	4	الأردن
1	الجمهورية العربية السورية	4	الكويت
0	الضفة الغربية وقطاع غزة	4	عمان

• المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة سجلتا أيضاً 4 نقاط على مؤشر قوة الحقوق القانونية. ملاحظة: لا يشمل ترتيب البلدان على أساس تغطية المقرضين الوارد في هذا الجدول سوى البلدان العربية التي لديها سجلات عامة أو خاصة للمعلومات الائتمانية (15 إجمالاً). ولا توجد سجلات ائتمانية لدى 5 بلدان عربية، ومن ثم لا توجد أية تغطية. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

على تقييم النظام القائم للمعاملات المشمولة بضمانات وعلى إعداد إطار إجرائي جديد. واستثمرت رواندا 55.320 دولاراً على تقنين قانونها الجديد وترجمته وكذلك في العملية التشريعية، باستثناء المساعدة الفنية من المانحين.

وتبين جارب البلدان التي قامت بإصلاحات في السابق جدوى هذه الإصلاحات. وتستفيد الشركات من هذه الإمكانية عندما يسمح القانون باستخدام البضائع المنقولة كضمان.

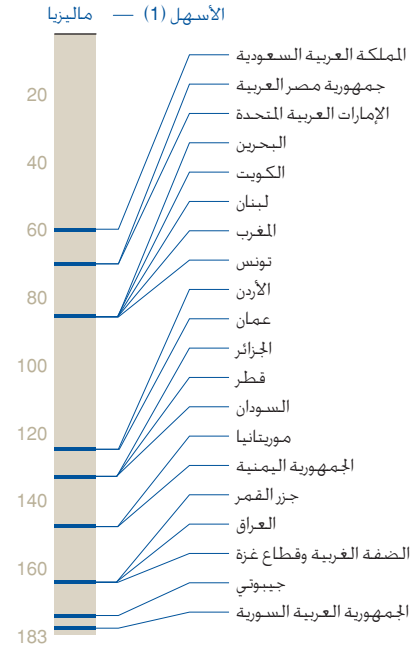
إنشاء سجل ضمانات

عندما يتوافق الإطار القانوني اللازم، تنشأ حاجة ماسة إلى سجلات للضمانات تقوم بوظائفها بصورة جيدة كي تستطيع الشركات الاستفادة من القانون وتحصل على الائتمان. ويمكن أن تظهر النتائج على وجه السرعة، كما أن إنشاء سجل جديد للضمانات ينبغي ألا يكون أمراً مكلفاً. وأنشأت غواتيمالا حديثاً سجلاً قائماً على المعاملات الورقية، وكذلك عن طريق الإنترنت. واستغرقت عملية الإصلاح عدة سنوات، وشملت إصدار قانون جديد للمعاملات المشمولة بضمانات. وبلغ حجم الميزانية الأولى لتشغيل

الشكل 2-6

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر الحصول على الائتمان

الترتيب العالمي (1-183)



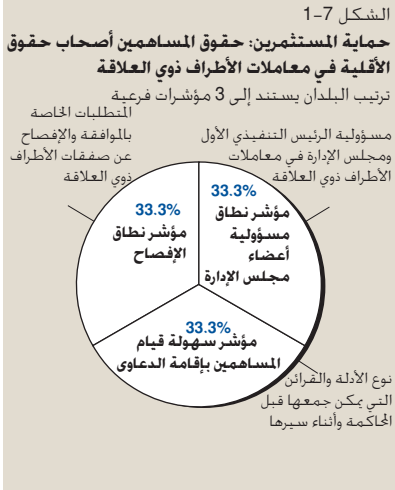
الكهرباء والهاتف المحمول أن يكون وسيلة فعالة لزيادة نطاق التغطية. لكن هذا من أصعب المجالات التي يمكن إصلاحها لأن تنظيم هذه الشركات غالباً ما يخضع لمؤسسات مختلفة عن المؤسسات المالية. وعلى مستوى العالم، لا يقوم سوى 40 في المائة من مراكز معلومات الائتمان بإدراج معلومات من هذه المصادر. بيد أن المعلومات الإيجابية الخاصة بسداد فواتير الكهرباء والهاتف يمكن أن تساعد على إنشاء تاريخ ائتماني للفئات التي تحتاج إليه بشدة - كالنساء والشباب، نظراً لعدم تعامل غالبيتها مع القطاع المصرفي.

إصلاح قوانين المعاملات المشمولة بضمانات

تسمح القوانين الجيدة الخاصة بالمعاملات المشمولة بضمانات لمنشآت الأعمال باستخدام ما تملك من أصول، بما في ذلك الأصول المنقولة مثل المعدات أو الحسابات المدينة، كضمان للحصول على رأسمال من أجل توسيع النشاط التجاري. إن القدرة على استخدام مثل هذه الأصول أمر مهم للغاية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تملك أية أراضٍ أو مباني.

وقد طبقت بلدان متباينة مثل كمبوديا وغواتيمالا وولايات ميكرونيزيا الموحدة ورواندا أطراً قانونية جديدة في السنوات الأخيرة. ولا تتطلب مثل هذه التغييرات القانونية غالباً استثمارات كبيرة. فالجمهورية الدومينيكية، على سبيل المثال، تقدر أنها ستنفق حوالي 68.500 دولار

حماية المستثمرين



على إلغاء الصفقة، وما إذا كان القانون بالبلد المعني ينص على عقوبات بالغرامة والحبس فيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية، وإمكانية رفع دعوى قضائية مباشرة أو غير مباشرة، وقدرتهم على إلزام السيد جيمس بدفع الأرباح الشخصية التي جناها من هذه الصفقة.

- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى الذي يغطي مدى توافر المستندات التي يمكن استخدامها في المحاكمة، وقدرة المستثمر على مناقشة واستجواب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، وقدرة المساهمين على الاطلاع على المستندات الداخلية بالشركة، والاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة، ومستوى الأدلة المطلوب للدعوى المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة.

ويتم استخدام متوسط هذه المؤشرات الثلاثة لإنشاء مؤشر قوة حماية المستثمرين. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر سبل حماية أكثر أو زيادة متطلبات الإفصاح.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

كانت تونس البلد الوحيد في العالم العربي الذي قام بتدعيم سبل حماية المستثمرين في 2009/2008.

واستهدفت تونس من هذا الإصلاح زيادة شفافية أنشطة الشركات، وعليه قام مجلس النواب بتعديل قانون (مجلة) الشركات التجارية في مارس/آذار 2009. وتلزم الأحكام الجديدة لهذا القانون موافقة كل من مجلس الإدارة واجتماع

بشأن حالة معيارية للاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية (self-dealing): إساءة استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية. وافتراضات دراسة الحالة بسيطة ومباشرة، حيث يقترح السيد جيمس، وهو عضو مجلس إدارة إحدى الشركات العامة وصاحب حصة الأغلبية بها، أن تشتري الشركة شاحنات مستعملة من شركة أخرى يمتلكها أيضاً. ويُعتبر السعر المطروح أعلى من السعر السائد للشاحنات المستعملة في السوق. وتتم هذه الصفقة، ويجري الحصول على جميع الموافقات المطلوبة، كما يتم إجراء جميع عمليات الإفصاح اللازمة على الرغم من أن هذه الصفقة تضر بمصالح الشركة المشتري. وعليه، يقوم المساهمون بمقاضاة الأطراف المعنية وأعضاء مجلس الإدارة بالشركة.

وتثور هنا عدة أسئلة: من هي الأطراف التي وافقت على هذه الصفقة؟ وما هي المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها؟ وما هي مستندات الشركة التي يمكن للمستثمرين الاطلاع عليها؟ وماذا يتعين على المساهمين من مالكي حصص الأقلية إثباته لإيقاف الصفقة أو للحصول على تعويضات من السيد جيمس؟

وينطوي مؤشر حماية المستثمرين على ثلاثة مؤشرات فرعية يتم إنشائها بناءً على أساس هذه الإجابات وغيرها من الأسئلة، وهي:

- مؤشر نطاق الإفصاح الذي يغطي إجراءات الموافقات، والمتطلبات الخاصة بالإفصاح الفوري للجمهور والمساهمين عن الصفقات والعامات المقترحة، والمتطلبات الخاصة بالإفصاح في المستندات والتقارير الدورية، وقيام جهة خارجية بمراجعة الصفقات قبل إتمامها.
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة الذي يغطي قدرة المستثمرين على تحميل السيد جيمس ومجلس الإدارة مسؤولية الأضرار التي ألحقها الصفقة بهم، وقدرتهم

تنمو الشركات من خلال زيادة رأسمالها - ويكون ذلك إما عن طريق حصولها على قروض مصرفية أو استقطاب استثمارات في أسهم رأسمالها. ويتيح بيع الأسهم للشركات إمكانية توسيع أنشطتها دون الحاجة إلى تقديم ضمانات عينية أو إعادة سداد الديون المصرفية. لكن المستثمرين يساورهم القلق بشأن استثماراتهم - ولذا فهم يبحثون عن البلدان التي تكفل قوانينها حماية استثماراتهم. وتتلخص إحدى الدراسات إلى أن نسبة تصل إلى 73 في المائة من قرارات الاستثمار تستند أساساً إلى مدى توافر سبل الحماية القانونية والإجرائية. بينما ترجع نسبة تتراوح بين 4 و 22 في المائة من هذه القرارات فقط إلى ما تتمتع به الشركات من سمات وإمكانات. وثمة علاقة ارتباط بين توافر سبل حماية جيدة للمالكي حصص الأقلية وبين ازدياد حجم أسواق الأوراق المالية ونشاطها. وبالتالي، فمن مصلحة الحكومات ومنشآت الأعمال على حد سواء تطبيق إصلاحات من شأنها تقوية سبل حماية المستثمرين.

ولتوثيق بعض سبل الحماية التي يتمتع بها المستثمرون، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإجراءات الحكومية والقوانين السارية في البلدان

الجدول 1-7

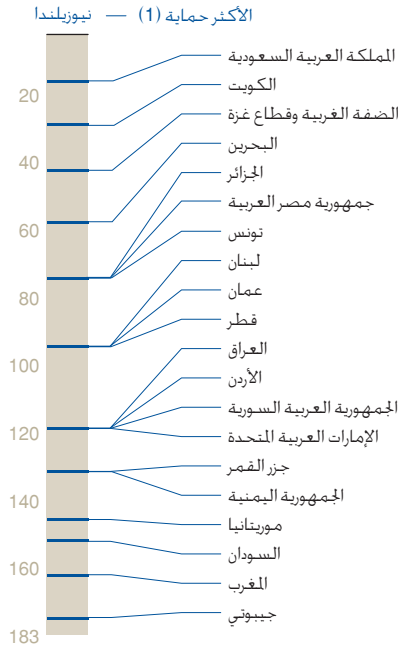
ما هي البلدان الأكثر حماية للمستثمرين - والبلدان الأقل حماية لهم؟

الترتيب العالمي	الأقل حماية	الترتيب العالمي	الأكثر حماية
الترتيب العالمي (20-16)	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي (5-1)	الترتيب العالمي
132	الجمهورية اليمنية	16	المملكة العربية السعودية
147	موريتانيا		
154	السودان	27	الكويت
165	المغرب	41	الصفقة الغربية وقطاع غزة
178	جيبوتي		
		57	البحرين
		73	الجزائر

ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى مؤشر قوة حماية المستثمرين. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-7

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر حماية المستثمرين (الترتيب العالمي (1-183)



على إدارة أموال الشركات ومسؤولين عن تعاقدها مع الغير. فإذا قاموا بإدارة أنشطة الشركة بصورة صحيحة، تتم مكافأتهم، أما إذا أخفقوا في القيام بواجباتهم، فإنهم يتحملون مسؤولية نتائج ذلك.

وبشكل عام، تتبع الحكومات أحد مسارين في تنظيم واجبات أعضاء مجالس الإدارة. فإما أن ينص القانون على قائمة تفصيلية بحقوق وواجبات أعضاء مجالس الإدارة. أو أن تضع نظاماً خاصاً لمسؤولية أعضاء مجالس الإدارة في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين. وفي كلا النهجين، يجب على أعضاء مجلس الإدارة في حالة ثبوت مسؤوليةيتهم تعويض الشركة عن كافة الأضرار التي لحقت بها، وإعادة الأرباح التي تحققت من وراء هذه الصفقة أو المعاملة.

وهناك قوانين كثيرة تشمل فقط أحكاماً بشأن الشفافية دون أن تحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين. وطالما التزمت الأطراف المعنية بمتطلبات الموافقات والإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، فإنها لا تتحمل المسؤولية عن الأضرار الناشئة عنها. لكن ذلك يحرم المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية من أداة مهمة لحماية مصالحهم ومصالح الشركة التي يستثمرون فيها.

وقد قامت الحكومات القائمة بالإصلاح بتوسيع نطاق المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وخسین نوعيتها. ففي إندونيسيا وجمهورية قبرغيز، على سبيل المثال، يتعين على أعضاء مجالس الإدارة حالياً الإفصاح عن طبيعة المعاملة ومبلغها، وبيان أي تضارب محتمل في المصالح بقدر من التفصيل، وتقديم أية معلومات أخرى ذات صلة يمكن أن تساعد مجلس الرقابة أو المساهمين في اتخاذ قراراته عن دراية وبينة.

لكن يتعين على البلدان القائمة بالإصلاح أن تحذر من وجود ثغرات قانونية محتملة تسمح للأطراف المعنية بالالتفاف حول متطلبات الإفصاح. وأحد الأمثلة الدالة على ذلك وجود إشارات في القوانين إلى "سياق العمل المعتاد". فبلدان مثل سويسرا تلزم الشركات بالإفصاح بصورة تامة عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة. لكن إذا تمت أية معاملة أو صفقة في سياق "الأنشطة اليومية المعتادة" للشركة، فإن الأحكام الخاصة بالإفصاح لا تسري عليها. ولا يضع قانون الشركات ولا قانون الدعاوى تعريفاً وافياً عن تعبير "سياق العمل المعتاد". وفي الغالب، يمكن أن تدرج أية معاملة أو صفقة ضمن هذا الاستثناء، ومن ثم تصبح متطلبات الإفصاح عديمة الجدوى.

تحديد عمليات الموافقات

ثمة خياران أمام البلدان القائمة بالإصلاح التي تريد اشتراط الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة: موافقة مجلس الإدارة (أو مجلس الرقابة) أو موافقة المساهمين. وأياً كان الخيار، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت في هذه العملية - ولا يجوز احتساب أصواتهم. وفي البلدان التي لديها مؤسسات كبيرة الحجم وأنظمة قانونية حديثة وبنية أساسية جيدة لوسائل الاتصال، مثل فرنسا وسنغافورة، تعتبر موافقة المساهمين الطريق المفضل. لكن في البلدان التي لديها شركات أصغر حجماً وعدد أقل من المساهمين، ثمة اتجاه لتحديد حدود قصوى للموافقة على المعاملات. ففي ألبانيا ورواندا، إذا كانت إحدى معاملات الأطراف ذوي العلاقة - أو مجموعة من هذه المعاملات - تمثل أقل من 5 في المائة من أصول الشركة، يتعين موافقة مجلس الإدارة عليها. أما إذا كانت تمثل أكثر من 5 في المائة من أصول الشركة، يتعين حينئذ موافقة الجمعية العامة للمساهمين. ويتيح هذا النموذج للشركة المرونة في القيام بأنشطتها اليومية المعتادة مع ضمان مشاركة المستثمرين أصحاب حصص الأقلية في القرارات الرئيسية للشركة.

توضيح مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

يخضع أعضاء مجالس إدارات الشركات لقواعد وواجبات صارمة نظراً لاعتبارهم مؤتمنين

الجمعية العامة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة. كما يحظر على الأطراف المعنية الاشتراك في عملية الموافقة على هذه المعاملات. علاوة على ذلك، ينص القانون على قيام مدقق حسابات خارجي بمراجعة شروط هذه المعاملات.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

منذ عام 2004، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 5 إصلاحات لتقوية سبل حماية المستثمرين في 3 بلدان عربية. وتقوم البلدان التي تحتل مرتبة مرتفعة على مؤشر قوة حماية المستثمرين بحماية المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية ضد ممارسات الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية من خلال: تشديد متطلبات الإفصاح، وتوضيح واجبات أعضاء مجلس الإدارة، وتسهيل الاطلاع على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة. وتشمل الأمثلة على ذلك: نيوزيلندا، وسنغافورة، والمملكة المتحدة. كما أن لدى هذه البلدان أجهزة قضائية تنسم بالكفاءة وسرعة الاستجابة - والتي بدونها لن يكون للقوانين الجيدة أي تأثير يذكر على سبل حماية المستثمرين.

لكن مازال هناك العديد من البلدان التي لا تتيح قوانينها وأجهزتها القضائية سوى سبل حماية جزئية للمستثمرين. وبالرغم من أن القوانين السارية في بلدان، مثل بلغاريا، تنص على متطلبات واسعة بشأن الموافقات والإفصاح، فإنها تفتقر، مثلاً، إلى وجود قواعد واضحة تنظم مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة. ورغم أن بلداناً كالإمارات العربية المتحدة تمتلك قواعد واضحة وصارمة لتنظيم مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة، فإنها تفتقر إلى القواعد المنظمة للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وإتاحة إمكانية الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.

لكن، كيف يمكن للبلدان سد هذه الثغرات؟ تظهر الإصلاحات التي تم تطبيقها على مدى السنوات الخمس الماضية في مختلف أنحاء العالم وجود بعض الأنماط المشتركة.

توسيع نطاق متطلبات الإفصاح

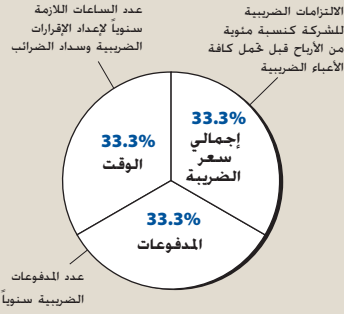
ركزت الإصلاحات التي استهدفت زيادة شفافية الأسواق على كل من متطلبات الإفصاح الداخلي والخارجي. وتدعو المتطلبات الخاصة بالإفصاح الداخلي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة إلى إخطار أعضاء مجلس إدارة الشركة (أو مجلس الرقابة) والمساهمين. أما الإصلاحات المتعلقة بالإفصاح الخارجي فتشمل الإفصاح عن المعاملة إلى سوق المال أو الهيئة المنظمة لسوق المال في غضون 24-72 ساعة بعد إتمام المعاملة، والإفصاح عنها في التقرير السنوي للشركة.

دفع الضرائب

الشكل 8-1

دفع الضرائب: الامتثال الضريبي في شركة صناعية محلية

ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية



الثانية للتشغيل. ويمثل هذا المبلغ، الذي يتم التعبير عنه في صورة نسبة مئوية من الأرباح التجارية، مجموع ما تتحمله المنشأة من مختلف أشكال الضرائب المستحقة الدفع بعد الحاسبة عن الاستقطاعات والإعفاءات المسموح بها.

ما هي البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008؟

استمر الإجهاد في العالم العربي نحو خفض أسعار ضريبة الشركات وتنفيذ أنظمة إلكترونية في 2009/2008، حيث قامت ستة بلدان بتطبيق إصلاحات أدت إلى تسهيل الامتثال الضريبي.

قامت الجزائر بتخفيض سعر الضريبة على أرباح الشركات من 19 في المائة إلى 25 في المائة بالنسبة لقطاعات إنتاج السلع، والتشييد والأشغال العامة، والأنشطة السياحية.

واستبدلت جيبوتي ضريبة المبيعات بضريبة جديدة للقيمة المضافة، التي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2009. وتتم جباية ضريبة القيمة المضافة ونسبتها 7 في المائة على توريد السلع وتقديم الخدمات.

قام الأردن بتبسيط النماذج الخاصة بضريبة الدخل وضريبة المبيعات، كما طبق نظاماً إلكترونياً لتقديم الإقرارات والسداد. وأدخل تعديلات على قوانين الضرائب ليسمح بسداد الضرائب من خلال الإنترنت، وأطلقت الحكومة حملة إعلامية بغرض زيادة الوعي بشأن وسيلة الدفع الجديدة.

ألغى لبنان شرط الحصول على إذن استخدام طريقة الإهلاك المعجل (الاهتلاك)، ويكفي منشآت الأعمال حالياً أن تخطر وزارة المالية بنيتها القيام بذلك.

ويطلب منهم بيان مبالغ الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على هذه الشركة دفعها والإجراءات المتبعة في ذلك.

وتبدأ هذه الشركة من نفس المركز المالي في كل بلد. وتُسجل جميع الضرائب والاشتراكات الإجبارية المدفوعة في السنة الثانية من عملها. ويتم قياس الضرائب والاشتراكات الإجبارية على كافة مستويات الحكومة، وتشمل: الضريبة على أرباح الشركات، والضرائب على رقم الأعمال، وكافة الضرائب الخاصة بالعمالة واشتراكات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الشركة (شاملة الاشتراكات الإجبارية التي يدفعها رب العمل إلى صندوق معاشات تقاعدية خاص أو صندوق التأمين على العاملين)، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، وضرائب المركبات والطرق، وضريبة المبيعات، وغيرها من أنواع الضرائب الصغيرة الحجم (مثل ضريبة الوقود وضريبة الدمغة والضرائب المحلية). كما يتم تسجيل مجموعة متنوعة من الاستقطاعات والإعفاءات المعيارية.

ينطوي هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي:

- عدد مدفوعات الضرائب، الذي يأخذ بعين الاعتبار: طريقة الدفع، ووتيرة الدفع، وعدد الجهات المعنية في دراسة الحالة المعيارية.
- الوقت، الذي يقيس عدد الساعات اللازمة سنوياً لإعداد الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو ضريبة السلع والخدمات، والضرائب الخاصة بالعمالة والاشتراكات الإجبارية.
- مؤشر إجمالي سعر الضريبة، الذي يقيس مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع على الشركة أثناء السنة

الضرائب هي ضرورة لا غنى عنها وبدونها لن تتوافر لدى خزائن الدولة الموارد المالية اللازمة لتوفير خدمات المرافق العامة والبنية الأساسية وغير ذلك من الخدمات. لكن عندما ترتفع الأعباء الضريبية وتبدو المزايا والمنافع المقابلة محدودة، قد تختار الشركات - خاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم منها - الخروج من الأسواق والعمل في القطاع غير الرسمي. وتتمثل إحدى طرق تعزيز الامتثال الضريبي لمنشآت الأعمال في تسهيل إجراءات دفع الضرائب وتبسيطها.

يقوم استقصاء تقرير مارسة أنشطة الأعمال الخاص بالضرائب بتسجيل الضرائب السارية التي يتعين على شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم دفعها والتكاليف الإدارية التي تتحملها للقيام بذلك. وتركز دراسة الحالة الواردة في هذا الاستقصاء على شركة TaxpayerCo، وهي شركة متوسطة الحجم بدأت العمل في العام الماضي. ويقوم تقرير مارسة أنشطة الأعمال بسؤال المختصين المعنيين بالضرائب الذين يتولون الإجابة على الاستقصاء في 183 بلداً مراجعة البيانات المالية لشركة TaxpayerCo وقائمة معيارية للمعاملات التي قامت بها في هذا العام.

الجدول 8-1

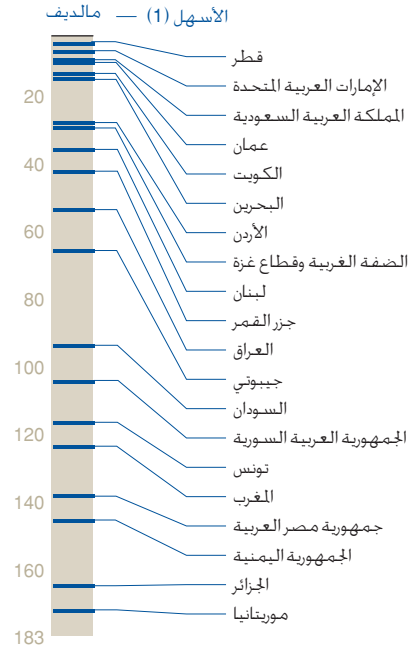
ما هي البلدان التي تتسم بسهولة دفع الضرائب - والبلدان المتسمة بالصعوبة؟

الترتيب العالمي	الترتيب الأكثر صعوبة (الترتيب العربي 20-16)	الترتيب الأكثر سهولة (الترتيب العربي 5-1)
125	المغرب	قطر
140	جمهورية مصر العربية	الإمارات العربية المتحدة
148	الجمهورية اليمنية	المملكة العربية السعودية
168	الجزائر	عمان
175	موريتانيا	الكويت

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد مرات الدفع، والوقت، وإجمالي سعر الضريبة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير مارسة أنشطة الأعمال.

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشّر سهولة دفع الضرائب

الترتيب العالمي (1-183)



ولزيادة تبسيط عملية دفع الضرائب، سمحت الحكومة اللبنانية بإمكانية استخدام السجلات الإلكترونية، بالإضافة إلى السداد الإلكتروني في فروع شركة لبنان بوس (LIBANPOST).

أصدرت سلطنة عمان قانوناً جديداً لضريبة الدخل في مايو/أيار 2009 سيحل محل قانون الضرائب الساري وتعديلاته بشكل تام. ويستهدف القانون الجديد، الذي يسري على الفترات المحاسبية التي تبدأ في الأول من يناير/كانون الثاني 2010 أو بعده، بشكل رئيسي تحديث نظام الضرائب وتبسيط الإجراءات السارية.

وقامت السودان بسن قانون ضرائب جديد في عام 2007 دخل حيز النفاذ في يناير/كانون الثاني 2008. وتضمن القانون الجديد، الذي يهدف إلى تسهيل الامتثال الضريبي للشركات: أسعاراً ضريبية معدلة، وأحكاماً بشأن عمليات الربط الضريبي (التقدير) وإجراءات التظلم والطعن، ومراكز لدفع الضرائب مخصصة للممولين من الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم. وخفض هذا القانون سعر الضريبة على أرباح الشركات من 30 في المائة إلى 15 في المائة لجميع القطاعات باستثناء القطاعين الصناعي والعقاري (10 في المائة) وقطاع الزراعة (0 في المائة). كما قامت السودان بتخفيض ضريبة الأرباح الرأسمالية من

الإطار 8-1

تبسيط الضرائب في الجمهورية اليمنية

تقتضي تهيئة بيئة مناسبة لأنشطة الأعمال - التي تمكن الشركات من النمو والاستثمار وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية - بناء سياسات اقتصادية وإجراءات حكومية سليمة ومؤسسات قطاع عام تتسم بالفعالية. ويكتسب إصلاح النظام الضريبي في الجمهورية اليمنية أهمية بالغة في تحقيق ذلك. فالإيرادات الضريبية منخفضة نسبياً، كما أن العبء الضريبي الذي تتحمله الشركات كبير نسبياً مقارنة بالعبء الضريبي للأفراد.

وعلى الرغم من قيام الحكومة اليمنية بخفض عدد الأدوات الضريبية، وتقليص رسوم الاستيراد، فإن هيكل النظام الضريبي القانوني، وما يتعلق به من أدوات متعددة ونظام معقد للحوافز، لا يزال يشكل عقبة أمام الاستثمار من جانب الشركات. بالإضافة إلى ذلك، اتصف التعامل بين إدارة الضرائب والقطاع الخاص بجو من سوء الظن وسلوكيات التحايل وعدم الوضوح بشأن تنفيذ السياسات والإجراءات الحكومية الضريبية.

وشكلت إدارة قانون الضرائب جانباً كبيراً من هذه المشكلة، إذ فرضت عبئاً على شركات الأعمال، وأسهمت في استشراف الاقتصاد غير الرسمي، وشكلت عنصر ردع أمام الاستثمار. وكان واضحاً أنه ما لم تتم إعادة هيكلة الإدارة الضريبية وإصلاحها، فإن التعديلات التي تم إدخالها على قوانين الضرائب لن تكون ذات جدوى.

وفي يوليو/تموز 2007، بدأ البنك الدولي في مساعدة الحكومة اليمنية على معالجة تلك التحديات. حيث ساعد البنك على تصميم وإدارة برنامج إصلاح واسع النطاق يستهدف تشجيع المشاركة في النظام الضريبي، من خلال تبسيط النظام وترشيده، وتذليل المعوقات أمام دفع الضرائب. وركز الإصلاح بدرجة كبيرة على تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين هيكل مصلحة الضرائب ومستوى كفاءتها.

وبدأ البرنامج اعتباراً من يوليو/تموز 2009 في تحقيق نتائج واضحة. حيث تم تبسيط وتدعيم ضريبة الدخل والأدوات الضريبية على السلع والخدمات، وتم تنفيذ إجراءات حكومية جديدة لمعالجة المشاكل المستترة التي تشكل عائقاً أمام الامتثال الضريبي. كما قامت الحكومة بتوحيد أدوات ضريبية أخرى، مثل الرسوم والتراخيص والضرائب المحلية، وتخفيضها. وكان نظام الضرائب المتكامل الجديد موجهاً لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتم تبسيط الإجراءات والعمليات بغرض خفض تكاليف الامتثال الضريبي، كما جرت إعادة تصميم هيكل الإدارة الضريبية، ما مهد الطريق أمام تنفيذ الإجراءات المبسطة بقدر أكبر من الفعالية.

البلدان إلى إلغاء العديد من الإعفاءات، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحديث نظمها الضريبية.

تسهيل الامتثال عن طريق إصلاحات واسعة النطاق يستهدف العديد من الإصلاحات الضريبية تبسيط القوانين الضريبية وزيادة تسهيل عملية امتثال الشركات للإجراءات الحكومية. ومن الخطوات الجريئة التي اتخذت في هذا المجال، إلغاء الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة، وغير ذلك من أشكال المعاملة الخاصة لمنشآت الأعمال بمختلف أشكالها، وذلك بهدف تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المنشآت. إن إلغاء الإعفاءات الضريبية يمكن أن يكون أمراً عسيراً حيث إنها غالباً ما تُستخدم كحوافز ضريبية لتحقيق أهداف معينة. وتظهر تجارب الإصلاح في مصر أن الأمر يتطلب إرادة سياسية والمشاركة من أصحاب المصلحة كي يكتب لها النجاح.

التحول إلى الأنظمة الإلكترونية

يقدم الكثير من البلدان التي يغطيها تقرير بحارسة أنشطة الأعمال للشركات خيار النظام

5 في المائة إلى 2 في المائة على جميع الأصول الثابتة، ومن 10 في المائة إلى 5 في المائة على العقارات.

وبدءاً من عام 2009 في تونس، أصبح من اللازم على جميع الشركات، التي لا يقل حجم رقم أعمالها عن ما يعادل 1.5 مليون دولار أن تستخدم نظاماً إلكترونياً للضرائب.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

منذ عام 2004، سجل تقرير بحارسة أنشطة الأعمال 18 إصلاحاً في مجال دفع الضرائب في 13 بلداً عربياً، وهي إصلاحات تستهدف تيسير الامتثال الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على كاهل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أدركت بلدان قائمة بالإصلاحات، مثل مصر، أهمية الإصلاح الضريبي في تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية، ومحاربة البطالة، وتحقيق الحكومة الرشيدة. وعند إصلاح نظمها الضريبية، سعت هذه

لكن اعتماد هذه الأنظمة الجديدة قد يكون بطيئاً لأسباب مشتركة في بلدان تقع في جميع مستويات التنمية والنمو.

أهم هذه الأسباب أن الممولين في حاجة إلى الثقة في نظام الدفع. ويتطلب ذلك أنظمة أمنية عالية الجودة لحماية البيانات، كما يتطلب سن قوانين لمعالجة المخاوف المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية وإتاحة إمكانية التوقيع الإلكتروني. ويمكن تنفيذ الدفع الإلكتروني بعدة وسائل من بينها عن طريق الإنترنت. وهناك وسيلة أخرى هي عن طريق التحويل المصرفي الإلكتروني المنتشر في مختلف المناطق ومستويات الدخل، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى أن الممولين يعتبرونه أقل تعرضاً للمخاطر الأمنية.

وفي لبنان، يمكن للممولين الدفع إلكترونياً عن طريق أي مكتب بريد. وفي تونس، أدخلت الحكومة في البداية خياراً وسطاً يسمح لمقدمي الإقرارات إلكترونياً بطبع رقم الإيصال والسداد في أي مأمورية للضرائب (للجباية). وساعدت إصلاحات العام الماضي على جميع الأنظمة الإلكترونية للسداد وتقديم الإقرارات في نظام واحد.

الجدول 2-8

ما هي البلدان القائمة بتسهيل دفع الضرائب - وما هي البلدان التي لا تفعل ذلك - وما هي البلدان التي بها أعلى نسبة أو أدنى نسبة إجمالي سعر ضريبة؟

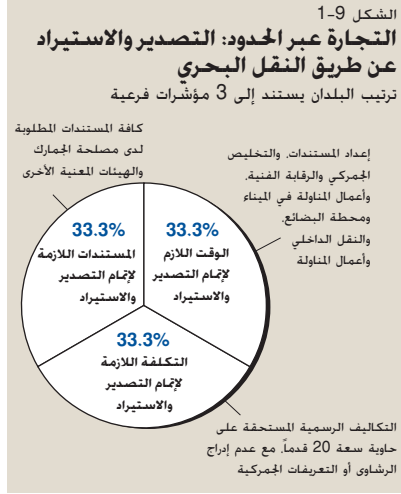
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
الأقل عدداً			الأكثر عدداً
قطر	1	الجزائر	34
العراق	13	جيبوتي	35
عمان	14	موريتانيا	38
المملكة العربية السعودية	14	السودان	42
الإمارات العربية المتحدة	14	الجمهورية اليمنية	44
الوقت (بالساعات سنوياً)			
الأكثر سرعة			الأكثر بطئاً
الإمارات العربية المتحدة	12	الجمهورية العربية السورية	336
البحرين	36	الغرب	358
قطر	36	الجزائر	451
عمان	62	جمهورية مصر العربية	480
المملكة العربية السعودية	79	موريتانيا	696
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)			
الأدنى			الأعلى
قطر	11.3	جمهورية مصر العربية	43.0
الإمارات العربية المتحدة	14.1	العربية	43.0
المملكة العربية السعودية	14.5	الجمهورية اليمنية	47.8
السعودية	62.8	تونس	62.8
البحرين	15.0	الجزائر	72.0
الكويت	15.5	موريتانيا	86.1

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإلكتروني لتقديم الإقرارات والسداد، حيث تقوم نسبة كبيرة من منشآت الأعمال في 56 بلداً باستخدام الأنظمة الإلكترونية. وهذا ليس بالأمر المستغرب، فجميع البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستثناء بلد واحد تسمح للشركات باستخدام النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات والسداد. ويتزايد هذا الاتجاه أيضاً بين البلدان النامية. وفي السنوات الخمس الماضية، قام 31 بلداً بتطبيق أنظمة إلكترونية شاملة إلى حد ما. ويقوم 14 بلداً آخر بتطبيق نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات أو للسداد أو قام بذلك للتو ويشجع الممولين على استخدامه.

وحرص بلدان كثيرة على استخدام التكنولوجيا في تسهيل دفع الضرائب، وذلك لسبب منطقي. فمن شأن الأنظمة الضريبية الإلكترونية، إذا تم تنفيذها بشكل سليم واستخدامها من قبل الشركات، أن تسرع من الإجراءات وتحسن من بيانات التحصيل وتخفف من نسبة الخطأ. وفي كثير من البلدان النامية، مازال توفر إمكانية استخدام الإنترنت يمثل عقبة.

التجارة عبر الحدود



الخاصة بالمستندات، والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة الفنية، ورسوم أعمال المناولة في الموانئ والنقل الداخلي. ولا ينتمل مقياس التكلفة التعريفية الجمركية أو الرسوم.

تزداد القدرة التنافسية العالمية في البلدان التي لديها أنظمة جمركية فعالة وشبكات نقل جيدة وعدد أقل من المستندات، مما يؤدي إلى تسهيل التقيد بإجراءات التصدير والاستيراد وخفض تكلفتها. ويمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى زيادة الصادرات التي ترتبط بدورها بتسريع معدلات النمو وخلق المزيد من فرص العمل. وبالمقابل، يرتبط ارتفاع المستندات المطلوبة بزيادة مستوى الفساد في الإدارة الجمركية. وقد تحاشى العديد من الشركات التجارية التعامل مع الجمارك كلياً، بسبب طول فترات التأخير واضطرابها بصورة متكررة لدفع الرشاوى، ومن ثم تلجأ إلى تهريب البضائع عبر الحدود. ويقوض ذلك الغرض الأساسي من مراقبة حركة التجارة عند المنافذ الحدودية، والذي يتمثل في: خصيل الضرائب وضمان النوعية العالية للبضائع.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قامت ستة بلدان في العالم العربي بإصلاحات أدت إلى تسهيل التجارة عبر الحدود في 2009/2008، وهي: الأردن، والكويت، والسودان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية.

واصلت الأردن جهود الإصلاح التي بدأتها في عام 2006 بغرض تحسين برنامج إدارة المخاطر في مصلحة الجمارك. وبحلول شهر مايو/أيار 2009، لم تزد نسبة البضائع التي خضعت للتفتيش المادي على 30 في المائة من إجمالي البضائع التي مرت عبر ميناء العقبة. ونتيجة لتطبيق نظام تقديم الإقرارات الجمركية قبل الوصول (PREAR-

شحنة من البضائع عن طريق النقل البحري. ويجري تسجيل كل إجراء - مع المستندات المصاحبة والوقت والتكلفة - لعمليتي الاستيراد والتصدير - بدءاً من الاتفاق التعاقد بين طرفين وحتى تسليم البضائع. على صعيد عملية الاستيراد، تتراوح الإجراءات التي يتم قياسها بين وصول السفينة إلى ميناء/منفذ الدخول، وتسليم الشحنة في مستودعات المستود. أما في عملية التصدير، فتتراوح الإجراءات التي يتم قياسها بين تعبئة البضائع وتغليفها في المصنع، وشحنها من ميناء/منفذ الخروج. ويتم السداد بواسطة خطاب اعتماد، كما يجري أخذ الوقت والتكلفة اللازمين لإصدار خطاب الاعتماد بعين الاعتبار.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والبضائع المتبادلة جاريةً. ومنشأة الأعمال المعنية هي عبارة عن شركة متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً، وتقع في ضواحي أكبر مدينة جارية في البلد المعني. وهي شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة، وملوكة ملكية محلية بالكامل، ومسجلة تسجيلياً رسمياً وتعمل بموجب القوانين والإجراءات الحكومية التجارية المعمول بها في هذا البلد. والبضائع المتبادلة تجارياً هي منتجات عادية مصنعة بشكل قانوني، ويتم نقلها في حاوية بضائع جافة سعة حمولتها الكاملة 20 قدماً.

وتشمل المستندات: المستندات المستوفاة في الميناء، والإقرارات الجمركية ومستندات التخليص الجمركي، بالإضافة إلى المستندات الرسمية الأخرى التي يجري تبادلها بين الطرفين المعنيين في هذه الصنفقة. ويتم تسجيل الوقت بالأيام التقويمية بدءاً من نهاية كل إجراء. وتشمل التكلفة الرسوم المفروضة على حاوية سعتها 20 قدماً من البضاعة مقيمة بالدولار الأمريكي. ويتم إدراج جميع الرسوم المرتبطة باستيفاء إجراءات تصدير البضائع أو استيرادها، مثل: التكاليف

تشير الدراسات والتقارير إلى المنافع الكبيرة المتأثية من التبادل التجاري، كما تشير إلى العوائق التي تعترض طريقها. وتبين هذه الدراسات والتقارير أن من شأن التعريفات الجمركية ونظام الحصص وبعُد المسافات عن الأسواق الكبيرة أن تؤدي إلى زيادة تكلفة البضائع زيادة كبيرة، أو إعاقة التبادل التجاري برمته. لكن العالم أخذ في الانكماش في ضوء زيادة أحجام السفن وسرعة الطائرات. وقد أدت اتفاقيات التجارة العالمية والإقليمية إلى تخفيض الحواجز التجارية. ومع ذلك، فما زالت حصة أفريقيا من التجارة العالمية أقل اليوم ما كانت عليه قبل 25 عاماً. وينطبق الأمر نفسه على منطقة الشرق الأوسط، إذا استثنينا صادراتها النفطية. وفي هذا الصدد، يواجه العديد من أصحاب الشركات عوائق كثيرة في تصدير البضائع أو استيرادها، ومن ذلك طول فترات التأخير عند المنافذ الحدودية. وكثيراً ما تصيب هذه الأوضاع أصحاب الشركات باليأس، وتشكل عائقاً نفسياً أمام غيرهم يمنعهم من المحاولة. والحقيقة أن المنافع المحتملة من تسهيل التجارة يمكن أن تفوق المنافع الناشئة عن تخفيض التعريفات الجمركية بمفردها.

يصف تقرير مراسة أنشطة الأعمال المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير أو استيراد

الجدول 1-9

أي البلدان تقوم بتسهيل التجارة عبر الحدود - وأيهما لا تقوم بتسهيلها؟

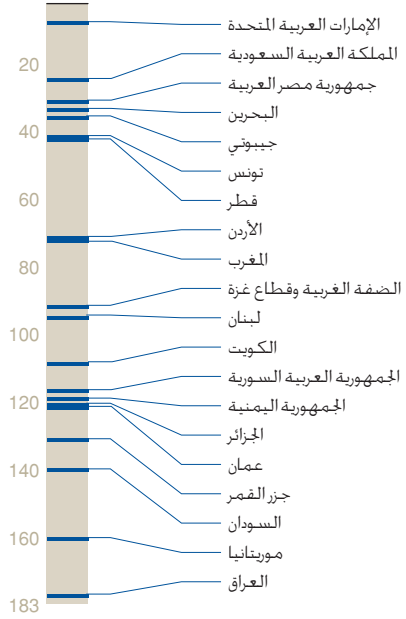
الترتيب العالمي	الأكثر صعوبة (الترتيب العربي 16-20)	الترتيب العالمي	الأكثر سهولة (الترتيب العربي 1-5)
123	عمان	5	الإمارات العربية المتحدة
133	جزر القمر		السعودية
142	السودان	23	جمهورية مصر العربية
163	موريتانيا	29	البحرين
180	العراق	32	جيبوتي
		34	

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد المستندات، والوقت، والتكلفة اللازمة لإتمام معاملة الاستيراد والتصدير.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير مراسة أنشطة الأعمال.

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود (الترتيب العالمي (1-183))

الأسهل (1) — سنغافورة



الراهن) أن تفضادى خضوع حاوياتها للتفتيش. كما ساعد قيام الأردن بتطبيق النظام الآلي للبيانات الجمركية "ASYCUDA WORLD" الذي يمكن الوصول إليه على مدار الساعة من خلال شبكة الإنترنت، على تسريع إنهاء الإجراءات الجمركية.

قامت الكويت بمكنة الإدارة العامة للجمارك، ويمكن حالياً تقديم قوائم الشحن من خلال الإنترنت. وقد أدى هذا التطوير، إلى جانب تحسين التنسيق بين سلطات الجمارك والموانئ، إلى خفض الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير والاستيراد.

وسهل السودان على الشركات التجارية تقديم الإقرارات الجمركية من خلال الإنترنت، وقام بربط 10 مكاتب جمركية أخرى بالنظام الإلكتروني للبيانات الجمركية، ما أدى إلى تبسيط إجراءات التخليص الجمركي. كما أدخل جهازي مسح ضوئي في ميناء بور سودان، ما أدى إلى تسريع إجراءات التفتيش.

قامت تونس بتوسيع نطاق نظام الشباك الموحد الإلكتروني (TRADENET) الخاص بالمعاملات التجارية. ويمكن حالياً إرسال معظم المستندات المطلوبة لتخليص البضائع من خلال شبكة

الجدول 2-9

أي البلدان تقوم بتسهيل عملية التصدير - وأيهما لا تقوم بتسهيلها؟

عدد المستندات اللازمة		الوقت (بالأيام)		التكلفة (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	
الأقل عدداً	الأكثر عدداً	الأقل سرعة	الأكثر بطئاً	الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة
الإمارات العربية المتحدة	4	الإمارات العربية المتحدة	8	الإمارات العربية المتحدة	593
السورية	8	الجمهورية اليمنية	27	الجمهورية العربية السورية	1,190
قطر	5	جزر القمر	30	المملكة العربية السعودية	1,248
المملكة العربية السعودية	5	السودان	32	المغرب	1,520
البحرين	5	جمهورية مصر العربية	14	الأردن	2,050
جيبوتي	5	المغرب	14	السودان	3,900
تونس	5	تونس	102	العراق	735
جيبوتي	5	السعودية	15		

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإنترنت. لكن ما زال يتعين على الشركات التجارية إحضار المستندات الأصلية إلى المكاتب الجمركية للتحقق منها.

وواصلت الإمارات العربية المتحدة جهودها الرامية إلى تحسين مرافق البنية الأساسية المادية وغير المادية لديها. وتضم المحطة الثانية للحاويات في دبي الآن 29 رافعة جسرية عملاقة و 60 رافعة متحركة على سلك حديدية، ما أدى إلى خفض الوقت اللازم لتحميل السفن. كما ساعد تحسين عملية معالجة المستندات وتقليل التكاليف الإدارية في العديد من البنوك على خفض تكلفة أدوات تمويل التجارة. ونتيجة لزيادة استخدام التكنولوجيا في محطة الحاويات في جبل علي، تم إلغاء شرط تقديم إيصالات محطة تناول البضائع.

وطبقت الجمهورية اليمنية نظام (ASY-CUDA++)، ما أتاح إمكانية تقديم الإقرارات إلكترونياً. كما أدخلت نظام تفتيش مستند إلى تحليل المخاطر، الأمر الذي أدى إلى تخفيض الوقت اللازم للتخليص الجمركي.

أي البلدان تقوم بتسهيل عملية الاستيراد - وأيهما لا تقوم بتسهيلها؟

عدد المستندات اللازمة		الوقت (بالأيام)		التكلفة (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	
الأقل عدداً	الأكثر عدداً	الأقل سرعة	الأكثر بطئاً	الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة
الإمارات العربية المتحدة	5	الإمارات العربية المتحدة	9	الإمارات العربية المتحدة	579
المملكة العربية السعودية	5	جمهورية مصر العربية	15	قطر	657
البحرين	5	البحرين	15	المملكة العربية السعودية	678
جيبوتي	5	المغرب	17	السورية	2,900
جمهورية مصر العربية	6	المملكة العربية السعودية	18	جمهورية مصر العربية	823
الضفة الغربية وقطاع غزة	6	السعودية	101	تونس	858
لبنان	9	العراق	101		

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

منذ عام 2004، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تطبيق 21 إصلاحاً أدى إلى تسهيل التجارة عبر الحدود في 12 بلداً عربياً. وكانت مصر والمغرب البلدين الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات في العالم العربي في هذا المجال. وفيما يلي استعراض لبعض الإصلاحات الأكثر فعالية التي تم تطبيقها في العالم على مدى هذه السنوات.

الأخذ بالنظام الإلكتروني

ما زال تركيب أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات لتقديم المستندات والوثائق ومعالجتها بشكل إحدى الطرق الشائعة والفعالة لخفض فترات التأخير في عملية التجارة عبر الحدود فيما بين البلدان بغض النظر عن مستوى دخلها. وتباين تكلفة التطبيق تبعاً إلى حد ما لدى تعقد النظام المستخدم. وعادة ما تكون البرامج الجاهزة أقل تكلفة مقارنة بالبرامج المصممة حسب الاحتياجات - بالرغم من أن الأخيرة قد تكون أكثر ملاءمة لتلبية خصوصية الإجراءات التجارية في بلد ما.

الإطار 9-1

تسارع وتيرة الإصلاحات الرامية إلى تسهيل التجارة

شكلت البيئة التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حجر عثرة أمام مشاركتها في سلاسل التوريد العالمية. ففي عام 1975، كانت حصة المنطقة من الصادرات المصنعة 0.82 في المائة. وبحلول عام 2008، ارتفعت هذه الحصة لتصل فقط إلى 1.06 في المائة. وخلال الفترة الزمنية نفسها، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ارتفاع حصتها من الصادرات المصنعة من 1.25 في المائة إلى 4.16 في المائة، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ من 1.71 في المائة إلى 20 في المائة. والواقع أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأخرت كثيراً عن باقي مناطق العالم باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء. وتشير إحدى الدراسات إلى أن من شأن الإجراءات التجارية المرهقة أن تقوض المنافع المتأتية من تحسين القدرة على النفاذ إلى الأسواق¹.

يقضي المصدرون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المتوسط 23 يوماً لاستيفاء كافة إجراءات التصدير - وهو ما يزيد بواقع 12 يوماً على المتوسط السائد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. لماذا؟ هناك عدة أسباب لذلك.

لا يتطلب إتمام المعاملة التجارية في الكثير من البلدان الرائدة في مجال التجارة سوى 4 مستندات، أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنه يتطلب في المتوسط 7 مستندات. وتتطلب عملية التبادل التجاري التعامل بصورة متكررة مع العديد من المسؤولين والهيئات المعنية، بدلاً من القيام ببساطة بإرسال المستندات إلكترونياً. وغالباً ما تشتكي الشركات التجارية في أحوال كثيرة من اضطرارها لتقديم رشاوى بغرض تسريع إجراءات التخليص الجمركي.

وتخضع نسبة كبيرة من البضائع المتبادلة جازياً لعمليات تفتيش مادي عند المنافذ الحدودية. وتبين بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أن أكثر من 50 في المائة من البضائع التي تمر عبر الحدود في الكثير من بلدان المنطقة تخضع للتفتيش المادي (تصل النسبة في بعض البلدان إلى 100 في المائة). بينما لا تتعدى هذه النسبة نحو 10 في المائة في البلدان الرائدة في مجال التجارة.

وما زالت أسواق الخدمات الحيوية الداعمة للتجارة عبر الحدود، كالنقل البري باستخدام الشاحنات والوساطة الجمركية وخدمات محطات الحاويات، عاجزة عن المنافسة في العديد من بلدان المنطقة، ويرجع ذلك في الغالب إلى الإجراءات الحكومية المرهقة والتكتلات الاحتكارية². وتدفع الشركات التجارية الثمن من خلال ارتفاع التكاليف وانخفاض نوعية الخدمات.

والسار في الأمر أنه لا يتعين على البلدان القائمة بالإصلاح الساعية لإيجاد طرق خلق بيئة مشجعة للتجارة النظر بعيداً لاستقاء الدروس. فقد تسارعت وتيرة إصلاحات تسهيل التجارة في المنطقة في الآونة الأخيرة، حيث أنشأت الإمارات العربية المتحدة نافذة إلكترونية تربط بين الموائى والإدارة الجمركية، ويمكن للشركات التجارية حالياً استيفاء معظم المعاملات من خلال الإنترنت. وتأتي الإمارات ضمن البلدان العشرة المنصدرة لمؤشر سهولة التجارة عبر الحدود في العالم. أما الأردن، فكانت مضرب المثل عندما اعتمدت أنظمة التفتيش المستندة إلى تحليل المخاطر. وتقتصر عمليات التفتيش المادية حالياً على الشاحنات الأكثر خطورة. وبدأ كل من الأردن ومصر تطبيق عمليات المراجعة بعد إنهاء التخليص الجمركي لبعض كبار المستوردين، مما سرّع إجراءات التخليص الجمركي للشركات ذات سجل الأداء المتميز.

1. آلان ديس، "تأثير اتفاقات التجارة الإقليمية وتسهيل التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ورقة خاصة بحوث السياسات 3837 (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2006).

2. جوليا ديفلين وبيتر بي، "الخدمات اللوجستية للتجارة في البلدان النامية: حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الاقتصاد العالمي

456-435: (2005) 28

معاً أطرافاً عديدة، وقد يضطر بعضها إلى التنازل عن بعض صلاحياته، فإنه يتطلب مساندة سياسية قوية كي يُكَلَّل بالنجاح. وفي كوريا، يرجع نجاح نظام الشباك الواحد إلى الأولوية التي أعطتها الحكومة على أعلى المستويات لإصلاحات تسهيل التجارة.

تسهيل مشاركة القطاع الخاص في خدمات التجارة

الإجراءات الجمركية ليست العامل الوحيد المؤثر على الوقت والتكلفة المتعلقين بالتجارة عبر الحدود. فالجهات الخاصة المعنية بتقديم خدمات التجارة - مثل المخلصين الجمركيين، وشركات النقل البري بالشاحنات، وشركات تقديم الخدمات في الموانئ - تلعب جميعاً دوراً مهماً. ولا شك أن نوعية خدماتها وما خُصَّله من رسوم يؤثران على قدرة التجارة على المنافسة. وفي مقدور الحكومات، عن طريق تذييل القيود المرهقة على عمليات التجارة، المساعدة على زيادة المنافسة، ومن ثم تحسين نوعية الخدمات وتقليص تكلفتها.

وفي العديد من البلدان النامية، يتعين على الشركات التجارية بالرغم من انخفاض مستويات الأجور دفع رسوم أعلى إلى المخلصين الجمركيين مقارنة بنظرائهم في البلدان المتقدمة. فالمخلصون الجمركيون يخضعون في الغالب للقواعد والإجراءات الصادرة عن الأجهزة الحكومية المعنية. لكن وضع حدود قصوى على عدد المخلصين الجمركيين، وارتفاع رسوم الترخيص، وشروط التأهل الشاق، وفرض التدريب غير المنتظمة، يؤدي إلى تقييد دخول مخلصين جمركيين جدد والحد من المنافسة، فضلاً عن مساهمته في ارتفاع رسوم التخليص.

تؤدي زيادة المنافسة إلى تغيير للأفضل. فبعد أن قامت الجزائر بتسريع إجراءات الموافقة على طلبات ترخيص مخلصين جدد، انخفضت رسوم التخليص الجمركي بنسبة 40-50 في المائة. لكن ارتفاع رسوم الخدمة في بعض البلدان يعكس الرشاوى التي يضطر المخلصون لدفعها لاجتياز مناهة الإجراءات التجارية. ومن الضروري النظر إلى هذه الأمور بصورة متكاملة.

تكتسي المنافسة الدرجة نفسها من الأهمية في مجال النقل البري للبضائع، إذ يمكن لتسهيل سبل الوصول إلى الموانئ المنسمة بالكفاءة والقدرة على المنافسة أن يعطي دفعة كبيرة لأفاق التجارة المستقبلية في أي بلد. وتواجه البلدان المنخفضة الدخل بصفة عامة ارتفاع تكاليف الموانئ نظراً في جانب منه لضعف بنيتها الأساسية. ويُعتبر تطوير مرافق البنية الأساسية للموانئ أمراً باهظ التكلفة. كما يمكن أن يواجه تطوير القدرة التنافسية للموانئ في بلد ما عراقيل نتيجة للكثير من القضايا، منها عدم ملاءمة الإجراءات الحكومية.

إنشاء نظام الشباك الواحد

إنشاء نظام الشباك الواحد خاص بالمعاملات التجارية هو طريقة أخرى لتسريع عمليات التجارة عبر الحدود وتسهيلها. ففي كوريا، جعل مشروع الشباك الواحد الشامل، الذي أُجِّز في يوليو/تموز 2008، من الممكن للشركات التجارية والهيئات الحكومية والقطاع الخاص أن تتبادل المعلومات بصورة فورية - وشمل ذلك الشركات، والبنوك، والمخلصون الجمركيون، وشركات التأمين، ووكلاء الشحن، مما أدى إلى تسريع إصدار الموافقات. ويُقدَّر الوفر المالي في تكاليف العمالة والطباعة وتسليم الأوراق والتخزين والخصر بحوالي ملياري دولار أمريكي سنوياً.

لكن الإصلاحات لا تسير دائماً بصورة سلسة. فنظراً لأن نظام الشباك الواحد يجمع

التكنولوجيا ليست عصا سحرية. فمناخ أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات يمكن أن تقوض نتيجة لعوامل عدة. ففي الكثير من البلدان الأفريقية التي طورت أنظمة آلية لتجهيز البيانات الجمركية - مثل غانا، تشتكي الشركات التجارية من عدم انتظام التيار الكهربائي وارتفاع أسعار توصيلات الإنترنت عالية السرعة.

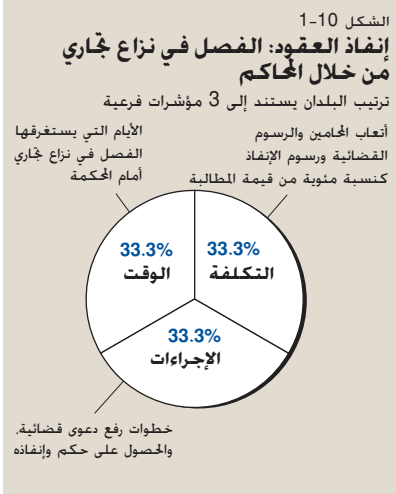
كما يمكن أن يتسبب عدم وجود تشريع ينظم التوقيعات والمعاملات الإلكترونية في حدوث مشاكل، وأن يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في نظام التخليص الجمركي. ففي تونس، على سبيل المثال، مازال يتعين على الشركات التجارية تقديم مستندات ورقية بالرغم من وجود نظام إلكتروني.

ومن الضروري تناول كل هذه الشواغل لضمان نجاح إصلاحات أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات.

وفي بلدان كثيرة، تؤدي الإجراءات الحكومية إلى تقييد أو عدم تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات الموانئ. وفي ظل غياب الإجراءات والأنظمة وهياكل الحوافز المناسبة، يمكن أن تغدو مشاركة القطاع الخاص مجرد استبدال مقدم خدمة تابع للقطاع العام يفتقر إلى الكفاءة بأخر محتكر من القطاع الخاص يفتقر أيضاً إلى الكفاءة. ويمكن أن يساعد تصميم العقود والإجراءات الحكومية والإشراف عليها - التي تتجسد في سياسات التسعير الملائمة والإجراءات والقواعد المنظمة للعمل والعمال. ومدة العقد - على تحويل مشاركة القطاع الخاص إلى خدمات موانئ قادرة على المنافسة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً كبيراً في أداء ميناء جيبوتي وميناء العقبة الأردني. ويرجع ذلك في جانب منه إلى ملاءمة تصميم العقود والإجراءات الحكومية، الأمر الذي شجع الاستثمارات التي تقوم بها بعض الشركات الخاصة الرائدة في العالم في مجال تشغيل محطات الحاويات.

إنفاذ العقود



إلى تفضيل التعامل فقط مع مجموعة صغيرة من الجهات والأشخاص من يعرفون بعضهم بعضاً من معاملات سابقة.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قامت أربعة بلدان في العالم العربي بإصلاحات أدت إلى تسهيل إنفاذ العقود في 2009/2008، وهي: الجزائر، ومصر، والأردن، والصفحة الغربية وقطاع غزة.

قامت الجزائر بسن قانون جديد للإجراءات المدنية، وبمكينة عمل المحاكم. ويضفي القانون الجديد طابعاً رسمياً على الإجراءات ويتناولها بقدر من التفصيل والإسهاب، ويحدد مدداً زمنية قطعية، بما يجعل القاضي مسؤولاً عن إنفاذها. ويقيد القانون الجديد عدد جلسات النظر في القضية بحد أقصى قدره خمس جلسات ما لم تكن هناك ظروف استثنائية. كما أن القضاة ملزمون بعرض فرصة الوساطة على الأطراف المتنازعة. ويشترط القانون الجديد كذلك أن تكون كافة المستندات باللغة العربية، وهي اللغة الرسمية للجزائر. وتعمل الحكومة حالياً على ميكنة أعمال المحاكم بصورة تامة، وتضم قائمة الإصلاحات في هذا المجال: إنشاء سجل إلكتروني للدعاوى وتركيب برامج إلكترونية لإدارة الدعاوى.

وبدأت مصر في تشغيل المحاكم الاقتصادية الجديدة في أكتوبر/تشرين الأول 2008.

وطبقت الأردن إصلاحات واسعة النطاق في المحاكم. فيقصد تحسين توزيع عبء القضايا، قامت الأردن برفع الحد الأدنى للقضايا التي تنظرها المحاكم المدنية في أول درجة (محكمة الصلح) من 3000 دينار أردني إلى 7000 دينار (حوالي 10 آلاف

لاسترداد المبلغ المستحق بموجب عقد بيع البضاعة 200) في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ويتم رفع الدعوى أمام محكمة تقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني - وهي مختصة بالقضايا التجارية التي تعادل 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد، ويكون النزاع على أسس موضوعية. ويكون الحكم لصالح الشركة البائعة 100 في المائة، ولا تستأنف الشركة المشتري الحكم. وتقوم الشركة البائعة بإنفاذ الحكم ويتم خصيل الأموال بنجاح من خلال بيع أصول الشركة المشتري في مزاد علني.

وينطوي مؤشر سهولة إنفاذ العقود على 3 مؤشرات فرعية:

- عدد الإجراءات، الذي يعرف بأنه أي تعامل بين طرفين أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة. ويشمل ذلك خطوات إقامة الدعوى، وخطوات سير المحاكمة، والخطوات الضرورية لإنفاذ الحكم.
- الوقت، ويسجل عدد الأيام التقويمية من اللحظة التي ترفع فيها الشركة البائعة دعاها أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين. ويشمل ذلك كلاً من الأيام التي تعقد فيها جلسات الدعوى وفترات الانتظار فيما بينها.
- التكلفة، التي تحسب كنسبة مئوية من قيمة المطالبة، مع افتراض أنها تعادل 200 في المائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ويتم فقط تسجيل ثلاثة أنواع من التكاليف: هي الرسوم القضائية (شاملة أتعاب الخبراء)، وتكاليف الإنفاذ (شاملة تكاليف بيع أصول الشركة المشتري في مزاد علني)، وأتعاب المحامين.

يتساوى تأخر العدالة في الغالب مع الحرمان منها. ففي بلدان كثيرة، لا يستطيع سوى الأغنياء اللجوء إلى المحاكم. بينما يصعب على الآخرين الحصول على العدالة. ومع غياب عنصر الكفاءة في المحاكم، يتراجع عدد الشركات التي تقوم بالاستثمار أو العمليات التجارية، وتميل الشركات

من المرجح أن يزداد عدد المقترضين والعملاء الجدد الذين تتعامل معهم منشآت الأعمال عندما يتسم إنفاذ العقود بالكفاءة. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مدى كفاءة الجهاز القضائي في تسوية النزاعات التجارية، ويتبع في سياق ذلك تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وتجمع البيانات من خلال دراسة قوانين الإجراءات المدنية وغيرها من الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل المحاكم، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التفاوضي (شارك 25 في المائة من قضاة هذه البلدان في تلك الاستقصاءات).

ويتعلق هذا النزاع الذي تتناوله هذه الحالة بعقد خاص ببيع بضائع بين شركتي أعمال (الشركة البائعة والشركة المشتري)، وهما تعملان في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وتبيع الشركة البائعة للشركة المشتري وتسلمها بضائع تعادل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وترفض الشركة المشتري سداد الثمن بحجة أن البضاعة ليست بالجودة المطلوبة. ولذلك، قامت الشركة البائعة برفع دعوى قضائية على الشركة المشتري

الجدول 1-10

ما هي البلدان التي يسهل فيها إنفاذ العقود، وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

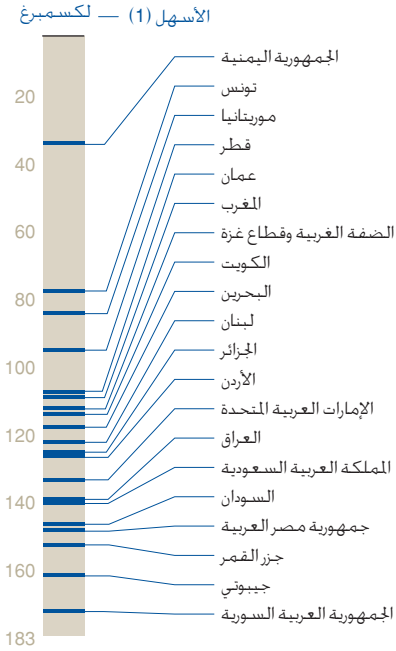
الترتيب العالمي	الأكثر سهولة (الترتيب العربي 1-5)	الأكثر صعوبة (الترتيب العربي 16-20)	الترتيب العالمي
146	الجمهورية اليمنية	السودان	35
148	تونس	جمهورية مصر العربية	77
153	موريتانيا	جزر القمر	83
161	قطر	جيبوتي	95
176	عمان	الجمهورية العربية السورية	106

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة للفصل في نزاع تجاري من خلال المحاكم.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 10-2

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشرات سهولة إنفاذ العقود (الترتيب العالمي (1-183))



سقف المطالبات في محاكم المطالبات الصغيرة عند 20 في المائة أو أقل من متوسط الدخل القومي للفرد.

وبوسع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد بشكل كبير من محاكم المطالبات الصغيرة. وإدراكاً من الاتحاد الأوروبي لهذا، أصدر في شهر يناير/كانون الثاني 2009 قراراً جديداً لوضع إجراء للمطالبات الصغيرة في القضايا عبر الحدود إذا كانت أقل من 2000 يورو. ويستهدف هذا الإجراء التعامل مع عمليات الإنفاذ غير الكفؤة للديون، التي تشكل خطراً رئيسياً يهدد بقاء مؤسسات الأعمال، ولا سيما الصغيرة منها والمتوسطة.

استخدام المعايير الإرشادية كدليل

يتيح إجراء مقارنة فيما بين بلدان العالم من حيث عدد القضاة الذين يشاركون في دراسة الحالة المعيارية التي يستخدمها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قدرًا كبيرًا من المعلومات. وفي معظم البلدان، يتم في العادة تخصيص قاض واحد لنظر قضية تجارية بسيطة. لكن في حوالي 10 في المائة من البلدان، وبخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشترط القانون أن ينظر 3 قضاة في القضية. وفي حين أن وجود قضاة إضافيين قد يمثل قيمة مضافة لعملية صنع القرار، يمكن لقاض واحد أن ينظر في كثير من القضايا التجارية ولا سيما القضايا العادية منها.

وكانت تكلفة هذه المبادرة، بما في ذلك نقل بعض الموظفين وتدريبهم ووضع نماذج جديدة وحتى تجديد المباني، تقل عن مليون دولار.

تحديث حدود المطالبات

أعاد معظم البلدان توزيع مسؤوليات محاكم الدرجة الأولى لضمان زيادة الكفاءة في النظر في القضايا. وتقوم غالبية البلدان التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بإدارة نظام للمحاكم المدنية يتألف من درجتين. وحسب قيمة المطالبة في الدعوى، وفي بعض الحالات موضوع الدعوى، تتوجه الدعوى إما إلى محكمة الدرجة الأدنى - غالباً ما تكون محكمة صلح أو محكمة المدينة - أو إلى الدرجة الأعلى. ويقوم بعض البلدان بتطبيق المزيد من التقسيمات للدرجة الأدنى والدرجة الأعلى.

وتتباين البلدان من حيث التفرقة بين محاكم الدرجة الأدنى والدرجة الأعلى تبايناً صارخاً. فالحد المالي يتراوح من 240 دولاراً في غيانا إلى 45 ألف دولار في أستراليا. وعلى مستوى العالم، تنظر المحاكم الأعلى درجة القضايا التي تزيد في المتوسط على 126 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

وبصرف النظر عن المستوى، ينبغي تحديث هذه الحدود المالية القصوى بانتظام لضمان توزيع عبء العمل حسب ما هو مستهدف له في البداية. ومع استمرار النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، يمكن لهذه الحدود القصوى أن تصبح قديمة سريعاً، وتنوُّ محاكم الدرجة الأعلى بعبء كبير. وقام بعض البلدان في الآونة الأخيرة بتعديل هذه الحدود القصوى. وفي عام 2009، قام الأردن بزيادة الحد المالي لمحاكم الدرجة الأدنى بأكثر من الضعف.

الاعتماد على محاكم دعاوى المطالبات الصغيرة

يمكن في أغلب الأحوال تسوية المنازعات التجارية البسيطة في محاكم دعاوى المطالبات الصغيرة، الأمر الذي يقلل من العبء على محاكم الدرجة الأعلى. ومن شأن القواعد الإجرائية المبسطة المساعدة على تعجيل المحاكمات وإصدار الأحكام. ويشمل ذلك استخدام نماذج نمطية لتقديم المطالبات، والمرافعات الشفهية، ووضع قيود على أنواع الأدلة وعلى استجواب محامي الخصم للشهود. وتفرض محاكم دعاوى المطالبات الصغيرة على القضاة أيضاً البت في القضية بعد فترة قصيرة من إغلاق باب المرافعة. وعادة ما تتعامل هذه المحاكم مع الدعاوى التي تتراوح من 200 دولار في الهند إلى ما يصل إلى 21 ألف دولار في كوريا. وخذ معظم البلدان

دولاً). كما أنشأت أفساساً تجارية متخصصة على مستوى كل من محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الصلح. وطبقت الحكومة الأردنية كذلك نظام كمبيوتر لإدارة القضايا "الميزان 2"، وهو نسخة محسنة من البرنامج الأصلي المستخدم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويضيف النظام الجديد سمات أخرى مثل إخطار المحامين برسائل نصية، وإطلاع الأشخاص المحول لهم على سجلات المحكمة عن طريق الإنترنت، وإمكانية الإطلاع على النسخة الإلكترونية لكل قضية.

وبدأت الضفة الغربية وقطاع غزة تجربة نظام "الميزان 2" في الوقت الذي تقوم فيه بإصلاحات واسعة النطاق في المحاكم. وتم تعيين قضاة جدد وتدريبهم. وأصبح نص قانوني جديد - يجيز لقاضي التسوية النظر في الدعاوى المرفوعة أمام محاكم الصلح (التي تقل قيمتها عن 10 آلاف دينار أردني) - ساري المفعول. وحُصص للمحاكم التي تتحمل عبئاً كبيراً من القضايا مثل محكمة رام الله قاض للتنفيذ يكون مسؤولاً عن التعامل مع الأمور الناشئة عن تنفيذ الأحكام. وأدت هذه التغيرات إلى تخفيض متوسط الوقت اللازم لتسوية أي نزاع تجاري من 600 يوم إلى 700 يوم.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

منذ عام 2004، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تطبيق 5 إصلاحات أدت إلى تسهيل إنفاذ العقود في 5 بلدان عربية. ويفترض واضعو السياسات في أحوال كثيرة أن عملية الإصلاح القضائي تستغرق سنوات طويلة وتتكلف أموالاً طائلة. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تعتزم إنفاق نحو ملياري دولار على تحديث نظام المحاكم خلال السنوات المقبلة.

لكن يمكن في أحوال كثيرة تحسين كفاءة المحاكم من خلال إجراءات بسيطة وموجهة. وما يساعد على تركيز جهود الإصلاح إجراء تحليل تمهيدى للعملية الكاملة لتحرك الدعوى التجارية خلال نظام المحاكم، إلى جانب تجميع إحصاءات عن المحاكم. وتتراوح رسوم الاستشارات ذات الصلة من 80 ألف دولار إلى 500 ألف دولار وفقاً لحجم النظام القضائي وجودة البيانات.

وتبعاً لعبء القضايا في المحكمة، قد يكون من المنطقي إنشاء محاكم تجارية جديدة. وحين يكون عدد الدعاوى التجارية المطلوب النظر فيها قليلاً، يتيح إنشاء أفساس تجارية متخصصة كبديل أقل تكلفة. وفي القاهرة، تم تطبيق نظام الخطوة الواحدة لرفع الدعوى في محاكم الدرجة الأولى وهي الأشد ازدحاماً وذلك بغرض زيادة الكفاءة والحد من فرصة تقديم الرشاوى.

الجدول 2-10

أي البلدان تقوم بتسهيل إنفاذ العقود - وأنها لا تقوم بتسهيلها؟

إتاحة المعلومات القانونية للجمهور
تقوم معظم البلدان حالياً بإطلاع الجمهور على النصوص القانونية والأحكام القضائية الحديثة. ومن شأن إطلاع الجمهور بشكل ميسر على أية معلومات عن القانون وعن تفسير المحاكم للقانون أن يفيد كلا من الجمهور والمحاكم. فالمعلومات المتاحة للجمهور تجعل من القانون أمراً يمكن التكهّن به. ويساعد ذلك أيضاً الأطراف المحتملة في أي دعوى قضائية على التوصل بسهولة إلى حل خارج المحكمة، الأمر الذي يساعد بدوره على تخفيف عبء العمل على المحاكم.

الإجراءات (عدد الخطوات)			
الأقل عدداً	الأكثر عدداً		
الجمهورية اليمنية	36	الكويت	50
لبنان	37	العراق	51
الأردن	38	عمان	51
تونس	39	السودان	53
المغرب	40	الجمهورية العربية السورية	55

الوقت (بالأيام)			
الأقل سرعة	الأكثر بطئاً		
موريتانيا	370	لبنان	721
جزر القمر	506	السودان	810
العراق	520	الجمهورية العربية السورية	872
الجمهورية اليمنية	520	السورية	
الإمارات العربية المتحدة	537	جمهورية مصر العربية	1,010
		جيبوتي	1,225

التكلفة (% من قيمة المطالبة)			
الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة		
عمان	13.5	الجمهورية العربية السورية	29.3
البحرين	14.7	السورية	
الجمهورية اليمنية	16.5	لبنان	30.8
الكويت	18.8	الأردن	31.2
السودان	19.8	جيبوتي	34.0
		جزر القمر	89.4

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

تصفية النشاط التجاري

الشكل 1-11

تصفية النشاط التجاري: الوقت والتكاليف اللذان تستغرقهما إجراءات إفلاس شركة محلية والمحصلة

ترتيب البلدان يستند إلى مؤشر فرعي واحد

معدل استرداد الدين هو دالة الوقت والتكلفة وعوامل أخرى مثل سعر الإفراض واحتمال استمرار الشركة في مواصلة عملها



ملاحظة: لا يتم احتساب الوقت والتكلفة بشكل منفصل بالنسبة لهذا الترتيب.

على التمويل، وازدياد القروض المتعثرة، وزيادة مخاطر الإفراض وتباطؤ دورته. وعلى النقيض من ذلك، تمثل قوانين شهر الإفلاس المتسمة بالكفاءة عنصر جذب وتشجيع لأصحاب منشآت الأعمال، حيث يؤدي تعزيز كفاءة نظم شهر الإفلاس والخروج من الأسواق في أي بلد إلى تعظيم الاستخدام الفعال للموارد البشرية ورؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ازدهار منشآت الأعمال المنتجة وزيادة خلق فرص العمل.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

كانت الكويت البلد الوحيد في العالم العربي الذي قام بإصلاح أدى إلى تسهيل تصفية النشاط التجاري في 2009/2008.

إذ قامت الكويت بسن قانون جديد أتاح للشركات المتعثرة التي تواجه مصاعب مالية، وإن لم تصل إلى حالة الإفلاس، إمكانية إعادة تنظيم أوضاعها، وإعادة هيكلة مديونيتها، واتخاذ تدابير أخرى لاستعادة سلامتها المالية وربحياتها. وينص القانون الجديد على جواز قيام الشركات الملتزمة بسداد التزامات ديونها بالتقدم بطلب إلى محكمة الاستئناف للموافقة على خطة لإعادة هيكلتها. ويجوز كذلك لبنك الكويت المركزي تحريك طلب إعادة هيكلة الشركة التي يتقرر أن يتولى معالجة أوضاعها. وفي حالة قبول المحكمة لهذا الطلب، لا يمكن للدائنين المضمونين أو غير المضمونين تحريك الدعوى ضد هذه الشركة. وعند قيام المحكمة بالنظر في الطلب وقبوله، يكلف البنك المركزي إحدى الشركات الاستشارية بالقيام تحليل المركز المالي لهذه الشركة، ورفع تقرير مشفوع بتوصيات تفصيلية من أجل التوصل إلى صلح واق من الإفلاس. وتحدد المحكمة

حسين إنفاذ العقود خارج نطاق إجراءات شهر الإفلاس.

تم إعداد البيانات الخاصة بمؤشر تصفية النشاط التجاري باستخدام مجموعة معيارية من الافتراضات الخاصة بدراسة الحالة لتتبع إحدى منشآت الأعمال التي تمر بإجراءات عملية شهر الإفلاس خطوة بخطوة. وتفترض دراسة الحالة المستخدمة وجود شركة ذات مسؤولية محدودة، وملوكة ملكية محلية، وتقوم بتشغيل فندق في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. ويعمل لديها 201 موظف، ولديها دائن رئيسي مضمون، و50 دائناً غير مضمون. كما تتعلق افتراضات دراسة الحالة بتدفقاتها النقدية في المستقبل. وقد روعي في تصميم هذه الحالة أن تكون قيمة الشركة أعلى في حالة استمرارها كشركة عاملة - بمعنى أن تتمثل النتيجة المتسمة بالكفاءة في إعادة تنظيمها أو بيعها كشركة عاملة، وليس تصفية موجوداتها من خلال بيعها مجزأة. وتم استقاء هذه البيانات من استقصاءات أجاب عليها محامون في شركات محاماة خاصة.

يتألف مؤشر سهولة تصفية النشاط التجاري من ثلاثة مقاييس مستقاة من الإجابات الواردة في الاستقصاءات، وهي: (1) الوقت الذي تستغرقه إجراءات الإعسار، (2) التكلفة المصاحبة، (3) معدل الاسترداد - أي المبلغ الذي يسترده الدائنون من الموجودات المرهونة في حوزة الإعسار (موجودات التفليسة) مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت الذي تستغرقه إجراءات الإعسار، وتكلفته، واهتلاك الموجودات، والنتيجة النهائية. تؤدي المعوقات التي تعترض إجراءات شهر الإفلاس إلى خفض المبلغ الذي يمكن لأصحاب المطالبات استرداده. وبشكل ذلك عنصر ربح بالغ أمام الاستثمار في البلدان التي تفتقر قوانين شهر الإفلاس فيها إلى الكفاءة. ومن شأن عدم مقدرة الدائنين على استرداد قروضهم المستحقة المتأخرة، أن يسفر عن: صعوبة حصول الشركات

أثارت الأزمات الاقتصادية التي عصفت ببلدان الأسواق الصاعدة في حقبة التسعينيات من القرن العشرين - من شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية، ومن الأخاد الروسي إلى المكسيك - مخاوف بشأن تصميم أنظمة شهر الإفلاس وقدرة هذه الأنظمة على المساعدة في إعادة تنظيم الشركات التي لديها مقومات العمل والبقاء، وتصفية تلك التي لا يوجد جدوى اقتصادية في استمرار نشاطها التجاري. وعادة ما يتأخر خروج الشركات التي لا تتوفر لديها مقومات العمل التجاري السليم من الأسواق لسنوات عندما تفتقر أنظمة شهر الإفلاس إلى الكفاءة، مما يجمد موجوداتها ويعطل طاقاتها البشرية التي يمكن إعادة توظيفها ثانية من خلال مشاريع وأنشطة تتوافر لها مقومات النجاح.

تحدد مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جوانب الضعف في قانون شهر الإفلاس، وكذلك المعوقات الإجرائية والإدارية الرئيسية في عملية شهر الإفلاس. وتفتقر إجراءات شهر الإفلاس في بلدان نامية كثيرة إلى الكفاءة لدرجة استحصال معها على الدائنين استخدامهما. وفي بلدان كهذه، من المستحسن أن يركز الإصلاح على

الجدول 1-11

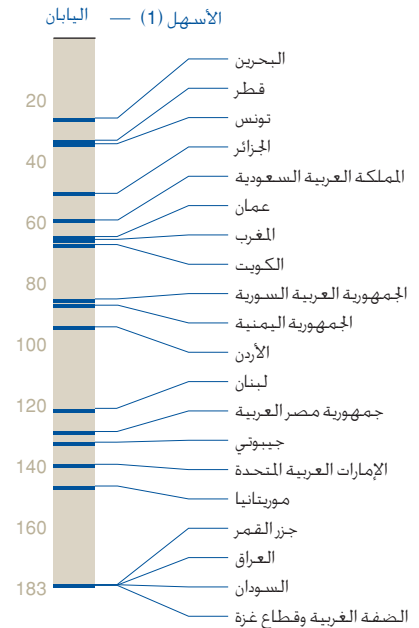
ما هي البلدان التي تسهل فيها تصفية النشاط التجاري - وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

الترتيب العالمي	الأكثر صعوبة (الترتيب العربي 20-16)	الترتيب العالمي	الأكثر سهولة (الترتيب العربي 5-1)
150	موريتانيا	26	البحرين
183	جزر القمر	33	قطر
183	العراق	34	تونس
183	السودان	51	الجزائر
183	الضفة الغربية وقطاع غزة	60	المملكة العربية السعودية

ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى معدل استرداد الدين: كم سنتاً من كل دولار من أموال أصحاب المطالبات (الدائنين)، والسلطات الضريبية، والموظفون يتم استردادها من الشركة المعسرة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر سهولة تصفية النشاط التجاري

الترتيب العالمي (1-183)



بعد تسلمها التقرير، المدة الزمنية اللازمة لإجراء عملية إعادة الهيكلة.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في أوقات الأزمات، تصبح المحاكم المثقلة بالقضايا، والمصفون غير المؤهلين والقوانين الصارمة عقبات أكبر حجماً أمام خروج منشآت الأعمال التي لا تملك مقومات البقاء من الأسواق بصورة منظمة. وتصبح إعادة تنظيم الشركات التي تمتلك مقومات البقاء بغرض الحفاظ على فرص العمل أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتستطيع الحكومات المساعدة من خلال: تشجيع الشركات على السعي للتوصل إلى حلول قبل الدخول في الإعسار، وتحسين كفاءة عمل المحاكم، وتدريب الحراس القضائيين والمصفين لتحسين مستوى أدائهم في إدارة الشركات المتعثرة وبيع موجوداتها بكفاءة. ومنذ عام 2004، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 3 إصلاحات أدت إلى تسهيل تصفية النشاط التجاري في 3 بلدان عربية.

مواجهة الواقع في وقت مبكر

لا يجب على الدائنين الانتظار حتى يفوت أو أنقذ الشركة. ففي البلدان التي يعمل فيها إجراء إعادة التنظيم بصورة جيدة، مثل فنلندا والشركات المعسرة تنص على لجوء الشركات إلى

الإطار 1-11

تحديث أنظمة وقواعد شهر الإفلاس

تحتاج بلدان العالم إلى أنظمة كفؤة وفعالة لمعالجة قضايا إعسار الشركات - بهدف: تسريع إجراءات تصفية الشركات التي لا يمكن إنقاذها حتى يمكن بيع موجوداتها إلى كيانات أكثر كفاءة، وإتاحة الفرصة للشركات التي تمتلك مقومات البقاء والاستمرار لإعادة تنظيم أوضاعها. وغالباً ما يكون استمرار منشأة الأعمال المعسرة هو النتيجة المرغوبة لعملية إعادة التنظيم أو تصفيتها بشكل كامل. وبصفة عامة، يأتي ترتيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ببلدانها المتباينة، ضمن المناطق الأضعف عندما يتعلق الأمر بفعالية أنظمة وقواعد الإعسار. فمعدلات استرداد الديون تقل في أحوال كثيرة عن 30 سنناً عن كل دولار، ويرجع ذلك في جانب منه إلى الكثير من مواضع الضعف الهيكلية نفسها التي يعاني منها كذلك العديد من أنظمة وقواعد الإعسار في مختلف أنحاء العالم، والتي تتمثل في: عجز المحاكم عن البت في القضايا بسرعة ووضوح؛ وميل المقرضين إلى تصفية الشركة المعسرة بسرعة وبيع موجوداتها بصورة مجزأة بدلاً من قبول إجراء تغييرات صعبة تضمن استمرارية عمل الشركة المعنية؛ وعدم كفاية التشريعات التي تؤدي بصورة غير متكافئة إلى إخفاق الشركة المعسرة بدلاً من إنقاذها.

كما أن هناك عوامل أخرى مؤثرة تنفرد بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون غيرها. فلدى المنطقة أكبر نسبة من منشآت الأعمال المملوكة للعائلات على مستوى العالم، كما أن عدد منشآت الأعمال التابعة للقطاع الخاص غير متكافئ بالمرّة. ومن غير المرجح أن ترغب هذه الشركات في الدخول في إجراءات شهر الإفلاس التي ستسفر، بموجب معظم قوانين شهر الإفلاس السارية في المنطقة، عن فقدان سيطرتها على إدارة نشاط الشركة. بالإضافة إلى ذلك، مازال فهم المنطقة لطبيعة المصاعب التي تتعرض لها الشركات في سياق النتائج الطبيعية لتحمل المخاطر في طور النشوء والتطور. وتساعد هذه العوامل في تفسير أسباب عدم تعامل المنطقة مع إصلاح أنظمة الإعسار كأولوية.

إلا أن بعض العوامل التي أعاققت المنطقة عن الإصلاح قد تشكل الآن عنصراً محفزاً للقيام بالإصلاحات في المستقبل. إذ تكف عدة بلدان في المنطقة حالياً على دراسة بحث تطبيق قواعد التسوية خارج أروقة المحاكم (المعروفة بنهج "لندن") بغرض تشجيع المدينين والدائنين على التعاون فيما بينها في بيئة غير عدائية خارج أروقة المحاكم ودهاتها وبدون أن يتنازل المدين عن سيطرته على الشركة. ويمكن أن تساعد هذه القواعد - والتي ستكون غير ملزمة على الأرجح - في إقناع الأطراف المعنية ببدء العمل الصعب لإصلاح أوضاع الشركة المتعثرة قبل فوات الأوان.

ومن الأمور المبشرة بالخير في هذا المجال في المنطقة الندوة التي أجريت مؤخراً في أبو ظبي والتي نظمها معهد حوكمة الكائن في دبي، وجمعت معاً ممثلين عن 11 حكومة من المنطقة لمناقشة قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين، حيث تبنى المشاركون إعلاناً يدعو، بين أمور أخرى، إلى تحديث قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين في مختلف بلدان المنطقة. ولعل هذا الإقرار الحكومي الأول الواسع النطاق بوجود حاجة لتحسين أنظمة وقواعد الإعسار يمثل إيداناً ببدء عهد جديد من الإصلاح.

الإجراءات السابقة للإعسار. أو تعزيزها ومن بين الطرق الأخرى لتشجيع الشركات على مواجهة الواقع قبل فوات الأوان اشتراط قيام المدينين بتقديم طلبات شهر الإعسار بمجرد عجزهم عن سداد الديون المستحقة عليهم أو بمجرد كونهم على حافة العجز عن السداد.

يمكن لإنشاء إطار لعمليات إعادة التنظيم المسبقة التجهيز أن يحافظ على استمرار تشغيل الشركة كمؤسسة عاملة. وقد قامت إيطاليا وكوريا في 2007/2006 باستحداث إجراءات معدة سلفاً لإعادة التنظيم. وتستطيع أية شركة حالياً أن تدخل في مفاوضات بشأن خطة إعادة التنظيم مع الدائنين قبل أن تتقدم بطلب شهر الإفلاس. وبمجرد التوصل إلى اتفاق مع الأكثرية المطلوبة من الدائنين، تتقدم الشركة بطلب شهر الإفلاس وتطلب من المحكمة الموافقة على خطة إعادة تنظيمها. وبمجرد موافقتها، تفرض المحكمة الاتفاق على الدائنين وتضمن استمراره.

والنرويج، تقوم الشركات في العادة بتقديم طلبات شهر الإفلاس بعد أسبوعين من تاريخ إعسارها. وتستطيع بلدان كثيرة، وخاصة تلك التي لديها أنظمة قديمة لشهر الإفلاس، أن تنقذ المزيد من الشركات من خلال إقناع المدينين بمواجهة الواقع في وقت مبكر.

وتتمثل إحدى هذه الطرق - التي يستطيع واضعو السياسات من خلالها تشجيع منشآت الأعمال على طلب حلول في الوقت المناسب - في توسيع نطاق الأسباب التي يمكن للشركات التي تواجه مشاكل ومصاعب مالية على أساسها التقدم بطلب لإعادة التنظيم. ويسمح هذا القانون للمدينين بالتقدم بطلب إعادة التنظيم عندما يواجهون مصاعب مالية بدلاً من اشتراط الانتظار حتى تسوء حالة إعسارهم. وفي 2009/2008، كانت الكويت ضمن البلدان القائمة بالإصلاح التي قامت بتطبيق قوانين لإنقاذ الشركات المعسرة تنص على لجوء الشركات إلى

ما هي البلدان التي تسهل فيها تصفية النشاط التجاري - وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

المدة الزمنية (بالسنوات)			
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً	
تونس	1.3	جمهورية مصر العربية	4.2
المملكة العربية السعودية	1.5	الأردن	4.3
المغرب	1.8	جيبوتي	5.0
الجزائر	2.5	الإمارات العربية المتحدة	5.1
البحرين	2.5	موريتانيا	8.0
التكلفة (% من قيمة الموجودات التفليسية)			
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
الكويت	1	جمهورية مصر العربية	22
عمان	4	لبنان	22
الجزائر	7	قطر	22
تونس	7	المملكة العربية السعودية	22
الجمهورية اليمنية	8	الإمارات العربية المتحدة	30
معدل الاسترداد (سنوات عن كل دولار)			
الأعلى		الأدنى	
البحرين	63.2	لبنان	19.0
قطر	52.7	جمهورية مصر العربية	16.8
تونس	52.3	جيبوتي	15.9
الجزائر	41.7	الإمارات العربية المتحدة	10.2
المملكة العربية السعودية	37.5	موريتانيا	6.7

ملاحظة: لا يشمل ترتيب البلدان الوارد في هذا الجدول سوى البلدان العربية التي لديها ماركات شهر الإفلاس (16 إجمالاً). وثمة 4 بلدان أخرى لا توجد لديها هذه الممارسات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وتهدد المفاوضات الأولية مع الدائنين الطريق لتسريع جدولة جلسة المحكمة للنظر في دعوى الإفلاس، مما يسمح بسرعة الخروج من الإفلاس.

تسريع إجراءات المحكمة

عند رفع دعوى الإعسار أمام المحكمة، فإن تحقيق تسوية في الوقت الملائم يصبح عنصراً حيوياً، ولاسيما إذا كان الهدف هو إنقاذ الشركة المعنية. ولا تستغرق دعوى الإعسار التي تنتهي بنتيجة تتسم بالكفاءة - أي استمرار عمل الشركة أو بيعها كمؤسسة عاملة - أكثر من عامين.

تفتقر أجهزة القضاء في بلدان كثيرة إلى مقومات البنية الأساسية، والتدريب، والخبرات الفنية الضرورية للفصل في نزاعات تجارية في الوقت المناسب¹. ويمكن لتزايد طلبات شهر الإفلاس في السنوات المقبلة أن يستنزف قدرات المحاكم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مخاطر أن تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها. بيد أن بعض البلدان قامت في السنوات الأخيرة بإنشاء محاكم متخصصة في قضايا الإفلاس للتعامل بقدر أكبر من الكفاءة مع إجراءات الإعسار.

تدريب مديري الإعسار

يلعب الحراس القضائيون والمصفون أدواراً جوهرية في إجراءات الإعسار. ويشارك المصفون في إدارة شركات المدينين - إما عن طريق تولي إدارة الشركة المتعثرة بدلاً من الإدارة الحالية أو المشاركة معها في إدارة الشركة. ويتولى المصفون مسؤولية بيع موجودات الشركات التي لا تتوفر لديها مقومات البقاء. وقد شرعت بلدان كثيرة في تطبيق إصلاحات لضمان تمتع شاغلي هاتين المهنتين بالمؤهلات التعليمية والخبرة العملية الواجب توافرها، وخضوعهم لإشراف جيد. وفي السنوات الأخيرة، استحدثت بلدان مثل بلغاريا وكندا وشيلي والصين وبولندا ورومانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معايير التأهل الواجب توافرها في الحراس القضائيين والمصفين. ويهدف ذلك إلى تشجيع أمناء التفليسة على سرعة بيع الموجودات المتعثرة، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم العائدات.

حواشي

1. سيمون دجانكوف، "مذكرة موجزة عن أعباء ديون الشركات، والإعسار، واستجابة مجموعة البنك الدولي" (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2009).

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الترتيب الأعلى للبلدان إلى أن الإجراءات الحكومية أكثر بساطة، وأن حماية حقوق الملكية أكثر قوة. وعليه، فإن المتوسط البسيط للترتيب المثيني لأيسلندا في جميع الموضوعات يبلغ 25 في المائة. وعند ترتيب جميع البلدان على أساس متوسط ترتيبها المثيني، تأتي أيسلندا في المركز الرابع عشر.

وأسفرت طرق التجميع الأكثر تعقيداً - مثل المكونات الرئيسية والمكونات غير الملحوظة - عن تحقيق ترتيب مطابق تقريباً. ولم يكن لاختيار طريقة التجميع سوى تأثير ضئيل للغاية على ترتيب البلدان بالنظر إلى أن المجموعات العشر للمؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تتيح تغطية كافية وواسعة النطاق في مختلف الموضوعات. وعليه، يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذه الطريقة الأبسط.

ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو مؤشر محدود النطاق. حيث لا يأخذ بعين الاعتبار مدى قرب بلد ما من الأسواق الكبيرة، أو نوعية خدمات البنية الأساسية بهذا البلد (بخلاف الخدمات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود)، أو قوة النظام المالي أو تأمين الممتلكات ضد السرقة والسلب والنهب، أو أوضاع الاقتصاد الكلي، أو القوى الكامنة للمؤسسات. وما زالت هناك أجنحة كبيرة غير مستكملة للبحث في أي الإجراءات الحكومية التي تشكل قيوداً شديدة، والإصلاحات الأكثر فعالية، وكيفية تأثير السياق القطري على رسم معالم تلك القضايا. وتقدم مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة جديدة من البيانات التجريبية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين فهم طبيعة تلك القضايا.

الجدول 1-12

ما هي المؤشرات التي يتألف منها ترتيب البلدان؟

حماية المستثمرين	بدء النشاط التجاري
مؤشر قوة حماية المستثمرين: مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى	الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى من رأس المال المدفوع المتعلقة ببدء النشاط التجاري
دفع الضرائب	استخراج تراخيص البناء
عدد مدفوعات الضرائب، والوقت اللازم لإعداد الإقرارات وسداد الضرائب، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح قبل ختم العبء الضريبي	الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة باستخراج تراخيص البناء، والقيام بعمليات التفتيش، وتوصيل خدمات المرافق
التجارة عبر الحدود	توظيف العاملين
المستندات والوقت والتكلفة المتعلقة بإتمام التصدير والاستيراد	مؤشر صعوبة التعيين، ومؤشر صعوبة ساعات العمل، ومؤشر صرامة تسريح العمالة الزائدة، وتكلفة تسريح العمالة الزائدة
إنفاذ العقود	تسجيل الملكية
الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بتسوية نزاع تجاري	الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار تجاري
الحصول على الائتمان	تصفية النشاط التجاري
مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية	معدل استرداد الدين في حالات الإفلاس

كما يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال طريقة بسيطة لتحديد البلدان المتصدرة للإصلاحات. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي قامت بإصلاحات في ثلاثة موضوعات أو أكثر من الموضوعات العشرة التي يتناولها. وقد استوفى 38 بلداً هذا العام هذا المعيار: أفغانستان، وألبانيا، والجزائر، وأنغولا، وأرمينيا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، ومصر، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وهونغ كونغ (الصين)، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، وكازاخستان، وجمهورية قبرغيز، وليبيريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومالي، وموريشيوس، ومولدوفا، والجبل الأسود، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وروسيا، ورواندا، وسيراليون، وسنغافورة، وطاجيكستان، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية (الجدول 15-2). ثانياً، يقوم التقرير بترتيب تلك البلدان على أساس ارتفاع مركزها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام السابق باستخدام رتب تصنيفية قابلة للمقارنة.

حواشي

1. انظر Djankov وآخرين، (2005).

يرتب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال البلدان من 1 إلى 183. ويتم حساب هذا المؤشر، بالنسبة لكل بلد، على أساس المتوسط البسيط لترتيبه المثيني (Percentile Rankings) في كل موضوع من الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. والترتيب الذي يحتله البلد في كل من تلك الموضوعات هو عبارة عن المتوسط البسيط للترتيب المثيني في كل مكونات مؤشرات (الجدول 15-1).

فإذا لم تتوافر في بلد ما أية قوانين أو إجراءات حكومية تغطي مجالاً معيناً - كإشهار الإفلاس على سبيل المثال - يحصل هذا البلد على علامة "غير مطبق". وكذلك يحصل البلد على علامة "غير مطبق" أو "غير ممكن" في حالة عدم استخدام الإجراءات الحكومية عملياً بالرغم من وجودها، أو في حالة وجود إجراءات حكومية متناقضة تخطر هذه الممارسات. وفي كلتا الحالتين، فإن علامة "غير مطبق" تهوي بذلك البلد إلى أدنى ترتيب على المؤشر المعني.

وفيما يلي مثال على كيفية بناء الترتيب. في أيسلندا، تأخذ عملية بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) 5 إجراءات، وتستغرق 5 أيام، وتبلغ قيمة المصروفات ما نسبته 2.6 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. ويبلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ما نسبته 15.8 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وفي تلك المؤشرات الأربعة، يأتي ترتيب أيسلندا في المثين الرابع عشر، والرابع، والتاسع عشر، والسابع والستين على التوالي. وعلى ذلك، فإن متوسط ترتيب أيسلندا يأتي في المثين السادس والعشرين على مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري. ويأتي ترتيبها في المثين الخمسين على مؤشر حماية المستثمرين، والثامن والثلاثين على مؤشر التجارة عبر الحدود، والثامن على مؤشر إنفاذ العقود، والثامن على مؤشر تصفية النشاط التجاري، إلخ. ويشير

ثب المرجع

- Klapper, Leora, Luc Laeven and Raghuram Rajan. 2006. "Entry Regulation as a Barrier to Entrepreneurship." *Journal of Financial Economics* 82 (3): 591–629.
- Klapper, Leora, Anat Lewin and Juan Manuel Quesada Delgado. 2009. "The Impact of the Business Environment on the Business Creation Process." Policy Research Working Paper 4937, World Bank, Washington, DC.
- Masatlioglu, Yusufcan, and Jamele Rigolini. 2008. "Informality Traps." Department of Economics, University of Michigan, Ann Arbor.
- Narayan, Deepa, Robert Chambers, Meera Kaul Shah and Patti Petesh. 2000. *Voices of the Poor: Crying Out for Change*. Washington, DC: World Bank.
- OECD Development Centre. 2009. *Is Informal Normal? Towards More and Better Jobs in Developing Countries*. Paris: OECD.
- Perotti, Enrico, and Paolo Volpin. 2004. "Lobbying on Entry." CEPR Discussion Paper 4519, Centre for Economic Policy Research, London.
- Schneider, Friedrich. 2005. "The Informal Sector in 145 Countries." Department of Economics, University Linz.
- World Bank. 2003. *Doing Business in 2004: Understanding Regulation*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank Independent Evaluation Group. 2008. *Doing Business: An Independent Evaluation—Taking the Measure of The world bank –IFC Doing Business Indicators*. Washington, DC: World Bank Group.
- Djankov, Simeon. 2009. "Briefing Note on Corporate Debt Burden, Insolvency, and World Bank Group Response." World Bank, Washington, DC.
- Djankov, Simeon, Darshini Manraj, Caralee McLiesh and Rita Ramalho. 2005. "Doing Business Indicators: Why Aggregate, and How to Do It." World Bank, Washington, DC.
- Djankov, Simeon, Tim Ganser, Caralee McLiesh, Rita Ramalho and Andrei Shleifer. Forthcoming. "Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship." *American Economic Journal: Macroeconomics*.
- Doidge, Craig, Andrew Karolyi and René M. Stulz. 2007. "Why Do Countries Matter So Much for Corporate Governance?" *Journal of Financial Economics* 86: 1–39.
- Fisman, Raymond, and Virginia Sarria-Allende. 2004. *Regulation of Entry and the Distortion of Industrial Organization*. NBER Working Paper 10929. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Freund, Caroline, and Bineswaree Bolaky. 2008. "Trade, Regulation and Income." *Journal of Development Economics* 87: 309–21.
- Helpman, Elhanan, Marc Melitz and Yona Rubinstein. 2008. "Estimating Trade Flows: Trading Partners and Trading Volumes." *Quarterly Journal of Economics* 123 (2): 441–87.
- Kaplan, David, Eduardo Piedra and Enrique Seira. 2008. "Entry Regulation and Business Start-Ups: Evidence from Mexico." Working Paper, Enterprise Analysis Unit, World Bank, Washington, DC.
- Alesina, Alberto, Silvia Ardagna, Giuseppe Nicoletti and Fabio Schiantarelli. 2005. "Regulation and Investment." *Journal of the European Economic Association* 3 (4): 791–825.
- Antunes, Antonio, and Tiago Cavalcanti. 2007. "Start Up Costs, Limited Enforcement, and the Hidden Economy." *European Economic Review* 51 (1): 203–24.
- Ardagna, Silvia, and Annamaria Lusagi. 2009. *Where Does Regulation Hurt? Evidence from New Businesses across Countries*. NBER Working Paper 14747. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Barseghyan, Levon. 2008. "Entry Costs and Cross-Country Differences in Productivity and Output." *Journal of Economic Growth* 13 (2): 145–67.
- Chang, Roberto, Linda Kaltani and Norman Loayza. 2009. "Openness Can Be Good for Growth: The Role of Policy Complementarities." *Journal of Development Economics* 90: 33–49.
- Dennis, Allen. 2006. "The Impact of Regional Trade Agreements and Trade Facilitation in the Middle East and North Africa Region." Policy Research Working Paper 3837, World Bank, Washington, DC.
- de Soto, Hernando. 2000. *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*. New York: Basic Books.
- Devlin, Julia, and Peter Yee. 2005. "Trade Logistics in Developing Countries: The Case of the Middle East and North Africa." *World Economy* 28: 435–56.

مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

الأردن	العراق	جمهورية مصر العربية	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
9	16	10	19	18	2	13	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب العربي)
100	153	106	163	162	20	136	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب العالمي)
12	18	2	20	17	7	15	بدء النشاط التجاري (الترتيب العربي)
8	11	6	11	11	7	14	عدد الإجراءات
13	77	7	37	24	9	24	الوقت بالأيام
49.5	75.9	16.1	195.1	182.1	0.5	12.1	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)
19.9	30.3	0	500.5	261.8	195.2	31	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)
8	9	19	11	6	1	13	استخراج تراخيص البناء (الترتيب العربي)
19	14	25	14	18	13	22	عدد الإجراءات
87	215	218	195	164	43	240	الوقت بالأيام
697.1	397.9	331.6	948.3	72.6	54.6	39.6	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	6	13	17	19	1	14	توظيف العاملين (الترتيب العربي)
11	33	0	67	39	0	44	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
0	20	20	40	40	0	40	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
60	20	60	30	40	30	40	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
24	24	27	46	40	10	41	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
4	0	132	56	100	4	17	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
16	7	13	19	15	4	20	تسجيل الملكية (الترتيب العربي)
7	5	7	7	5	2	11	عدد الإجراءات
21	8	72	40	24	31	47	الوقت بالأيام
7.5	7.7	0.9	13.2	20.8	0.9	7.1	التكلفة (%) من قيمة العقار)
9	16	2	19	16	4	11	الحصول على الائتمان (الترتيب العربي)
4	3	3	1	3	4	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-1)
2	0	6	1	0	4	2	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
1.0	0.0	2.5	0.2	0.0	0.0	0.2	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
0.0	0.0	8.2	0.0	0.0	34.9	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
11	11	5	20	15	4	5	حماية المستثمرين (الترتيب العربي)
5	4	8	5	6	8	6	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
4	5	3	2	1	4	6	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
4	4	5	0	5	5	4	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
4.3	4.3	5.3	2.3	4	5.7	5.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
7	11	17	12	10	6	19	دفع الضرائب (الترتيب العربي)
26	13	29	35	20	25	34	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
101	312	480	114	100	36	451	الوقت (بالساعات سنوياً)
31.1	28.4	43	38.7	41.1	15	72	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)
8	20	3	5	17	4	15	التجارة عبر الحدود (الترتيب العربي)
7	10	6	5	10	5	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
17	102	14	19	30	14	17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
730	3,900	737	836	1,073	955	1,248	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
7	10	6	5	10	6	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
19	101	15	18	21	15	23	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
1,290	3,900	823	911	1,057	995	1,428	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
12	14	17	19	18	9	11	إنفاذ العقود (الترتيب العربي)
38	51	41	40	43	48	46	عدد الإجراءات
689	520	1,010	1,225	506	635	630	الوقت بالأيام
31.2	27.3	26.2	34	89.4	14.7	21.9	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)
11	20	13	14	20	1	4	تصفية النشاط التجاري (الترتيب العربي)
4.3	غير مطبق	4.2	5.0	غير مطبق	2.5	2.5	المدة الزمنية (بالسنوات)
9	غير مطبق	22	18	غير مطبق	10	7	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفتيش)
27.3	0.0	16.8	15.9	0.0	63.2	41.7	معدل استرداد الدين (سنتان عن كل دولار)

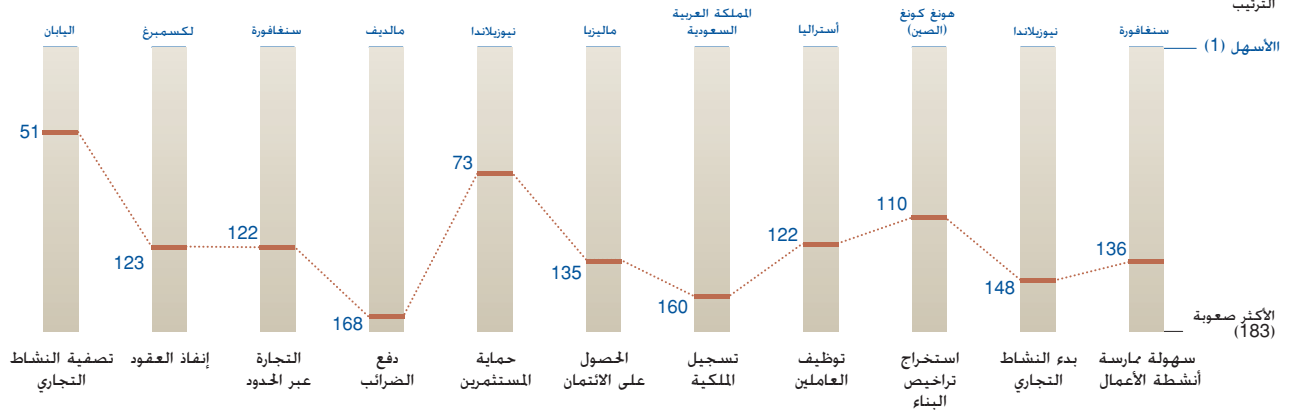
المملكة العربية السعودية	قطر	عمان	المرغب	موريتانيا	لبنان	الكويت	
1	4	6	12	20	11	5	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب العربي)
13	39	65	128	166	108	61	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب العالمي)
1	8	6	9	16	10	14	بدء النشاط التجاري (الترتيب العربي)
4	6	5	6	9	5	13	عدد الإجراءات
5	6	12	12	19	9	35	الوقت بالأيام
7.7	7.1	2.2	16.1	34.7	78.2	1	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)
0	59	273.6	11.8	450.4	51	59.2	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)
4	3	15	10	18	14	7	استخراج تراخيص البناء (الترتيب العربي)
17	19	16	19	25	20	25	عدد الإجراءات
94	76	242	163	201	211	104	الوقت بالأيام
32.8	0.6	427.9	263.7	506.3	194.8	124.1	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)
9	8	2	20	15	7	3	توظيف العاملين (الترتيب العربي)
0	0	33	89	56	44	0	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
40	20	40	40	20	0	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
0	20	0	50	40	30	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
13	13	13	60	39	25	0	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
80	69	4	85	31	17	78	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
1	8	3	18	11	17	14	تسجيل الملكية (الترتيب العربي)
2	10	2	8	4	8	8	عدد الإجراءات
2	16	16	47	49	25	55	الوقت بالأيام
0.0	0.3	3.0	4.9	5.2	5.8	0.5	التكلفة (%) من قيمة العقار)
1	11	9	4	14	4	4	الحصول على الائتمان (الترتيب العربي)
4	3	4	3	3	3	4	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-1)
6	2	2	5	1	5	4	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
0.0	0.0	17.0	0.0	0.2	8.3	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
17.9	0.0	0.0	14.0	0.0	0.0	30.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
1	8	8	19	17	8	2	حماية المستثمرين (الترتيب العربي)
9	5	8	6	5	9	7	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
8	6	5	2	3	1	7	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
4	4	2	1	3	5	5	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
7	5	5	3	3.67	5	6.33	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
3	1	4	16	20	9	5	دفع الضرائب (الترتيب العربي)
14	1	14	28	38	19	15	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
79	36	62	358	696	180	118	الوقت (بالساعات سنوياً)
14.5	11.3	21.6	41.7	86.1	30.2	15.5	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)
2	7	16	9	19	11	12	التجارة عبر الحدود (الترتيب العربي)
5	5	10	7	11	5	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
17	21	22	14	39	26	17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
681	735	821	700	1,520	1,002	1,060	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
5	7	10	10	11	7	10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
18	20	26	17	42	35	19	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
678	657	1,037	1,000	1,523	1,203	1,217	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
15	4	5	6	3	10	8	إنفاذ العقود (الترتيب العربي)
43	43	51	40	46	37	50	عدد الإجراءات
635	570	598	615	370	721	566	الوقت بالأيام
27.5	21.6	13.5	25.2	23.2	30.8	18.8	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)
5	2	6	7	16	12	8	تصفية النشاط التجاري (الترتيب العربي)
1.5	2.8	4.0	1.8	8.0	4.0	4.2	المدة الزمنية (بالسنوات)
22	22	4	18	9	22	1	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)
37.5	52.7	35.1	35.1	6.7	19.0	34.5	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)

السودان	الجمهورية العربية السورية	تونس	الإمارات العربية المتحدة	الضفة الغربية وقطاع غزة	جمهورية اليمن	
17	15	7	3	14	8	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب العربي)
154	143	69	33	139	99	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب العالمي)
11	13	4	3	19	5	بدء النشاط التجاري (الترتيب العربي)
10	7	10	8	11	6	عدد الإجراءات
36	17	11	15	49	12	الوقت بالأيام
36	27.8	5.7	6.2	55	83	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
0	1012.5	0	0	220.4	0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
17	16	12	2	20	5	استخراج تراخيص البناء (الترتيب العربي)
19	26	20	17	21	15	عدد الإجراءات
271	128	84	64	199	107	الوقت بالأيام
206.5	540.3	998.3	30.7	1,110.6	144.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
18	11	12	4	16	10	توظيف العاملين (الترتيب العربي)
39	11	28	0	33	22	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
20	0	13	20	40	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
50	50	80	0	20	30	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
36	20	40	7	31	24	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
118	80	17	84	91	17	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
5	12	9	2	10	6	تسجيل الملكية (الترتيب العربي)
6	4	4	1	7	6	عدد الإجراءات
9	19	39	2	47	19	الوقت بالأيام
3.0	28.0	6.1	2.0	0.7	3.8	التكلفة (% من قيمة العقار)
11	20	4	2	16	14	الحصول على الائتمان (الترتيب العربي)
5	1	3	4	0	2	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-1)
0	0	5	5	3	2	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
0.0	0.0	19.9	7.3	6.5	0.2	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
0.0	0.0	0.0	12.6	0.0	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
18	11	5	11	3	15	حماية المستثمرين (الترتيب العربي)
0	6	5	4	6	6	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
6	5	5	7	5	4	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
4	2	6	2	7	2	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
3.33	4.33	5.33	4.33	6	4	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
13	14	15	2	8	18	دفع الضرائب (الترتيب العربي)
42	20	22	14	27	44	الدفعات (عدد المرات سنوياً)
180	336	228	12	154	248	الوقت (بالساعات سنوياً)
36.1	42.9	62.8	14.1	16.8	47.8	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
18	13	6	1	10	14	التجارة عبر الحدود (الترتيب العربي)
6	8	5	4	6	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
32	15	15	8	25	27	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
2,050	1,190	783	593	835	1,129	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
6	9	7	5	6	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
46	21	21	9	40	25	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
2,900	1,625	858	579	1,225	1,475	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
16	20	2	13	7	1	إنفاذ العقود (الترتيب العربي)
53	55	39	49	44	36	عدد الإجراءات
810	872	565	537	600	520	الوقت بالأيام
19.8	29.3	21.8	26.2	21.2	16.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)
20	9	3	15	20	10	تصفية النشاط التجاري (الترتيب العربي)
غير مطبق	4.1	1.3	5.1	غير مطبق	3.0	الحد الزمني (بالسنوات)
غير مطبق	9	7	30	غير مطبق	8	التكلفة (% من قيمة موجودات التصفية)
0.0	29.5	52.3	10.2	-	28.6	معدل استرداد الدين (مستنتج عن كل دولار)

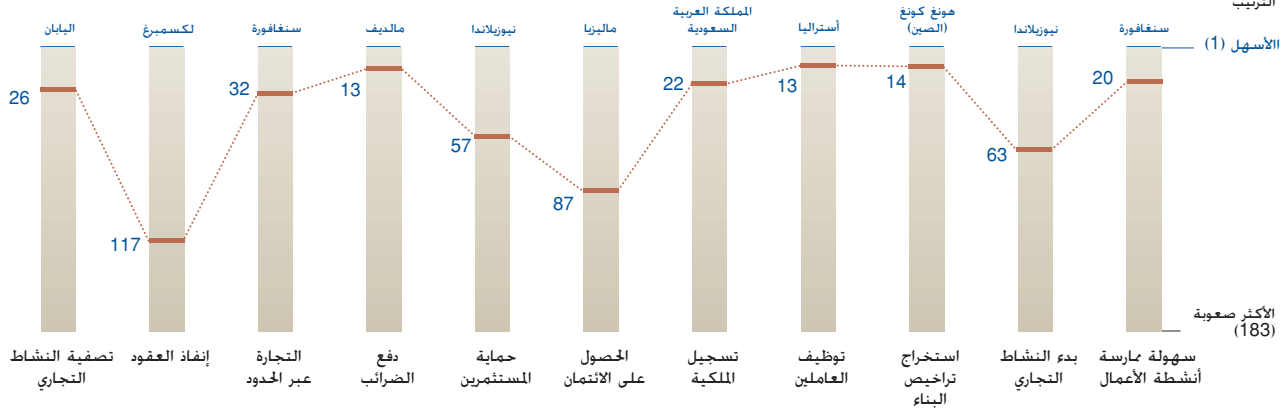
جداول البلدان

الجزائر

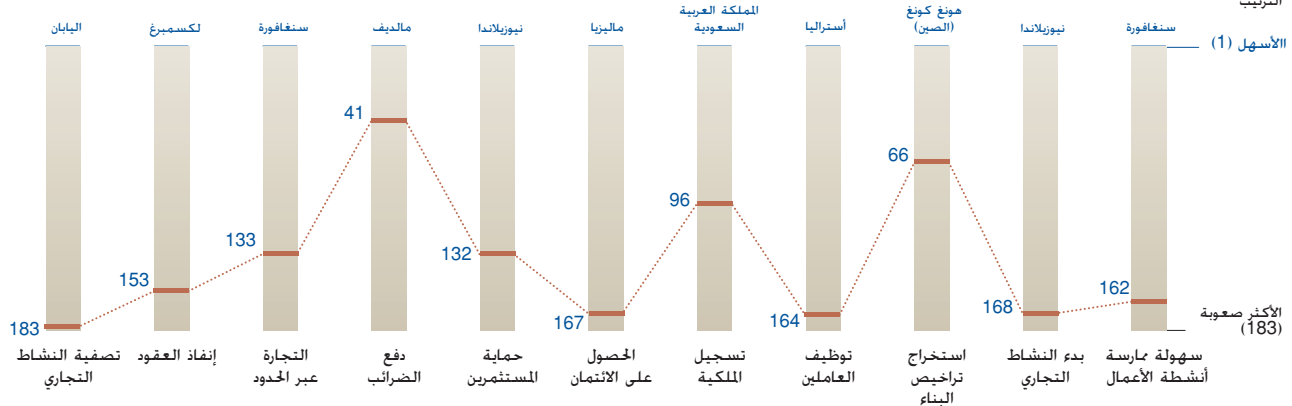
الترتيب



الجزائر		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	136 (الترتيب العربي 13)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,260
عدد السكان (بالملايين)	34.4	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	148 (الترتيب العربي 15)	عدد الإجراءات	14
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6	الوقت بالأيام	24
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	12.1
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	31
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	110 (الترتيب العربي 13)
دفع الضرائب (الترتيب)	168 (الترتيب العربي 19)	عدد الإجراءات	22
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	34	الوقت بالأيام	240
الوقت (بالساعات سنوياً)	451	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	39.6
إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	72	توظيف العاملين (الترتيب)	122 (الترتيب العربي 14)
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	122 (الترتيب العربي 15)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,248	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	41
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23	تسجيل الملكية (الترتيب)	160 (الترتيب العربي 20)
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,428	عدد الإجراءات	11
إنفاذ العقود (الترتيب)	123 (الترتيب العربي 11)	الوقت بالأيام	47
عدد الإجراءات	46	التكلفة (%) من قيمة العقار	7.1
الوقت بالأيام	630	الحصول على الائتمان (الترتيب)	135 (الترتيب العربي 11)
التكلفة (%) من قيمة المطالبة	21.9	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	51 (الترتيب العربي 4)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين	0.2
التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين	0.0
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	41.7		

البحرين
الترتيب

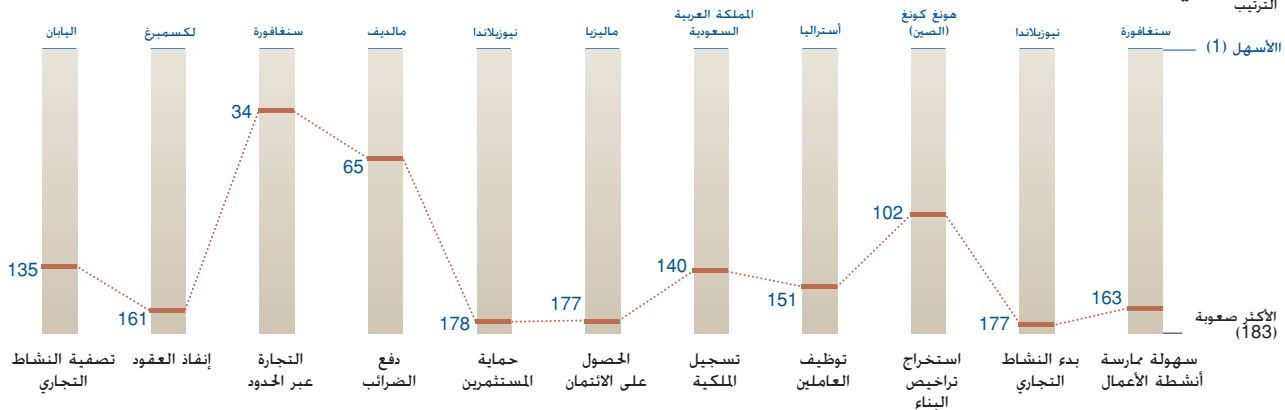
البحرين	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	عدد السكان (بالملايين)
البحرين	20 (الترتيب العربي 2)	27,248	0.8
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	63 (الترتيب العربي 7)	عدد الإجراءات	7
عدد الإجراءات	7	الوقت بالأيام	9
الوقت بالأيام	9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.5	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	195.2
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	14 (الترتيب العربي 1)	عدد الإجراءات	13
عدد الإجراءات	13	الوقت بالأيام	43
الوقت بالأيام	43	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	54.61
توظيف العاملين (الترتيب)	13 (الترتيب العربي 1)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4
تسجيل الملكية (الترتيب)	22 (الترتيب العربي 4)	عدد الإجراءات	2
عدد الإجراءات	2	الوقت بالأيام	31
الوقت بالأيام	31	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.9
الحصول على الائتمان (الترتيب)	87 (الترتيب العربي 4)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34.9
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34.9		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	26 (الترتيب العربي 1)	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	10
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	10	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	63.2
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	63.2		

جزر القمر
الترتيب

جزر القمر	أفريقيا جنوب الصحراء
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	162 (الترتيب العربي 18)
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	751
عدد السكان (بالملايين)	0.6
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	168 (الترتيب العربي 17)
عدد الإجراءات	11
الوقت بالأيام	24
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	182.1
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	261.8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	66 (الترتيب العربي 6)
عدد الإجراءات	18
الوقت بالأيام	164
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	72.6
توظيف العاملين (الترتيب)	164 (الترتيب العربي 19)
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	39
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	40
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	100
تسجيل الملكية (الترتيب)	96 (الترتيب العربي 15)
عدد الإجراءات	5
الوقت بالأيام	24
التكلفة (% من قيمة العقار)	20.8
الحصول على الائتمان (الترتيب)	167 (الترتيب العربي 16)
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	132 (الترتيب العربي 15)
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4
دفع الضرائب (الترتيب)	41 (الترتيب العربي 10)
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	20
الوقت (بالساعات سنوياً)	100
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	41.1
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	133 (الترتيب العربي 17)
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,073
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,057
إنفاذ العقود (الترتيب)	153 (الترتيب العربي 18)
عدد الإجراءات	43
الوقت بالأيام	506
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	89.4
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183 (الترتيب العربي 20)
المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

جيبوتي
الترتيب

الأسهل (1)

الأكثر صعوبة
(183)

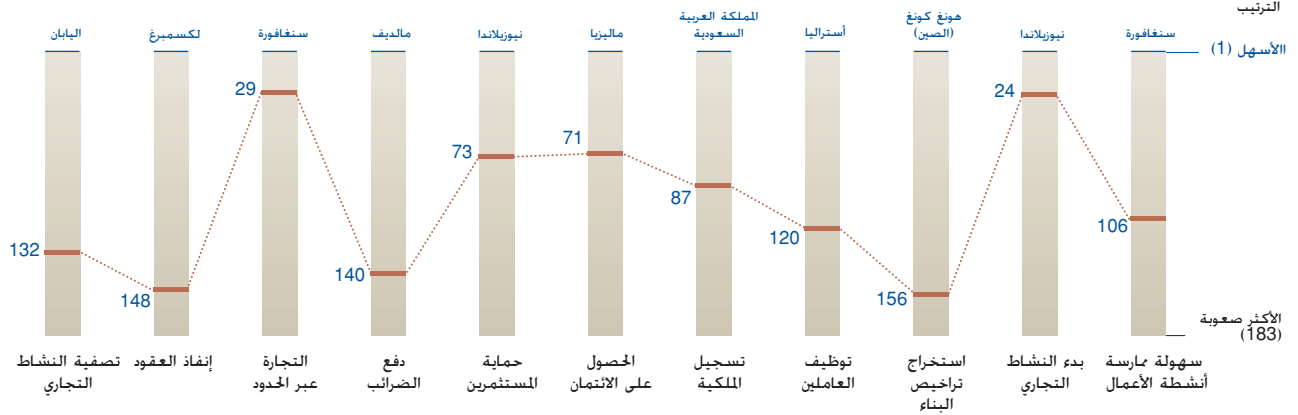
جيبوتي

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

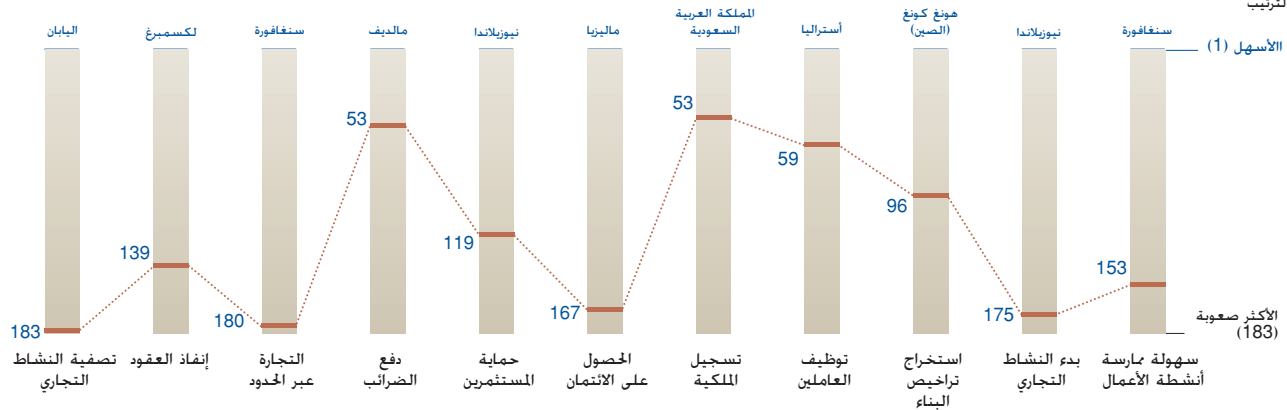
النشرة العالمية من البلدان المتوسطة الدخل

163 (الترتيب العربي 19)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	177 (الترتيب العربي 20)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
1,130	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	11	عدد الإجراءات
0.8	عدد السكان (بالملايين)	37	الوقت بالأيام
		195.1	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
		500.5	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
178 (الترتيب العربي 20)	حماية المستثمرين (الترتيب)	102 (الترتيب العربي 11)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
5	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	14	عدد الإجراءات
2	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	195	الوقت بالأيام
0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	948.3	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
2.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)		
65 (الترتيب العربي 12)	دفع الضرائب (الترتيب)	151 (الترتيب العربي 17)	توظيف العاملين (الترتيب)
35	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	67	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
114	الوقت (بالساعات سنوياً)	40	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
38.7	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	30	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
		46	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
		56	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
34 (الترتيب العربي 5)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	140 (الترتيب العربي 19)	تسجيل الملكية (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	عدد الإجراءات
19	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	40	الوقت بالأيام
836	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	13.2	التكلفة (%) من قيمة العقار
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		
18	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)		
911	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
161 (الترتيب العربي 19)	إنفاذ العقود (الترتيب)	177 (الترتيب العربي 19)	الحصول على الائتمان (الترتيب)
40	عدد الإجراءات	1	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
1,225	الوقت بالأيام	1	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
34	التكلفة (%) من قيمة المطالبة	0.2	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
135 (الترتيب العربي 14)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)		
5.0	المدة الزمنية (بالسنوات)		
18	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)		
15.9	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)		

جمهورية مصر العربية



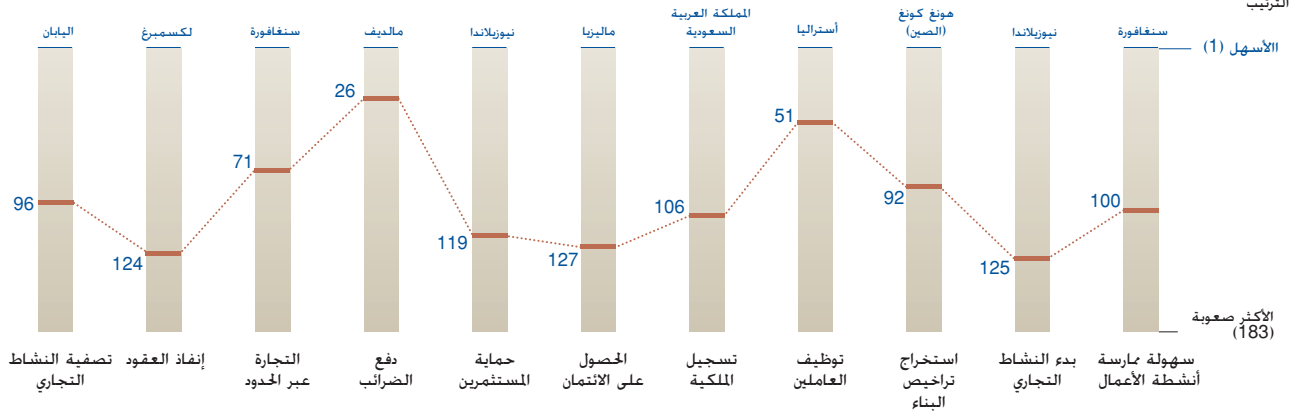
جمهورية مصر العربية		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
106 (الترتيب العربي 10)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	1,801	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
81.5	عدد السكان (بالملايين)	81.5	عدد السكان (بالملايين)
73 (الترتيب العربي 5)	حماية المستثمرين (الترتيب)	24 (الترتيب العربي 2)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
8	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6	عدد الإجراءات
3	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	الوقت بالأيام
5	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	16.1	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
5.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	0	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
140 (الترتيب العربي 17)	دفع الضرائب (الترتيب)	156 (الترتيب العربي 19)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
29	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	25	عدد الإجراءات
480	الوقت (بالساعات سنوياً)	218	الوقت بالأيام
43	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	331.6	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
29 (الترتيب العربي 3)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	120 (الترتيب العربي 13)	توظيف العاملين (الترتيب)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	0	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
737	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	60	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	27	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	132	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
823	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	87 (الترتيب العربي 13)	تسجيل الملكية (الترتيب)
148 (الترتيب العربي 17)	إنفاذ العقود (الترتيب)	7	عدد الإجراءات
41	عدد الإجراءات	72	الوقت بالأيام
1,010	الوقت بالأيام	0.9	التكلفة (%) من قيمة العقار
26.2	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	71 (الترتيب العربي 2)	الحصول على الائتمان (الترتيب)
132 (الترتيب العربي 13)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
4.2	المدة الزمنية (بالسنوات)	6	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
22	التكلفة (%) من قيمة الموجودات التفليسية)	2.5	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين
16.8	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	8.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين

العراق
الترتيب

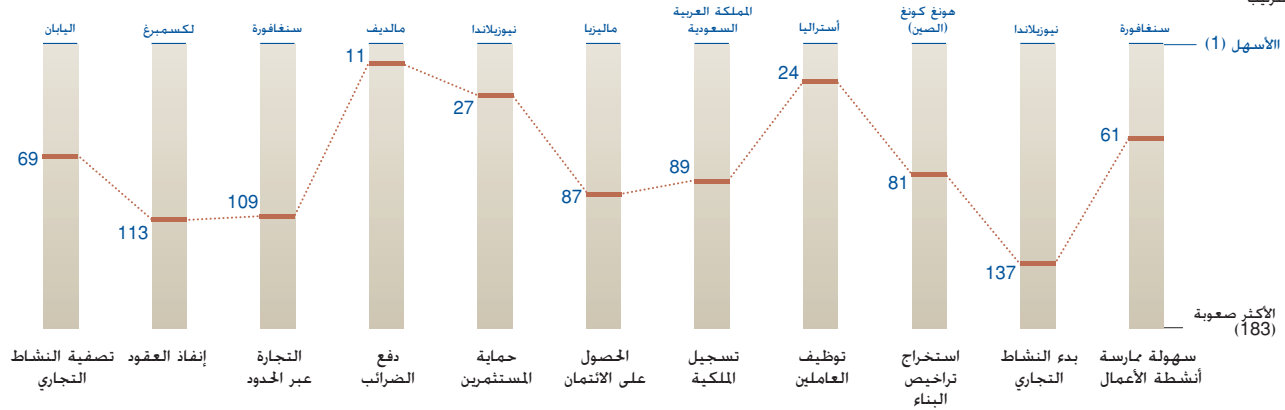
العراق

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	153 (الترتيب العربي 16)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	العراق
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,815	النشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
عدد السكان (بالملايين)	30.1		
حماية المستثمرين (الترتيب)	119 (الترتيب العربي 11)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	175 (الترتيب العربي 18)
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4	عدد الإجراءات	11
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	الوقت بالأيام	77
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	75.9
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	30.3
دفع الضرائب (الترتيب)	53 (الترتيب العربي 11)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	94 (الترتيب العربي 9)
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	13	عدد الإجراءات	14
الوقت (بالساعات سنوياً)	312	الوقت بالأيام	215
إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	28.4	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	397.9
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	180 (الترتيب العربي 20)	توظيف العاملين (الترتيب)	59 (الترتيب العربي 6)
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	102	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,900	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	24
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	101	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,900	تسجيل الملكية (الترتيب)	53 (الترتيب العربي 7)
إنفاذ العقود (الترتيب)	139 (الترتيب العربي 14)	عدد الإجراءات	5
عدد الإجراءات	51	الوقت بالأيام	8
الوقت بالأيام	520	التكلفة (%) من قيمة العقار	7.7
التكلفة (%) من قيمة المطالبة	27.3	الحصول على الائتمان (الترتيب)	167 (الترتيب العربي 16)
تصنيف النشاط التجاري (الترتيب)	183 (الترتيب العربي 20)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	0.0
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	0.0

موجز قطري الأردن



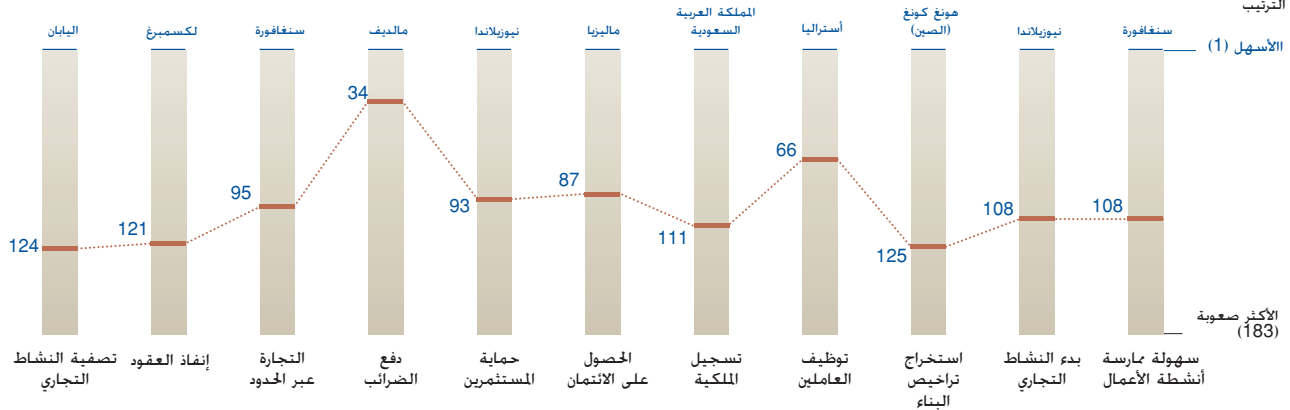
الأردن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	النسبة المئوية من البلدان المتوسطة الدخل
100 (الترتيب العربي 9)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	3,306
3,306	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	5.9
5.9	عدد السكان (بالملايين)	
119 (الترتيب العربي 11)	حماية المستثمرين (الترتيب)	125 (الترتيب العربي 12)
5	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	8
4	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	13
4	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	49.5
4.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	19.9
26 (الترتيب العربي 7)	دفع الضرائب (الترتيب)	92 (الترتيب العربي 8)
26	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19
101	الوقت (بالساعات سنوياً)	87
31.1	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	697.1
71 (الترتيب العربي 8)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	51 (الترتيب العربي 5)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11
17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	0
730	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	60
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	24
19	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	4
1,290	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	
124 (الترتيب العربي 12)	إنفاذ العقود (الترتيب)	106 (الترتيب العربي 16)
38	عدد الإجراءات	7
689	الوقت بالأيام	21
31.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	7.5
96 (الترتيب العربي 11)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	127 (الترتيب العربي 9)
4.3	المدة الزمنية (بالسنوات)	4
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	2
27.3	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	1.0
		0.0



الكويت	الترتيب	القيمة
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	61 (الترتيب العربي 5)	45,920
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2.7	عدد السكان (بالملايين)
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	137 (الترتيب العربي 14)	عدد الإجراءات
عدد الإجراءات	13	الوقت بالأيام
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	35	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
1	59.2	
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	81 (الترتيب العربي 7)	عدد الإجراءات
عدد الإجراءات	25	الوقت بالأيام
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	104	124.1
توظيف العاملين (الترتيب)	24 (الترتيب العربي 3)	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
0	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
0	0	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
0	78	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
تسجيل الملكية (الترتيب)	89 (الترتيب العربي 14)	عدد الإجراءات
عدد الإجراءات	8	الوقت بالأيام
55	0.5	التكلفة (%) من قيمة العقار
الحصول على الائتمان (الترتيب)	87 (الترتيب العربي 4)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	4	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
4	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
0.0	30.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
30.4		
حماية المستثمرين (الترتيب)	27 (الترتيب العربي 2)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	7	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
7	5	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
5	6.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
6.3		
دفع الضرائب (الترتيب)	11 (الترتيب العربي 5)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	15	الوقت (بالساعات سنوياً)
118	15.5	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح
15.5		
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	109 (الترتيب العربي 12)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
17	1,060	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
1,060	10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
10	19	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
19	1,217	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
1,217		
إنفاذ العقود (الترتيب)	113 (الترتيب العربي 8)	عدد الإجراءات
عدد الإجراءات	50	الوقت بالأيام
566	18.8	التكلفة (%) من قيمة المطالبة
18.8		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	69 (الترتيب العربي 8)	المدة الزمنية (بالسنوات)
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.2	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة
4.2	1	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)
1	34.5	
34.5		

لبنان

الترتيب

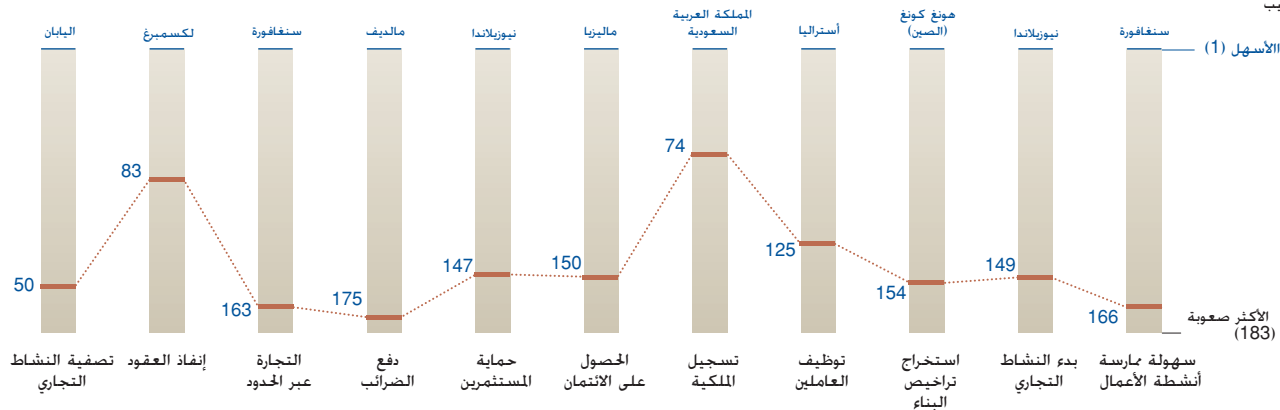


لبنان	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	الترتيب العالمي
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	108 (الترتيب العربي 11)
النشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,353
	عدد السكان (بالملايين)	4.1

بدء النشاط التجاري (الترتيب)	108 (الترتيب العربي 10)	عدد الإجراءات	5
		الوقت بالأيام	9
		التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	78.2
		الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	51
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	125 (الترتيب العربي 14)	عدد الإجراءات	20
		الوقت بالأيام	211
		التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	194.8
توظيف العاملين (الترتيب)	66 (الترتيب العربي 7)	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44
		مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0
		مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	30
		مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	25
		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17
تسجيل الملكية (الترتيب)	111 (الترتيب العربي 17)	عدد الإجراءات	8
		الوقت بالأيام	25
		التكلفة (%) من قيمة العقار	5.8
الحصول على الائتمان (الترتيب)	87 (الترتيب العربي 4)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	3
		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	5
		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين	8.3
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	93 (الترتيب العربي 8)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	9
		مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	1
		مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	5
		مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	5
دفع الضرائب (الترتيب)	34 (الترتيب العربي 9)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19
		الوقت (بالساعات سنوياً)	180
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	30.2
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	95 (الترتيب العربي 11)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26
		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,002
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	35
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,203
إنفاذ العقود (الترتيب)	121 (الترتيب العربي 10)	عدد الإجراءات	37
		الوقت بالأيام	721
		التكلفة (%) من قيمة المطالبة	30.8
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	124 (الترتيب العربي 12)	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
		التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	22
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	19.0

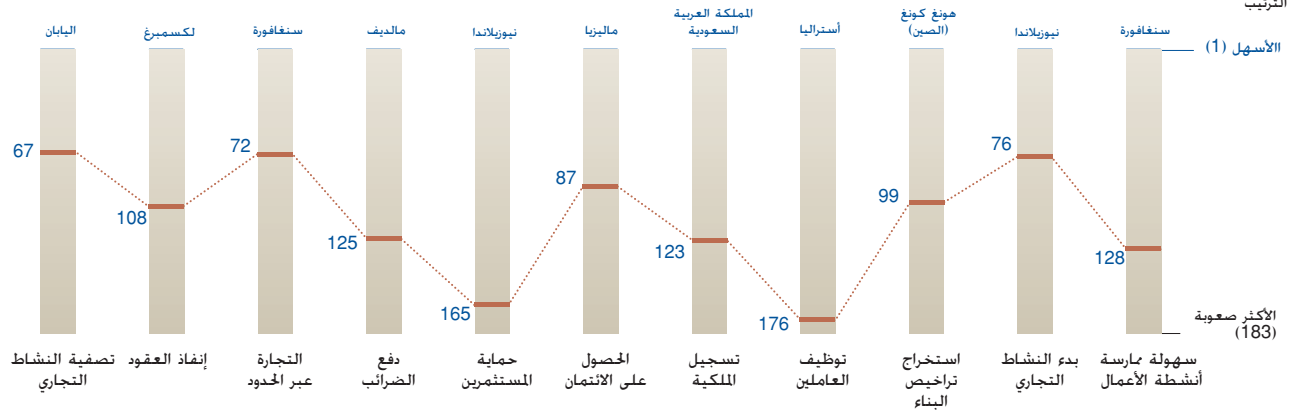
موريتانيا

الترتيب

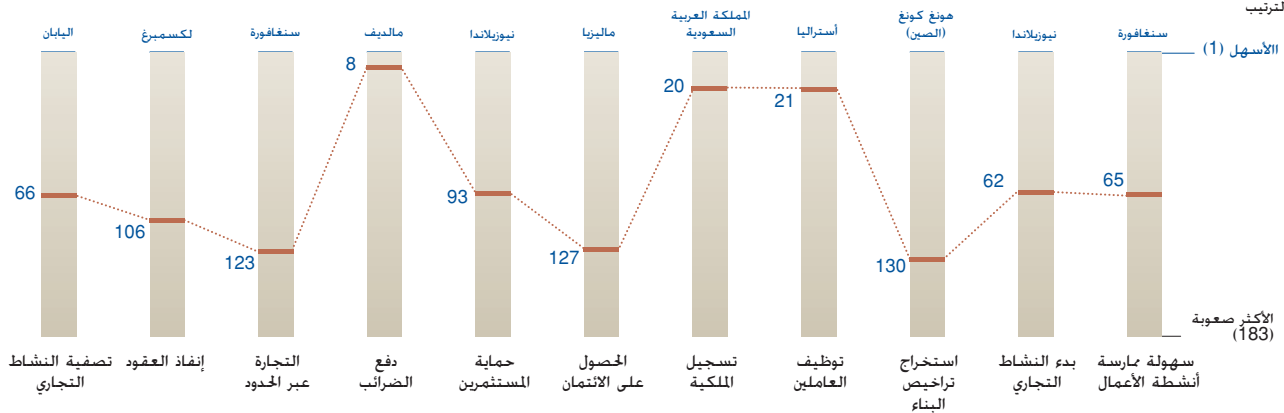


موريتانيا		أفريقيا جنوب الصحراء	
166 (الترتيب العربي 20)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	906	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
3.2	عدد السكان (بالملايين)		
147 (الترتيب العربي 17)	حماية المستثمرين (الترتيب)	149 (الترتيب العربي 16)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
5	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	9	عدد الإجراءات
3	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	19	الوقت بالأيام
3	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	34.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
3.7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	450.4	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
175 (الترتيب العربي 20)	دفع الضرائب (الترتيب)	154 (الترتيب العربي 18)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
38	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	25	عدد الإجراءات
696	الوقت (بالساعات سنوياً)	201	الوقت بالأيام
86.1	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	506.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
163 (الترتيب العربي 19)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	125 (الترتيب العربي 15)	توظيف العاملين (الترتيب)
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	56	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
39	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
1,520	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	40	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	39	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
42	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	31	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
1,523	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
83 (الترتيب العربي 3)	إنفاذ العقود (الترتيب)	74 (الترتيب العربي 11)	تسجيل الملكية (الترتيب)
46	عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات
370	الوقت بالأيام	49	الوقت بالأيام
23.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	5.2	التكلفة (% من قيمة العقار)
150 (الترتيب العربي 16)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	150 (الترتيب العربي 14)	الحصول على الائتمان (الترتيب)
8.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	1	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
6.7	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	0.2	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

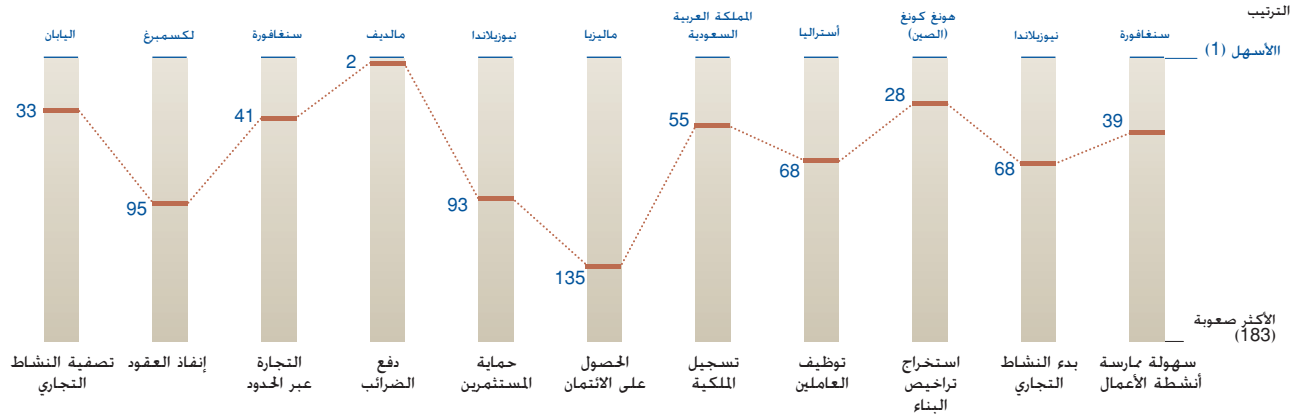
موجز قطري

المغرب
الترتيب

المغرب	الترتيب	الشرح
128	(الترتيب العربي 12)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
2,579		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
31.2		عدد السكان (بالملايين)
76	(الترتيب العربي 9)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
6		عدد الإجراءات
12		الوقت بالأيام
16.1		التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
11.8		الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
99	(الترتيب العربي 10)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
19		عدد الإجراءات
163		الوقت بالأيام
263.7		التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
176	(الترتيب العربي 20)	توظيف العاملين (الترتيب)
89		مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
40		مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
50		مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
60		مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
85		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
123	(الترتيب العربي 18)	تسجيل الملكية (الترتيب)
8		عدد الإجراءات
47		الوقت بالأيام
4.9		التكلفة (% من قيمة العقار)
87	(الترتيب العربي 4)	الحصول على الائتمان (الترتيب)
3		مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
5		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
0.0		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
14.0		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
165	(الترتيب العربي 19)	حماية المستثمرين (الترتيب)
6		مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
2		مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
1		مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
3		مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
125	(الترتيب العربي 16)	دفع الضرائب (الترتيب)
28		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
358		الوقت (بالساعات سنوياً)
41.7		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
72	(الترتيب العربي 9)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)
7		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
14		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
700		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
10		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
17		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
1,000		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
108	(الترتيب العربي 6)	إنفاذ العقود (الترتيب)
40		عدد الإجراءات
615		الوقت بالأيام
25.2		التكلفة (% من قيمة المطالبة)
67	(الترتيب العربي 7)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)
1.8		المدة الزمنية (بالسنوات)
18		التكلفة (% من قيمة الموجودات التفليسة)
35.1		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)



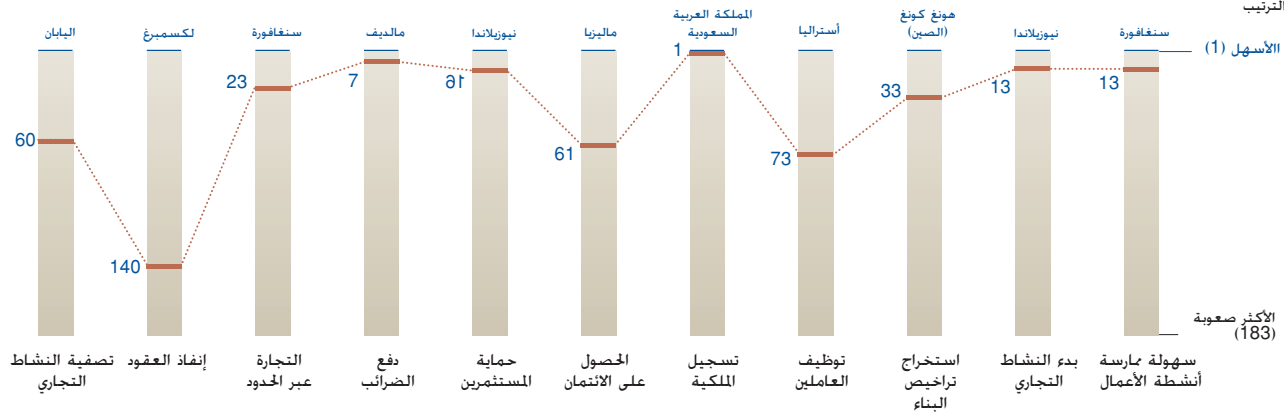
عمان	الترتيب	مؤشر
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	65 (الترتيب العربي 6)	18,988
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2.8	عدد السكان (بالملايين)
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	62 (الترتيب العربي 6)	5
عدد الإجراءات	12	الوقت بالأيام
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	2.2	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
273.6	130 (الترتيب العربي 15)	16
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	130 (الترتيب العربي 15)	242
عدد الإجراءات	427.9	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
توظيف العاملين (الترتيب)	21 (الترتيب العربي 2)	0
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	40	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
0	13	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
13	4	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
4	20 (الترتيب العربي 3)	3.0
تسجيل الملكية (الترتيب)	20 (الترتيب العربي 3)	16
عدد الإجراءات	3.0	التكلفة (%) من قيمة العقار
الحصول على الائتمان (الترتيب)	127 (الترتيب العربي 9)	4
مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	2	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
17.0	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
0.0	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
حماية المستثمرين (الترتيب)	93 (الترتيب العربي 8)	8
مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	5	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
2	5	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
5	8 (الترتيب العربي 4)	14
دفع الضرائب (الترتيب)	8 (الترتيب العربي 4)	62
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	21.6	الوقت (بالساعات سنوياً)
إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	123 (الترتيب العربي 16)	10
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	123 (الترتيب العربي 16)	22
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	821	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
10	10	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
10	26	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
26	1,037	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
1,037	106 (الترتيب العربي 5)	51
إنفاذ العقود (الترتيب)	106 (الترتيب العربي 5)	598
عدد الإجراءات	13.5	الوقت بالأيام
التكلفة (%) من قيمة المطالبة	66 (الترتيب العربي 6)	4.0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	66 (الترتيب العربي 6)	4
المدة الزمنية (بالسنوات)	4	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)
4	35.1	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)



قطر	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	قطر	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
39 (الترتيب العربي 4)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	93,204	39 (الترتيب العربي 4)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
1.3	عدد السكان (بالملايين)	1.3	1.3	عدد السكان (بالملايين)
93 (الترتيب العربي 8)	حماية المستثمرين (الترتيب)	5	68 (الترتيب العربي 8)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
5	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6	6	عدد الإجراءات
6	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	6	الوقت بالأيام
4	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7.1	7.1	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
5	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	59	59	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
2 (الترتيب العربي 1)	دفع الضرائب (الترتيب)	19	28 (الترتيب العربي 3)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	76	19	عدد الإجراءات
36	الوقت (بالساعات سنوياً)	0.6	76	الوقت بالأيام
11.3	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	0.6	0.6	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
41 (الترتيب العربي 7)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	0	68 (الترتيب العربي 8)	توظيف العاملين (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	20	0	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
21	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
735	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	13	20	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	69	13	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
20	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	0.3	69	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
657	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.3	0.3	تسجيل الملكية (الترتيب)
95 (الترتيب العربي 4)	إنفاذ العقود (الترتيب)	10	55 (الترتيب العربي 8)	عدد الإجراءات
43	عدد الإجراءات	16	10	الوقت بالأيام
570	الوقت بالأيام	0.3	16	التكلفة (%) من قيمة العقار
21.6	التكلفة (%) من قيمة المطالبة	0.3	0.3	التكلفة (%) من قيمة العقار
33 (الترتيب العربي 2)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	3	135 (الترتيب العربي 11)	الحصول على الائتمان (الترتيب)
2.8	المدة الزمنية (بالسنوات)	2	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
22	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة	0.0	2	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
52.7	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين
		0.0	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين

المملكة العربية السعودية

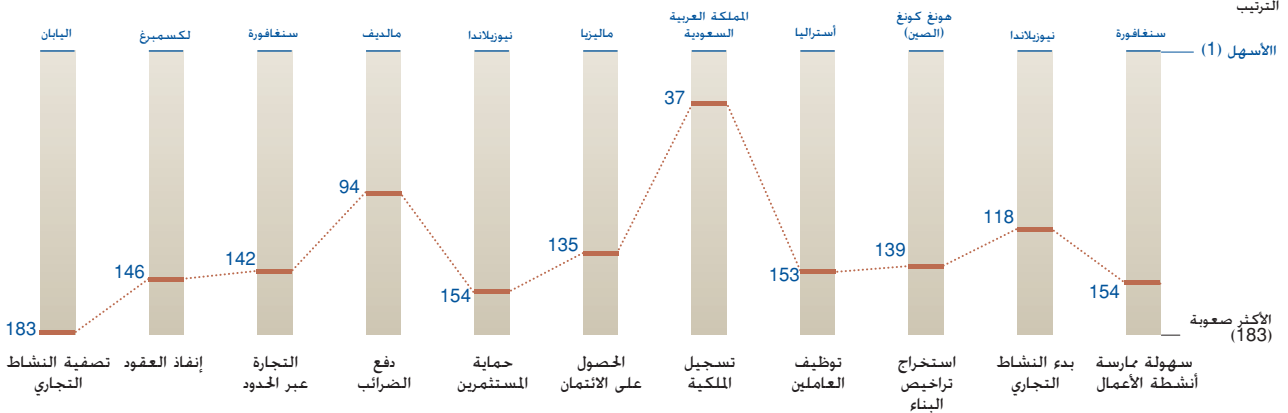
الترتيب



المملكة العربية السعودية	الترتيب	المؤشر
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	13	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	19,345	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
عدد السكان (بالملايين)	24.6	عدد السكان (بالملايين)
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	13	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات
الوقت بالأيام	5	الوقت بالأيام
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	33	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
عدد الإجراءات	17	عدد الإجراءات
الوقت بالأيام	94	الوقت بالأيام
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	32.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
توظيف العاملين (الترتيب)	73	توظيف العاملين (الترتيب)
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	40	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	13	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	80	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
تسجيل الملكية (الترتيب)	1	تسجيل الملكية (الترتيب)
عدد الإجراءات	2	عدد الإجراءات
الوقت بالأيام	2	الوقت بالأيام
التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0	التكلفة (% من قيمة العقار)
الحصول على الائتمان (الترتيب)	61	الحصول على الائتمان (الترتيب)
مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	4	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	6	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	17.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
حماية المستثمرين (الترتيب)	16	حماية المستثمرين (الترتيب)
مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	9	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	8	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	4	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
دفع الضرائب (الترتيب)	7	دفع الضرائب (الترتيب)
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
الوقت (بالساعات سنوياً)	79	الوقت (بالساعات سنوياً)
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	14.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	23	التجارة عبر الحدود (الترتيب)
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	681	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	678	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
إنفاذ العقود (الترتيب)	140	إنفاذ العقود (الترتيب)
عدد الإجراءات	43	عدد الإجراءات
الوقت بالأيام	635	الوقت بالأيام
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	60	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.5	المدة الزمنية (بالسنوات)
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	37.5	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)

السودان

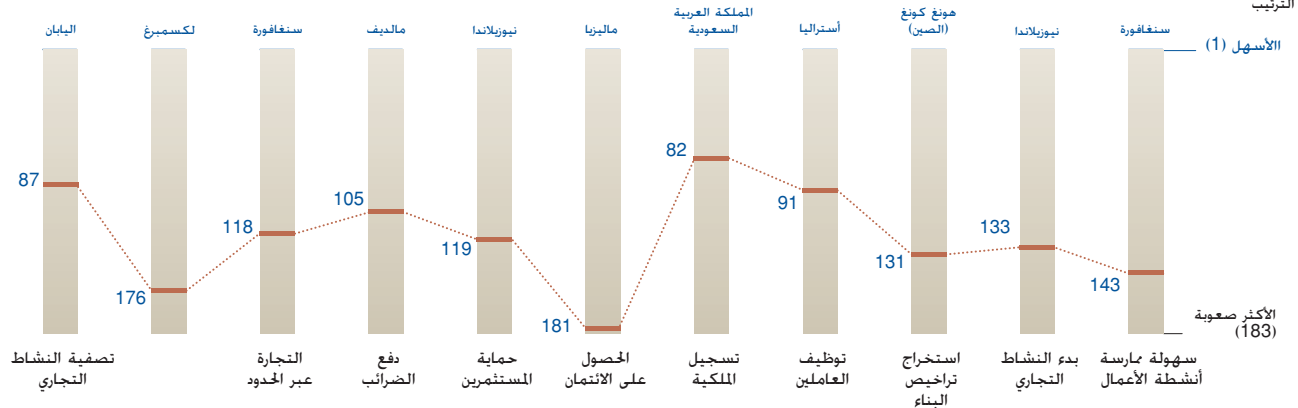
الترتيب



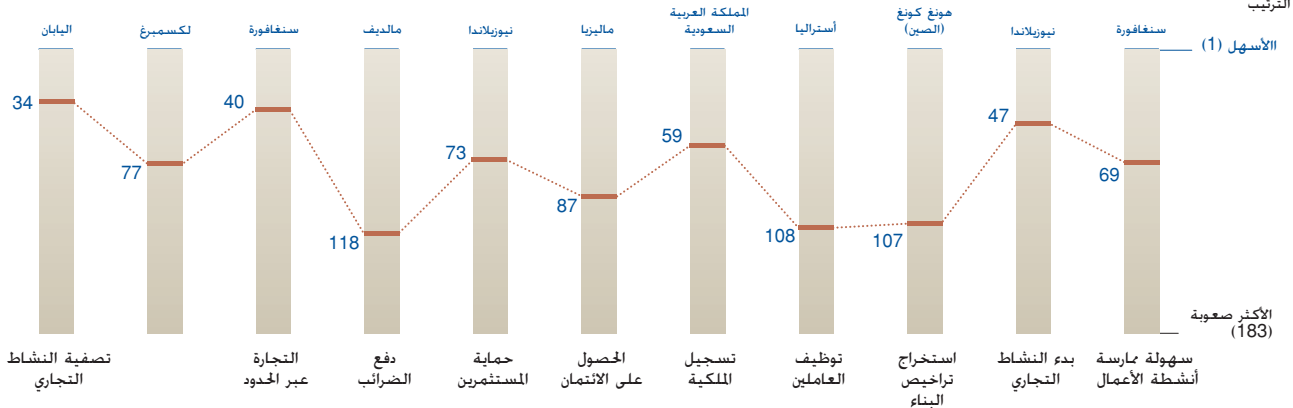
السودان	أفريقيا جنوب الصحراء	النسبة المئوية من البلدان المتوسطة الدخل
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 154 (الترتيب العربي 17)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	عدد السكان (بالملايين)
1,125	41.3	
بدء النشاط التجاري (الترتيب) 118 (الترتيب العربي 11)	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
10	36	36
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	0	0
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد		
استخراج تراخيص البناء (الترتيب) 139 (الترتيب العربي 17)	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
19	271	206.5
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد		
توظيف العاملين (الترتيب) 153 (الترتيب العربي 18)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
39	20	50
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	36	118
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)		
تسجيل الملكية (الترتيب) 37 (الترتيب العربي 5)	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
6	9	3.0
التكلفة (%) من قيمة العقار		
الحصول على الائتمان (الترتيب) 135 (الترتيب العربي 11)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
5	0	0.0
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين	0.0	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين	0.0	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب) 154 (الترتيب العربي 18)	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
0	6	4
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	
دفع الضرائب (الترتيب) 94 (الترتيب العربي 13)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)
42	180	36.1
إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح		
التجارة عبر الحدود (الترتيب) 142 (الترتيب العربي 18)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
6	32	2,050
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	6	46
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	46	2,900
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)		
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
إنفاذ العقود (الترتيب) 146 (الترتيب العربي 16)	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
53	810	19.8
التكلفة (%) من قيمة المطالبة		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب) 183 (الترتيب العربي 20)	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة
غير مطبق	غير مطبق	0.0
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		

الجمهورية العربية السورية

الترتيب



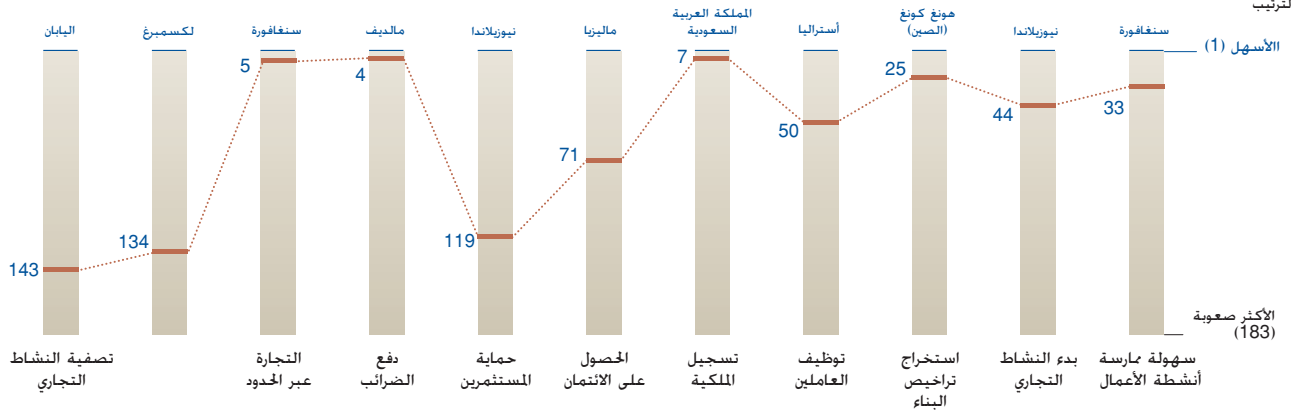
الترتيب	البيان	الترتيب	البيان
143 (الترتيب العربي 15)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	133 (الترتيب العربي 13)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
2,094	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	7	عدد الإجراءات
21.2	عدد السكان (بالملايين)	17	الوقت بالأيام
119 (الترتيب العربي 11)	حماية المستثمرين (الترتيب)	27.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	1012.5	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	132 (الترتيب العربي 16)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
2	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	26	عدد الإجراءات
4.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	128	الوقت بالأيام
105 (الترتيب العربي 14)	دفع الضرائب (الترتيب)	540.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
20	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	91 (الترتيب العربي 11)	توظيف العاملين (الترتيب)
336	الوقت (بالساعات سنوياً)	11	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
42.9	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
118 (الترتيب العربي 13)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	50	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	20	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
15	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	80	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
1,190	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	82 (الترتيب العربي 12)	تسجيل الملكية (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4	عدد الإجراءات
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	19	الوقت بالأيام
1,625	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	28.0	التكلفة (% من قيمة العقار)
176 (الترتيب العربي 20)	إنفاذ العقود (الترتيب)	181 (الترتيب العربي 20)	الحصول على الائتمان (الترتيب)
55	عدد الإجراءات	1	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
872	الوقت بالأيام	0	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
29.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
87 (الترتيب العربي 9)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
4.1	المدة الزمنية (بالسنوات)	0.0	
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)		
29.5	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		



تونس	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	النشيرة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
69 (الترتيب العربي 7)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	3,292 متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
10.3	عدد السكان (بالملايين)	10.3
73 (الترتيب العربي 5)	حماية المستثمرين (الترتيب)	عدد النشاط التجاري (الترتيب)
5	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	عدد الإجراءات
5	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	الوقت بالأيام
6	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
5.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
118 (الترتيب العربي 15)	دفع الضرائب (الترتيب)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
22	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	عدد الإجراءات
228	الوقت (بالساعات سنوياً)	الوقت بالأيام
62.8	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد
40 (الترتيب العربي 6)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
15	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
783	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
858	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تسجيل الملكية (الترتيب)
77 (الترتيب العربي 2)	إنفاذ العقود (الترتيب)	عدد الإجراءات
39	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
565	الوقت بالأيام	التكلفة (%) من قيمة العقار
21.8	التكلفة (%) من قيمة المطالبة	الحصول على الائتمان (الترتيب)
34 (الترتيب العربي 3)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
1.3	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
7	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
52.3	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

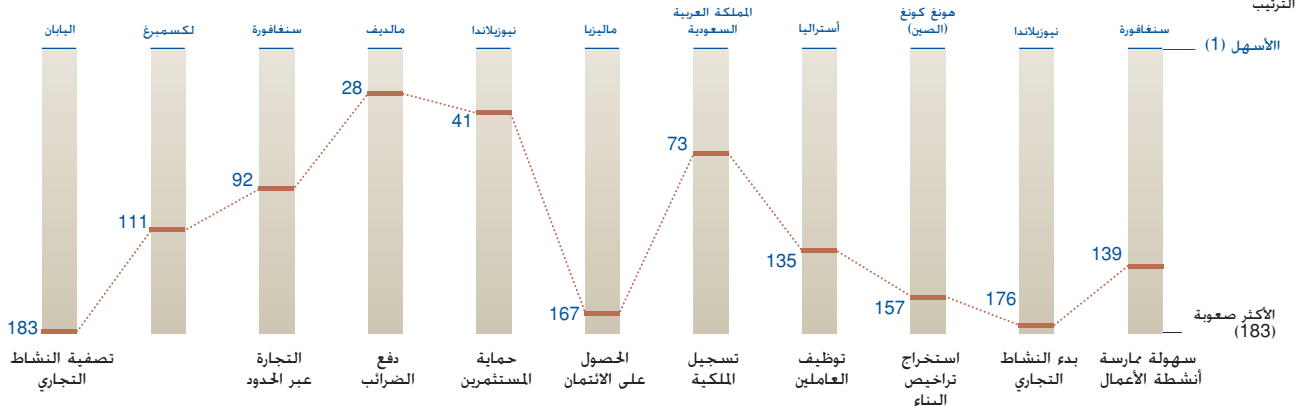
الإمارات العربية المتحدة

الترتيب



الإمارات العربية المتحدة	الترتيب	البيان	الترتيب
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	33 (الترتيب العربي 3)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	54,607
عدد السكان (بالملايين)	4.5	حماية المستثمرين (الترتيب)	119 (الترتيب العربي 11)
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	44 (الترتيب العربي 3)	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4
عدد الإجراءات	8	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7
الوقت بالأيام	15	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	6.2	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	0	دفع الضرائب (الترتيب)	4 (الترتيب العربي 2)
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	27 (الترتيب العربي 2)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14
عدد الإجراءات	17	الوقت (بالساعات سنوياً)	12
الوقت بالأيام	64	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	14.1
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	30.7	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	5 (الترتيب العربي 1)
توظيف العاملين (الترتيب)	50 (الترتيب العربي 4)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	593
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	84	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	579
تسجيل الملكية (الترتيب)	7 (الترتيب العربي 2)	إنفاذ العقود (الترتيب)	134 (الترتيب العربي 13)
عدد الإجراءات	1	عدد الإجراءات	49
الوقت بالأيام	2	الوقت بالأيام	537
التكلفة (%) من قيمة العقار	2.0	التكلفة (%) من قيمة المطالبة	26.2
الحصول على الائتمان (الترتيب)	71 (الترتيب العربي 2)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	143 (الترتيب العربي 15)
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.1
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	30
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	7.3	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	10.2
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	12.6		

الضفة الغربية وقطاع غزة

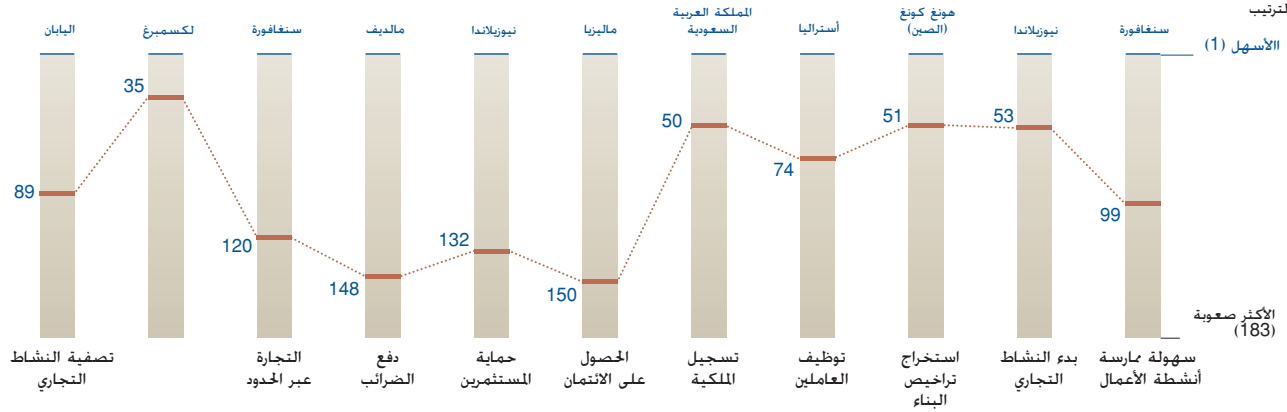


الضفة الغربية وقطاع غزة		الضفة الغربية وقطاع غزة	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
النشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		النشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	139 (الترتيب العربي 14)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	176 (الترتيب العربي 19)
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,564	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	220.4
عدد السكان (بالملايين)	3.8	عدد السكان (بالملايين)	1,110.6
حماية المستثمرين (الترتيب)	41 (الترتيب العربي 3)	حماية المستثمرين (الترتيب)	31 (الترتيب العربي 16)
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	33
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	40
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	مؤشر سهولة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	31
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	91
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91
دفع الضرائب (الترتيب)	28 (الترتيب العربي 8)	تسجيل الملكية (الترتيب)	73 (الترتيب العربي 10)
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	27	عدد الإجراءات	7
الوقت (بالساعات سنوياً)	154	الوقت بالأيام	47
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	16.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.7
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	92 (الترتيب العربي 10)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	167 (الترتيب العربي 16)
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	0
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	835	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	6.5
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	40		
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,225		
إنفاذ العقود (الترتيب)	111 (الترتيب العربي 7)		
عدد الإجراءات	44		
الوقت بالأيام	600		
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.2		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183 (الترتيب العربي 20)		
المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق		
التكلفة (% من قيمة الموجودات التفليسية)	غير مطبق		
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	0.0		

الجمهورية اليمنية

الترتيب

الأسهل (1)



الجمهورية اليمنية	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	99 (الترتيب العربي 8)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	870
شريحة البلدان المنخفضة الدخل	عدد السكان (بالملايين)	22.4

بدء النشاط التجاري (الترتيب)	53 (الترتيب العربي 5)	عدد الإجراءات	6
		الوقت بالأيام	12
		التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	83
		الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	50 (الترتيب العربي 5)	عدد الإجراءات	15
		الوقت بالأيام	107
		التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	144.1
توظيف العاملين (الترتيب)	74 (الترتيب العربي 10)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22
		مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
		مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
		مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	24
		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17
تسجيل الملكية (الترتيب)	50 (الترتيب العربي 6)	عدد الإجراءات	6
		الوقت بالأيام	19
		التكلفة (% من قيمة العقار)	3.8
الحصول على الائتمان (الترتيب)	150 (الترتيب العربي 14)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2
		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2
		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.2
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	132 (الترتيب العربي 15)	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
		مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4
		مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2
		مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4
دفع الضرائب (الترتيب)	148 (الترتيب العربي 18)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	44
		الوقت (بالساعات سنوياً)	248
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	47.8
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	120 (الترتيب العربي 14)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	27
		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,129
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	25
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,475
إنفاذ العقود (الترتيب)	35 (الترتيب العربي 1)	عدد الإجراءات	36
		الوقت بالأيام	520
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16.5
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	89 (الترتيب العربي 10)	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	28.6

شكر وتقدير

تفاصيل الاتصال الخاصة بالشركاء المحليين
متاحة على موقع تقرير ممارسة أنشطة
الأعمال على شبكة الإنترنت:
<http://www.doingbusiness.org>

الإعلام والتسويق الخاصة بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. وتدير جميلة رمضان إستراتيجية المناسبات والجولة الترويجية للتقرير. وتتم كافة أنشطة إدارة المعارف والتوعية تحت إشراف وتوجيه سوزان سميث.

ونعرب عن الامتنان لما تلقيناه من تعقيبات ومراجعات قيمة من زملائنا في إدارات ووحدات مجموعة البنك الدولي، وما أبداه المدبرون التنفيذيون لمجموعة البنك من توجيه وإرشاد. كما قدم كل من أوليفر هارت، وأندري شليفر المشورة الأكاديمية لهذا المشروع. ونقد مشروع دفع الضرائب بالتعاون مع مؤسسة (PricewaterhouseCoopers)، بقيادة روبرت مورس.

وقامت أليسونس سترونغ بتحرير نص التقرير، كما قام جيري كوين بتصميم التقرير والرسوم البيانية، وقدمت ألكسندرا كوين خدمات النشر المكتبي.

وما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا المساهمات السخية التي شارك بها أكثر من 8000 محام ومحاسب وقاضٍ ورجل أعمال ومسؤول حكومي في 183 بلداً. والمساهمون العالميون والإقليميون هم الشركات التي أتمت الاستقصاءات المتعددة في مكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.

والاقتباسات الواردة هنا هي لشركاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ما لم يذكر خلاف ذلك. وترد أدناه أسماء من أعربوا عن رغبتهم في توجيه الشكر لهم كل على حدة: ويمكن الاطلاع على تفاصيل الاتصال على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت: <http://www.doingbusiness.org>

أعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010 فريق تقوده كل من يارا سالم وداليا خليفة. وأعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 فريق تقوده سيلفيا سولف، وبينلوب بروك (حتى آخر مايو/أيار 2009)، ونيل غريغوري (بدءاً من يونيو/حزيران 2009) تحت الإشراف العام لمايكل كلين (حتى آخر مايو/أيار 2009)، وبينلوب بروك (بدءاً من يونيو/حزيران 2009). وتألّف فريق إعداد التقرير من كل من: سفيتلانا باغوودينوفا، وكريم بلعياشي، وميما بياي، وفردريك بوسستيلو، وسيزار تشابارو يدرو، ومايا شوبري، وستياغو كروسي داونز، وسارا كاتاري، وماري ديليون، وألان دنيس، وجاكلين دين أوتر، وأليخندرو إسبينوزا-وانغ، وكيارتان فييلدستيد، وكارولين جيغينات، وجميلة جاجيبوللو، وسابين هيرتفيلدت، ونان جيانغ، وبالأرب جمباست، وداليا خليفة، وجان ميشال لويه، وأوليفر لورينز، وفاليري ماريشال، وأندريس مارتينز، والكساندرا مينكو، وجوانا نصر، وس. جيمانز، ودانة عمران، وكارولين أوتونغلو، وكميل راموس، ويارا سالم، وبيلا ساجادو أوتونل، وعمر شافورف، وجياشري سرينيفاسان، وسوزان سيمانسكي، وتيا ترميك، ومارينا تورلاكوفا، وكارولين فان كوينول، وليور زيف. وقدم المساعدة في الأشهر التي سبقت نشر هذا التقرير كل من: سيباستيان فيتزجيرالد وبرايان ويلش.

وكتب الخبراء التالية أسماؤهم الإطارات الواردة في الفصول المحددة: يارا سالم (بدء النشاط التجاري)، وتوماس مولير (استخراج تراخيص البناء)، وأوسكار مادودو (الحصول على الائتمان)، وريتشارد ستيرن (دفع الضرائب)، وألان دنيس (التجارة عبر الحدود)، وماهيش أنامتشانداني (تصفية النشاط التجاري).

ويقوم كل من رامين علييف، وبريتي إندلو، وفيلبي إيترايد، وغرام ليتلر بإدارة خدمات الإنترنت لقاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتتولى نادين غنام إدارة إستراتيجية